دولة فلسطين
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

واقع حقوق الطفل الفلسطيني، 2014

نيسان، أبريل/ 2015

هذه الوثيقة هي وثيقة دورية تمثل وصفاً للاتجاهات التي يسير بها وضع حقوق الأطفال في فلسطين، كما تهدف إلى إلقاء الضوء على أهم الثغرات في البيانات المتوفرة للحصول عليها في المستقبل القريب بهدف الحصول على صورة أوضح وأشمل للوضع على أرض الواقع وللأطفال المحرومين من الوصول إلى الخدمات الاساسية وحقوقهم، وتحديد أسباب ذلك بهدف معالجتها.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. واقع حقوق الطفل الفلسطيني. 2014. رام الله – فلسطين

جميع المراسلات توجه إلى:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله – فلسطين
هاتف: 2700 298 2 (970/972)
فاكس: 2710 298 2 (970/972)
الرقم المجاني: 1800300300
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.gov.ps
الرقم المرجعي: 2116

تم إعداد هذه الوثيقة بدعم مالي من مؤسسة إنقاذ الطفل

Save the Children

Layout and Design: TAKWEEN Design, Ramallah - 0569184193

شكر وتقدير

لقد تم إعداد هذا التقرير بقيادة فريق فني من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبدعم مالي من مؤسسة إنقاذ الطفل، يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بجزيل الشكر والتقدير لهم على مساهمتهم القيمة في إصدار هذا التقرير.

كما يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر والعرفان للفريق الوطني الذي ساهم في إصدار النسخة الأولى من هذا التقرير، والذي يعتبر نسخة محدثة ومنقحة عن التقرير الأول.

فريق العمل

إعداد التقرير

خالد ابو خالد

محمد البرغوثي

المراجعة الأولية

خالد أبو خالد

جواد الصالح

المراجعة النهائية

محمد قلالوة

عناية زيدان

الإشراف العام

علا عوض / رئيس الجهاز

تمـهيد:

يشكل الأطفال في فلسطين ما يقارب نصف السكان، وهذا يعني أن الاستثمار في هذه الشريحة من المجتمع يعتبر أمراً مهماً؛ لضمان حقوقهم وتوفير الفرص لهم للعيش بكرامة وأمان. ومن أجل توفير الرقم الإحصائي الدقيق الذي يخدم رسم السياسات ووضع الخطط الكفيلة بترجمة هذه الأرقام إلى برامج تخدم مصلحة الطفل الفلسطيني في مجالات حياته كافة؛ فقد قام الجهاز وبالتعاون والشراكة مع الوزارات والمؤسسات المعنية العاملة في مجال الطفل، وبدعم مادي وفني من مؤسسة إنقاذ الطفل، بإصدار التقرير الوطني حول واقع حقوق الطفل الفلسطيني.

إن إصدار هذا التقرير والذي هو امتداد للإصدار الأول في عام 2013، ينسجم مع سياسة الجهاز الرامية الى توفير بيانات ضمن نظام احصائي وطني متكامل يخدم جميع القطاعات، بما فيها كل ما يتعلق من مؤشرات حقوق الطفل الفلسطيني، ويهدف أيضا الى رصد التطور الحاصل على هذه المؤشرات من خلال تحديث البيانات الواردة في التقرير، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية شاملة تكون أساساً لمرصد وطني يساعد في تقديم بيانات محدثة ومستمرة تسهم في رسم سياسات وخطط للنهوض بواقع الطفل الفلسطيني في مختلف النواحي.

يعرض التقرير تحليلا وتشخيصا لواقع حقوق الطفل الفلسطيني ويسلط الضوء على الفئات المحرومة أيضا والمحددات التي تقف حائلا امام هؤلاء الأطفال دون حصولهم على الخدمات المطلوبة في كافة المجالات التي يطرقها، وهي التعليم والصحة والحماية والثقافة والترفيه والأطفال تحت الاحتلال وتنمية الطفولة المبكرة. وقد اعتمدت البيانات الواردة في التقرير على مصدرين أساسيين هما المسوح الاسرية التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء ألفلسطيني والبيانات الواردة من الوزارات والمؤسسات المعنية وهي وزارات الصحة والتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية والداخلية والثقافة والمجلس الاعلى للشباب والرياضة.

نأمل في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن يمثل اصدار هذا التقرير نقطة انطلاق حقيقة لحشد الجهود للنهوض بواقع الطفل الفلسطيني وتلبية احتياجات هؤلاء الأطفال تحديدا اولئك المحرومين منه وأن يتم الاستثمار في البيانات الواردة في التقرير لفهم الاسباب الحقيقة الكامنة وراء وجود العديد من الثغرات في الخدمات المقدمة للأطفال والوصول الى الفئات المهشمة منهم للعمل على توفير هذه الاحتياجات مستقبلا. وكلنا أمل بأن تشكل الاعداد المقبلة من هذا التقرير رافدا لبيانات محدثه ومستدامة في سبيل الاعتماد عليها مستقبلا لإعداد تقارير وطنية دورية لرفعها الى الامم المتحدة باسم دولة فلسطين.

علا عوض

رئيس الجهاز

Palestine

فلسطين

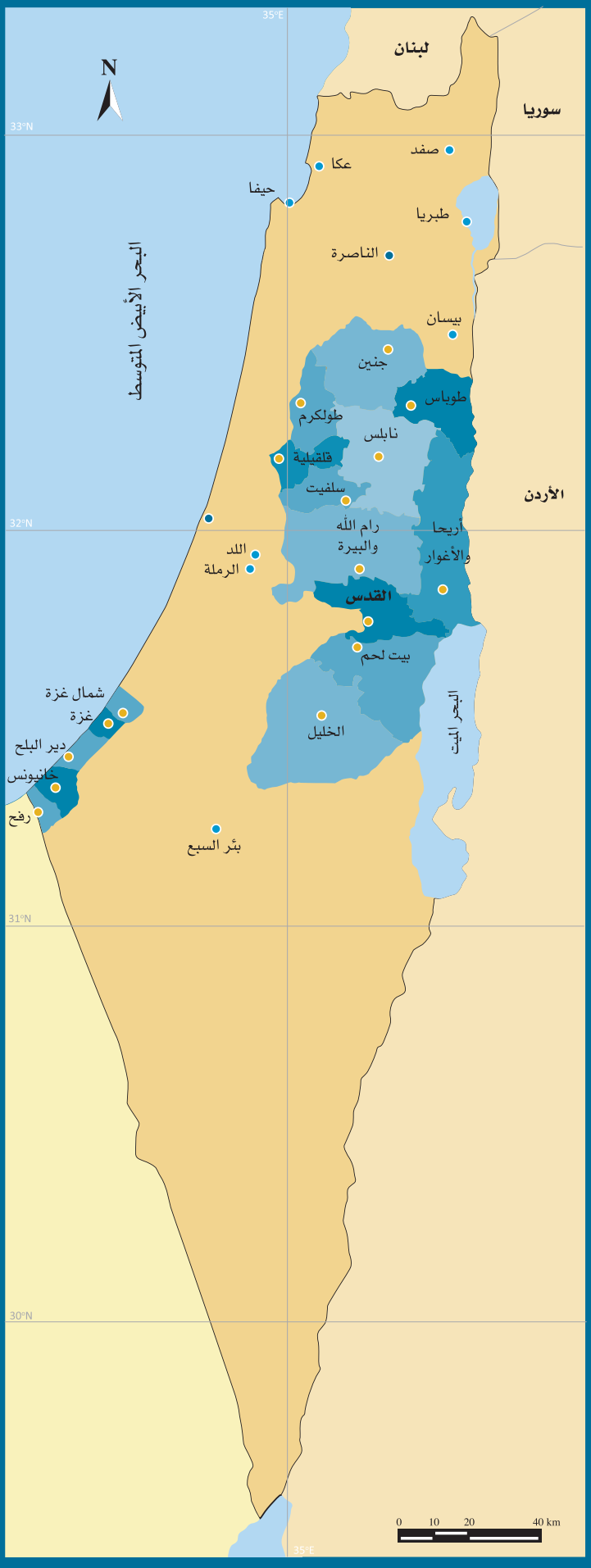

فلسطين في أرقام

عدد السكان المقدر*	4,682,467 نسمة	منتصف 2015
الضفة الغربية	2,862,485 نسمة	منتصف 2015
قطاع غزة	1,819,982 نسمة	منتصف 2015
معدل النمو السكاني المقدر*	2.90	منتصف 2014
الضفة الغربية	2.59	منتصف 2014
قطاع غزة	3.41	منتصف 2014
نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة	%46.2	منتصف 2015
عدد الأسر الفلسطينية*	845 ألف أسرة	منتصف 2013
الضفة الغربية	554 ألف أسرة	منتصف 2013
قطاع غزة	291 ألف أسرة	منتصف 2013
متوسط حجم الأسرة **	5.3 فرداً	2014
الضفة الغربية	5.0	2014
قطاع غزة	5.9	2014
نسبة الأسر التي تدير شؤونها امرأة (ربة أسرة) **	%10.6	2014
الضفة الغربية	%11.7	2014
قطاع غزة	%8.4	2014
نسبة الأمية بين الأفراد الذكور الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر**	%1.6	2014
نسبة الأمية بين الأفراد الاناث الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر**	% 5.6	2014
نسبة القوى العاملة المشاركة **	%45.8	2014
نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة	%71.5	2014
نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة	%19.4	2014
معدل البطالة **	%26.9	2014
الذكور	%23.9	2014
الإناث	%38.4	2014
معدل الخصوبة الكل ***	4.1	2013–2011
الضفة الغربية	3.7	2013–2011
قطاع غزة	4.5	2013–2011

معدل خصوبة المراهقات (مولود لكل ألف امرأة)***	48	2014
الضفة الغربية	35	2014
قطاع غزة	66	2014
النساء في العمر 20–49 سنة وتزوجن قبل بلوغهن سن 18 سنة***	24.2	2014
الضفة الغربية	21.4	2014
قطاع غزة	28.6	2014
النساء في العمر 15–49 سنة وتزوجن قبل بلوغهن سن 15 سنة***	2.1	2014
الضفة الغربية	1.8	2014
قطاع غزة	2.6	2014
النساء في العمر 20–24 سنة اللواتي انجبن ولادة حية قبل بلوغهن سن 18 سنة***	22.0	2014
الضفة الغربية	19.0	2014
قطاع غزة	25.1	2014

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. الاسقاطات السكانية. رام الله- فلسطين

** الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. قاعدة بيانات مسح القوة العاملة، 2014. رام الله- فلسطين

*** الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. قاعدة بيانات المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات 2014. رام الله- فلسطين.

قائمة المحتويـات

الموضوع		الصفحة
الفصل الأول	المقدمة	16
	1.1 حقوق الأطفال، احتياجاتهم ورفاههم	16
	2.1 تعريف الطفل	17
	3.1 مراقبة حقوق الطفل	18
	4.1 مصادر المعلومات والإحصاءات حول حقوق الطفل والمشاكل المتعلقة بالمعلومات الحالية	20
الفصل الثاني	الإجراءات العامة لتطبيق حقوق الطفل	22
	1.2 الخطط الوطنية، الاستراتيجيات، التقييم	22
	2.2 القوانين، السياسات والتشريعات (اللوائح التنفيذية)	22
	3.2 الانضمام الى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية	23
الفصل الثالث	القطاع التعليمي	28
	1.3 نسبة الانفاق على التعليم من الموازنة العامة	28
	2.3 تعليم الطفولة المبكرة	28
	3.3 معدل الالتحاق	31
	4.3 معدلات التسرب 2013/2012	32
	5.3 تحصيل الطلبة في امتحانات التقويم الوطني	33
	6.3 المعلمين المؤهلين وفق استراتيجية تأهيل المعلمين	34
	7.3 معدل عدد الطلبة/معلم حسب الجهة المشرفة 2014/2013	34
	8.3 الكثافة الصفية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2014/2013	35
	9.3 توفر الغرف التخصصية 2013/2012	35
	10.3 توزيع المدارس حسب المصدر الرئيسي للمياه، الكهرباء والتخلص من المياه العادمة 2013/2012	36
	11.3 معدل عدد الطلبة لكل مشربية، مرحاض ومغسلة 2013/2012	36
	12.3 الارشاد المدرسي	37
	13.3 الانتهاكات بحق الطلبة والتأخر المدرسي	37

الفصل الرابع	القطاع الصحي	40
	1.4 الانفاق على الصحة	40
	2.4 الرعاية خلال الحمل والولادة	41
	3.4 وفيات الأطفال	41
	4.4 حوادث السير	42
	5.4 التحصينات ضد الأمراض المعدية	43
	6.4 مؤشرات التغذية	44
	7.4 الرضاعة الطبيعية	44
	8.4 نقص الوزن، فقر الدم ، الهزال، قصر القامة	45
الفصل الخامس	الأطفال تحت الاحتـــــلال	48
	1.5 الأطفال الجرحى	49
	2.5 الأطفال الشهداء	49
	3.5 الأطفال المعتقلون	50
	4.5 تجنيد الأطفال واستخدامهم كمخبرين او دروع بشرية	52
الفصل السادس	الـحـمـــاية	54
	1.6 عمالة الأطفال والاستغلال الاقتصادي للأطفال	54
	2.6 البطـــــالـــــة	56
	3.6 الفـــقـــــر	57
	4.6 الأطفال في خلاف مع القانون	60
	5.6 العنف والإساءة والإهمال بكافة أشكاله	62
	6.6 المؤشرات الإحصائية للأطفال في الأسر الحاضنة وفاقدي الرعاية الاسرية	66
	7.6 الأطفال ذوو الإعـــــاقـــة	67
الفصل السابع	الأطفال ومجتمع المعلومات	76
الفصل الثامن	تنمية الطفولة المبكرة	80
	1.8 مؤشرات تنمية الطفولة المبكرة	80
	2.8 دعم الطفل من أجل التعلم	83
	3.8 الرعـــاية الكافية	87

قائمة الاشكال البيانية

الشكل		الصفحة
شكل 1:	عدد الفلسطينيين الذين جردوا من المواطنة، 2005–2012	23
شكل 2:	نسبة الانفاق على قطاع التعليم مقابل كلفة الطالب لأعوام اكاديمية مختارة	28
شكل 3:	نسبة الأطفال 36–59 شهرا الملتحقين في بعض اشكال برامج تعليم الطفولة المبكرة في فلسطين حسب بعض الخصائص الخلفية، 2014	29
شكل 4:	نسبة الأطفال 36–59 شهرا الملتحقين في بعض اشكال برامج تعليم الطفولة المبكرة في فلسطين حسب مؤشر الثروة، 2014	29
شكل 5:	معدل الالتحاق الاجمالي في التعليم المبكر بين الأطفال 4–5 سنوات حسب الجنس لأعوام اكاديمية مختارة	30
شكل 6:	معدل الالتحاق الاجمالي في رياض الأطفال لأعوام اكاديمية مختارة حسب المنطقة	30
شكل 7:	معدلات الالتحاق الاجمالية حسب المرحلة والمنطقة والجنس للأعوام الاكاديمية 2008/2007–2014/2013	31
شكل 8:	معدلات التسرب حسب الجنس والمرحلة للعام 2013/2012	32
شكل 9:	نسب التسرب في مدارس الضفة الغربية ومدارس منطقة ج للعامين 2010/2009 –2011/2010	32
شكل 10:	تحصيل طلبة الصف الرابع الاساسي في امتحانات التقويم الوطني لأعوام اكاديمية مختارة	33
شكل 11:	تحصيل طلبة الصف العاشر الاساسي في امتحانات التقويم الوطني لأعوام اكاديمية مختارة	33
شكل 12:	نسبة المعلمين المؤهلين حسب الجنس، 2009–2011	34
شكل 13:	الكثافة الصفية حسب المنطقة، المرحلة والجهة المشرفة لأعوام اكاديمية مختارة	35
شكل 14:	نسبة النساء (15–49) سنة اللواتي تلقين رعاية صحية اثناء الحمل، 2014	41
شكل 15:	اتجاهات وفيات الأطفال الرضع في فلسطين حسب المنطقة، لسنوات محددة	41
شكل 16:	اتجاهات وفيات الأطفال دون الخامسة في فلسطين حسب المنطقة، لسنوات محددة	42
شكل 17:	عدد اصابات حوادث السير المبلغ عنها في الضفة الغربية حسب السنة	43
شكل 18:	انماط تغذية الرضع حسب العمر بالأشهر، 2014	44
شكل 19:	انتشار فقر الدم بين الأطفال 9–12 شهرا حسب المنطقة، 2006–2011	45
شكل 20:	انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون الخامسة حسب المنطقة، 2000–2014	46
شكل 21:	انتشار سوء التغذية بين الأطفال 9–12 شهرا حسب المنطقة، 2006–2011	46
شكل 22:	عدد الأطفال المهجرين قسريا في المنطقة «ج» والقدس الشرقية بسبب الهدم من قبل قوات الاحتلال للأعوام 2009–2012	48
شكل 23:	عدد الأطفال الشهداء والجرحى في فلسطين، 2010–2014	50
شكل 24:	عدد حالات اعتقال الأطفال حسب الفئة العمرية، 2008–2014	50
شكل 25:	عدد حالات اعتقال الأطفال حسب الفئة العمرية، 2014	51
شكل 26:	نسبة الأطفال العاملين حسب المنطقة والعمر والجنس، 2009 –2014	55
شكل 27:	نسبة الأطفال العاملين غير الملتحقين حالياً بالتعليم، 2009 –2014	56
شكل 28:	معدل البطالة بين ارباب الاسر حسب جنس رب الاسرة، 2009–2014	56

شكل 29:	نسبة الفقر بين الأفراد، 2009–2011	58
شكل 30:	نسب الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري حسب عدد الأطفال في الاسرة، 2011	58
شكل 31:	نسبة الأطفال الفقراء حسب المنطقة، 2009–2011	59
شكل 32:	عدد الأطفال الذين يتلقون مساعدات اجتماعية حسب المنطقة والوضع الصحي، 2014	60
شكل 33:	عدد الأطفال الذين أحيلوا الى رقابة السلوك والأطفال الذين ادخلوا دار الامل للملاحظة والرعاية الاجتماعية في الضفة الغربية، 2009–2014	61
شكل 34:	عدد الأطفال في خلاف مع القانون حسب نوع المخالفة، 2014	61
شكل 35:	عدد حالات العنف والإساءة والإهمال ضد الأطفال المبلغ عنها حسب نوع الاساءة والجنس، 2014	64
شكل 36:	عدد حالات العنف والإساءة والإهمال ضد الأطفال المبلغ عنها حسب نوع الاساءة والعمر، 2014	64
شكل 37:	عدد حالات العنف والإساءة والإهمال ضد الأطفال المبلغ عنها حسب نوع ومصدر الإساءة 2014	65
شكل 38:	نسبة الأطفال 12–17 سنة الذين تعرضوا لعنف جسدي خلال 12 شهرا السابقة للمسح حسب المنطقة والجنس والمعتدي، 2011	65
شكل 39:	نسبة الأطفال 12–17 سنة الذين تعرضوا للعنف من قبل الاب والأم حسب نوع العنف والمنطقة، 2011	66
شكل 40:	توزيع الطلبة ذوي الاعاقة في المدارس الحكومية في مديريات تعليم الضفة الغربية حسب نوع الاعاقة والسنة	71
شكل 41:	عدد الطلبة ذوي الاعاقة المدموجين في مديريات الضفة الغربية حسب الجنس والسنة	71
شكل 42:	عدد الطلبة ذوي الاعاقة المدموجين في المدارس الحكومية في غزة حسب نوع الاعاقة، 2012	72
شكل 43:	نسبة المدارس التي تتوفر فيها شواحط، 2012/2011 – 2013/2012	72
شكل 44:	نسبة المدارس التي تتوفر فيها مراحيض مخصصة للأطفال ذوي الاعاقة، 2012/2011 –2013/	73
شكل 45:	التوزيع النسبي للأسر حسب ضبط عدد ساعات استخدام الإنترنت اليومية للأطفال (5–17 سنة) والمنطقة، 2014	76
شكل 46:	التوزيع النسبي للأسر التي لديها تلفزيون حسب مراقبتها عدد ساعات المشاهدة اليومية للتلفزيون من قبل الأطفال (5–17 سنة) والمنطقة ونوع التجمع، 2014	77
شكل 47:	التوزيع النسبي للأطفال (10–17 سنة) الذين يستخدمون الانترنت حسب استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وبعض الخصائص الخلفية، 2014	77
شكل 48:	نسبة الأطفال (10–17 سنة) الذين يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي حسب غرض الاستخدام والمنطقة، 2014	78
شكل 49:	مؤشر درجة التنمية للطفولة المبكرة حسب مؤشر الثروة، 2014	81
شكل 50:	مؤشر درجة التنمية للطفولة المبكرة حسب نوع التجمع والجنس والمنطقة، 2014	81
شكل 51:	مؤشر درجة التنمية للطفولة المبكرة حسب الالتحاق بالتعليم قبل المدرسة والعمر، 2014	82
شكل 52:	مؤشر درجة التنمية للطفولة المبكرة حسب مؤشر الثروة وتعليم الأم، 2014	82

قائمة الجداول

الجدول		الصفحة
جدول 1:	توزيع المدارس حسب المصدر الرئيسي للمياه والكهرباء والتخلص من المياه العادمة، 2013/2012	36
جدول 2:	توزيع المدارس في منطقة ج حسب اماكن تواجدها، 2012	37
جدول 3:	نسبة الطلبة في المدارس الحكومية في منطقة ج الذين يعانون من أوضاع نفسية واجتماعية صعبة، 2012–2011	38
جدول 4:	عدد الأطفال الجرحى حسب الجنس والسنة	49
جدول 5:	عدد الأطفال الشهداء حسب المنطقة، السنة، والسبب	49
جدول 6:	عدد حالات الأطفال المعتقلين حسب اسلوب العنف والإساءة التي يتعرضون لها، 2014–2013	51
جدول 7:	عدد الأطفال الايتام المسجلين في وزارة الشؤون الاجتماعية، 2014	63
جدول 8:	نسبة الأطفال الأيتام في فلسطين في عمر 0–17 سنة وفقا لمكان المعيشة حسب المنطقة والجنس، 2014	66
جدول 9:	عدد الأطفال المكفولين من قبل الهلال الاحمر الاماراتي حسب المحافظة لعام، 2014	67
جدول 10:	عدد الأطفال ذوي الاعاقة في المراكز الاهلية المرخصة من وزارة التربية والتعليم، 2012	68
جدول 11:	التوزيع النسبي للأطفال 6–17 سنة ذوي الاعاقة حسب المنطقة والجنس، 2011	69
جدول 12:	نسبة الأطفال 6–17 سنة ذوي الاعاقة المدموجين في التعليم النظامي حسب المنطقة، 2011	69
جدول 13:	نسبة الأسر التي تتخذ تدابير وقائية لحماية اطفالها (5–17 سنة) على الانترنت حسب نوع التدابير والمنطقة، 2014	76
جدول 14:	نسبة الأطفال في عمر 36–59 شهرا الذين شاركهم أحد أفراد أسرهم المعيشية البالغين أو أمهاتهم أو آبائهم بنشاطات تساعد على تحفيز التعليم والإعداد للمدرسة خلال الثلاثة ايام السابقة للمسح، في فلسطين، 2014	84
جدول 15:	نسبة الأطفال أقل من 5 سنوات حسب عدد كتب الأطفال الموجودة في الأسر، والأشياء التي يستخدمها الطفل باللعب، في فلسطين، 2014	86
جدول 16:	نسبة الأطفال 0–59 شهرا الذين تركوا بمفردهم أو في رعاية أطفال تقل أعمارهم عن 10 سنوات خلال الأسبوع السابق للمسح حسب بعض الخصائص الخلفية، 2014	87

الفصل الأول

المقدمة

الفصل الأول

المقدمة

1.1 حقوق الأطفال، احتياجاتهم ورفاههم

تأخذ الحكومة الفلسطينية على محمل الجد التزامها بحقوق الطفل. حيث صادق رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات على ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الطفل في العام 1991. وفي العام 1995 وبمناسبة يوم الطفل الفلسطيني تم تبني الوثيقة بشكل قانوني وملزم، والتأكيد على ذلك في الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الأطفال في أيار 2002. وفي العام 2004، تم اعتماد قانون الطفل الفلسطيني (7) وتم إعداد الخطة الوطنية لحقوق الطفل الفلسطيني من قبل سكرتارية الخطة الوطنية لحقوق الطفل والتي كانت جزءا من وزارة التخطيط في حينها. حيث تم في العام 2009 انتقال ملف حقوق الطفل لوزارة الشؤون الاجتماعية، والتي قامت بدورها بمتابعة موضوع التعديلات على قانون الطفل الفلسطيني لضمان الالزامية والمسؤولية ومزيد من التوافق والانسجام مع ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وفي العام 2010، أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية تقريرها الأول حول تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في الأراضي الفلسطينية المحتلة بجهود وطنية ضمت جميع المؤسسات الفلسطينية ذات العلاقة. تضمن التقرير استعراضا للسياق الفلسطيني القانوني والتشريعي والتخطيطي والخدماتي من وجهة نظر حقوقية ولأهم الانجازات الفلسطينية في القطاعات المختلفة وفق مواد اتفاقية حقوق الطفل. كما تطرق لتحليل أهم العوائق والثغرات التي تحول دون حصول الطفل الفلسطيني على حقوقه، والخروج بتوصيات وطنية لسد هذه الثغرات. تم بدء العمل على تنفيذ هذه التوصيات، ابتداء من المراجعة القانونية والسياساتية للموضوع، واعتماد تعديلات قانون الطفل الفلسطيني من قبل سيادة الرئيس محمود عباس، الى وضع سياسات في قطاعات التعليم، الصحة، الإعاقة، الحماية والمشاركة، وتطوير مؤشرات وطنية بحيث تكون مبنية على أساس حقوق الطفل. كما تم البدء بإنشاء آلية للشكاوى خاصة بالطفل ضمن الهيئة المستقلة لحقوق الانسان من خلال برنامج شكاوى ورصد حقوق الطفل. في العام 2012 تم الاعتراف بدولة فلسطين كدولة بصفة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وكان على قائمة أولويات الدولة متابعة موضوع الاعتراف الرسمي بميثاق الأمم المتحدة لحقوق الطفل وغيره من المواثيق والاتفاقيات الدولية وما يترتب على ذلك من التزامات.

بالرغم من الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية، ووجود العديد من القوانين والتشريعات والسياسات والخطط والاستراتيجيات والبرامج الوطنية الفلسطينية، إلا أن الواقع على الأرض لا ينفي محدودية سيادة وصلاحيات الدولة الفلسطينية على أراضيها ومواردها الطبيعية وحدودها، بسبب الاحتلال الاسرائيلي العسكري وإجراءاته، وسياسة الاغلاق وفصل الأرض والمناطق، وتعزيز الانقسام من خلال الحواجز العسكرية والبوابات الإلكترونية، جدار الفصل العنصري، وغيره. مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويؤثر سلبيا على حصول الأطفال الفلسطينيين على حقوقهم، من حيث الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية والحماية الاجتماعية، والترفيهية والمشاركة والأمن والأمان، مما يعزز الفجوات بين الفئات المختلفة من الشعب الفلسطيني، ولعل الأكثر تأثرا هم الأطفال في المناطق المهمشة والبعيدة، الأطفال الفقراء، الأطفال ذوو الإعاقة، الأطفال فاقدي الرعاية الأسرية الأطفال في خلاف مع القانون، والأطفال الإناث والأطفال الأصغر عمراً. مما يضع الحكومة الفلسطينية أمام تحد أكبر لضمان المساواة والعدالة في الوصول للخدمات، بل والتمييز الإيجابي أحيانا للأطفال المهمشين والمعرضين للخطر، من خلال تحديد هذه الفئات من الأطفال، والحرص على تنفيذ بنود اتفاقية حقوق الطفل وفق السياق الفلسطيني وقانون الطفل الفلسطيني المعدل، ومراقبة تنفيذ القانون، وتوثيق الانتهاكات بحق الطفل الفلسطيني أينما وجد، وجمع البيانات ورفع التقارير حول وضع الطفل الفلسطيني، بل ومراجعة القوانين والأنظمة السارية حاليا لضمان توافقها ومواءمتها مع قانون الطفل الفلسطيني المعدل وميثاق الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وتحديد المسؤوليات، والمحاسبية. ولا يعفي الوضع الراهن وشح الموارد أية جهة حكومية أو غير حكومية من مسؤولياتها لضمان رفاه وحقوق وحماية الطفل الفلسطيني.

الهدف من التقرير

لا يهدف التقرير في المقام الاول الى وصف وضع الطفل الفلسطيني ومدى وصوله إلى الخدمات فحسب، بل الى إلقاء الضوء على الأطفال المحرومين من الوصول إلى الخدمات المتوفرة بسبب الموقع الجغرافي، الجنس، وجود إعاقة أو مرض مزمن (الوضع الاجتماعي والصحي)، عدم القدرة على تسديد التكاليف المباشرة وغير المباشرة (الوضع الاجتماعي والاقتصادي)، عدم الوعي بأماكن تقديم الخدمات والجهة المسئولة عن ذلك (الوصول الى المعلومات) أو لعدم توفرها في الأساس أو لأي سبب كان، وتحديد الثغرات في البيانات المتوفرة للعمل على توفيرها في المستقبل القريب بحيث تكون الدولة الفلسطينية جاهزة لرفع التقارير الدورية للأمم المتحدة حول وضع الأطفال فيها من جهة، ولتشكل أساسا يستند عليه صناع القرار في وضع السياسات والخطط الوطنية وتحديد الأولويات الوطنية بناء على وقائع وحقائق على الأرض.

اذ انه في معظم الاحيان تعكس البيانات المتوفرة وضع الأطفال الذين يصلون الى الخدمات من خلال ما يتم توثيقه في السجلات الإدارية لذا كان هنالك ضرورة للاستعانة بالمسوح للحصول على بيانات خاصة ببعض المؤشرات لتعكس صورة شاملة أكثر للمجتمع. كما ان تعدد مقدمي الخدمات (حكومة، وكالة الغوث، مؤسسات المجتمع المدني، القطاع الخاص)، وخوف بعضهم أحيانا من ان تعكس بعض البيانات صورة سلبية عنهم يؤدي أحيانا الى عدم الدقة في التوثيق، وحتى في المؤسسة الواحدة قد تتوفر البيانات في أكثر من دائرة. فضلا عن عدم وجود آليات وطنية لتحديد ومتابعة الأطفال المهمشين والمعرضين للخطر، كل ذلك يؤدي في النهاية الى توفر أجزاء فقط من الصورة الكاملة. لذا سيكون تركيز التقرير على وصف اتجاهات التغيير في المؤشرات الوطنية وخصوصا في ما يتعلق بحقوق الأطفال، وليس على الأرقام والبيانات بحد ذاتها، وهنالك تقارير المراقبة والتقييم والكتب الاحصائية التربوية السنوية لوزارة التربية والتعليم، وبيانات مركز المعلومات الصحية وتقارير الصحة السنوية وتقارير وزارة الشؤون الاجتماعية، وغيرها لمزيد من المعلومات لمن يرغب.

ويعتبر هذا العمل استكمالا لعملية متواصلة ابتدأت بإصدار التقرير حول تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في فلسطين المحتلة الذي صدر في العام 2010، ووضع قائمة من المؤشرات الوطنية المبنية على أساس حقوق الطفل في بعض القطاعات ومأسستها، في اطار دور الجهاز في تطوير نظام مراقبة وطني للمؤشرات الوطنية.

2.1 تعريف الطفل

يعرف الطفل وفق قانون الطفل الفلسطيني (7) للعام 2004 والقانون المعدل، بأنه كل إنسان لم يتم الثامنة عشرة من عمره. ويدخل ضمن ذلك الطفل الذي لم يولد بعد. إلا أن القوانين الأخرى لا تنسجم بالضرورة مع هذا التعريف من حيث السن القانونية الدنيا والمسؤولية المترتبة على ذلك، فمثلاً:

السن القانونية

6 سنوات
- الخدمات الصحية المجانية لغاية سن السادسة
- بداية سن التعليم الالزامي

12 سنة
- السن الأدنى للمسؤولية الجنائية والمحاكمة

15 سنة
- السن الأدنى للتشغيل
- السن الأدنى للادلاء بالشهادة في المحكمة
- السن الأدنى لزواج الاناث في الضفة (في غزة 17 سنة وفق التقويم الهجري)
- نهاية سن التعليم الالزامي

16 سنة
- السن الأدنى لزواج الذكور في الضفة الغربية (في غزة 18 سنة وفق التقويم الهجري)
- السن الأدنى لانفاق الاموال الموروثة

18 سنة
- السن الأدنى للانتخاب
- السن الأدنى للتجنيد
- السن الأدنى لتشكيل الجمعيات
- السن الأدنى لشراء السجائر والكحول
- السن الأدنى للحصول على رخصة سياقة
- الحقوق كاملة كبالغ

فقبل سن الثامنة عشرة يعتبر الطفل قاصرا. وتسعى القوانين الدولية لرفع السن القانوني للخدمات المجانية وحماية الطفل، ومشاركته دون تحديد السن الأدنى، حيث يترك ذلك للدولة لتحديده. ومن المفارقات ان الطفل الفلسطيني في سن 15–16 سنة يحق له الزواج بينما لا يحق له الانتخاب او الحصول على رخصة سياقة. والطفل فوق عمر 12 سنة من الممكن ان يعرض للمحاكمة (المساءلة القانونية) في المحاكم الخاصة بالأحداث. بينما لا يمكنه الادلاء بالشهادة قبل سن 15، وقبل ذلك يكون من قبل الاستئناس برأيه. كما تختلف السن القانونية بين بعض القوانين السارية، فهنالك اختلاف بين قانون الطفل الفلسطيني المعدل، وقانون العمل، الصحة العامة، العقوبات، الأحداث، والتعليم، وهي تختلف أيضا في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة، فمثلا السن الأدنى للزواج في قطاع غزة 18 سنة للذكور و17 سنة للإناث (وفق التقويم الهجري). كما تختلف حسب القانون الكنسي او القانون الشرعي. لذا من الضروري توحيد السن القانوني في جميع القوانين والمناطق في فلسطين.

3.1 مراقبة حقوق الطفل

ان وجود بيانات صحيحة وموثوقة تساعد في المراقبة المستمرة للاتجاهات السائدة في حقوق الطفل، والمقارنة بينها، وبالتالي تحميل الحكومة وغيرها من الشركاء المسؤولية القانونية والأخلاقية لضمان المحاسبة والشفافية في اعمال حقوق الطفل الفلسطيني. وتشمل هذه العملية أيضا مراقبة المؤشرات الخاصة برفاه الطفل، وبالتالي فان مؤشرات حقوق الطفل تعتبر بمثابة مظلة لجميع المؤشرات الخاصة بالطفل وليس العكس. وتتلخص اليات مراقبة حقوق الطفل الفلسطيني في ما يلي:

مراقبة حقوق الطفل بناء على المؤشرات من خلال نظام المراقبة الوطني

بدأ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بإنشاء نظام مراقبة احصائي لكافة القطاعات في العام2011 ، بناء على توصيات المجلس الاستشاري للإحصاءات الرسمية، ليكون بمثابة قاعدة بيانات شاملة من جهة، والعمل على تحديث البيانات من جهة أخرى. وبناء عليه، تم تشكيل فريق وطني للمراقبة الإحصائية بقرار من مجلس الوزراء، وبرئاسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يتكون من عدة جهات حكومية، تتمثل في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (رئيساً) وعضوية وزارات التخطيط والتنمية الإدارية، والصحة، والمالية، والتربية والتعليم، وشؤون المرأة، والشؤون الاجتماعية. وتتمثل مهام الفريق الوطني لبناء نظام المراقبة الإحصائي في المساهمة في تطوير مؤشرات العمل ضمن نظام المراقبة، والمساهمة في حصر مصادر البيانات المتعلقة بمؤشرات نظام المراقبة، والمساهمة في جمع البيانات المطلوبة لنظام المراقبة من واقع سجلات المؤسسات العامة والخاصة، والمشاركة في تطوير الأدوات والمنهجيات التي يتم استخدامها لجمع بيانات نظام المراقبة، والإطلاع والمشاركة في الإشراف على الفعاليات التي يتم تنفيذها ضمن بناء نظام المراقبة الإحصائي، ودراسة مخرجات ونتائج المشروع وتقييمها وتقديم تقرير حولها، والمشاركة في مراقبة سير العمل. كما نص قرار مجلس الوزراء كذلك على تشكيل لجان عمل فرعية لمختلف القطاعات أو المواضيع التي يغطيها النظام، وتشمل المواضيع التالية: الحكم والأمن والعدالة، والعمل والاقتصاد والمعيشة والتعاون الدولي، والتعليم والثقافة والصحة والسكان، والطفل والمرأة والشباب، وكذلك الانتهاكات الإسرائيلية والجدار.

رصد انتهاكات حقوق الطفل من قبل الهيئة المستقلة لحقوق الطفل

تقوم الهيئة المستقلة لحقوق الانسان بمتابعة الشكاوى المقدمة من قبل المواطنين وإصدار التقارير الدورية حول الانتهاكات لحقوق الانسان المبلغ عنها. تم في العام 2012 إنشاء برنامج شكاوى ومراقبة حقوق الطفل ضمن هيكلية الهيئة ليتم رصد الانتهاكات بحقوق الطفل بشكل خاص من خلال خمسة باحثين ميدانيين تابعين لمكاتب الهيئة في شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية، وفي خانيونس وشمال غزة، وجنوبها. بالإضافة إلى مراجعة القوانين والسياسات الوطنية ومدى توافقها مع حقوق الطفل، ومراقبة المحاكم.

توثيق الانتهاكات من خلال المؤسسات الحقوقية الأهلية والدولية

تقوم العديد من الجهات بمراقبة وتوثيق الانتهاكات لحقوق الطفل في فلسطين التي يتعرض لها من قبل الاحتلال الاسرائيلي والمستوطنين، اذ تقوم منظمات المجتمع المدني المحلي بتوثيق هذه الانتهاكات من خلال التقارير البديلة وتقارير الظل والتقارير الدورية، ومن خلال نظام المراقبة التابع لمجموعة 1612 بالإضافة الى العديد من المؤسسات الدولية مثل انقاذ الطفل، يونيسيف، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، وغيرها، إلا أن المشكلة تكمن في عدم وجود التزام سياسي وموقف عملي لوقف ما يحدث من انتهاكات سواء على المستوى المحلي او على مستوى المكاتب الرئيسية والأمم المتحدة، وبالتالي لا يتم محاسبة اسرائيل على تلك الانتهاكات كدولة محتلة، كما يتم في بعض الاحيان انتقاء عبارات وكلمات لطيفة لوصف ما يحدث.

وبشكل عام لا يكفي فقط رصد توثيق الانتهاكات بحق الطفل من خلال جمع البيانات الصحيحة والموثوقة، بل يجب العمل باستمرار على أخذ التغذية الراجعة واتخاذ الاجراءات المناسبة على المستويين المحلي والدولي لوضع حد لتلك الانتهاكات بغض النظر عن مرتكبها.

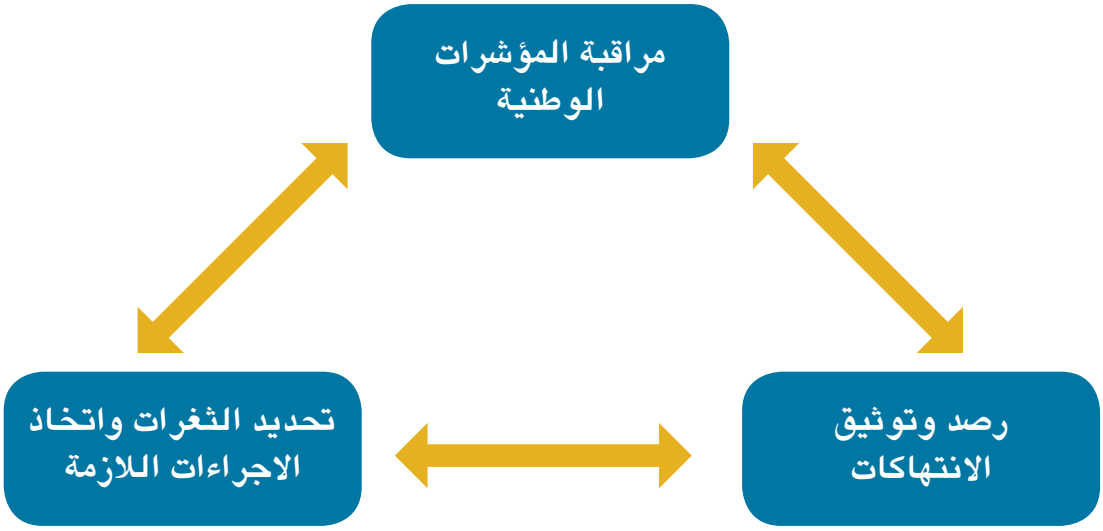
مراقبة المؤشرات الوطنية
رصد وتوثيق الانتهاكات
تحديد الثغرات واتخاذ الاجراءات اللازمة

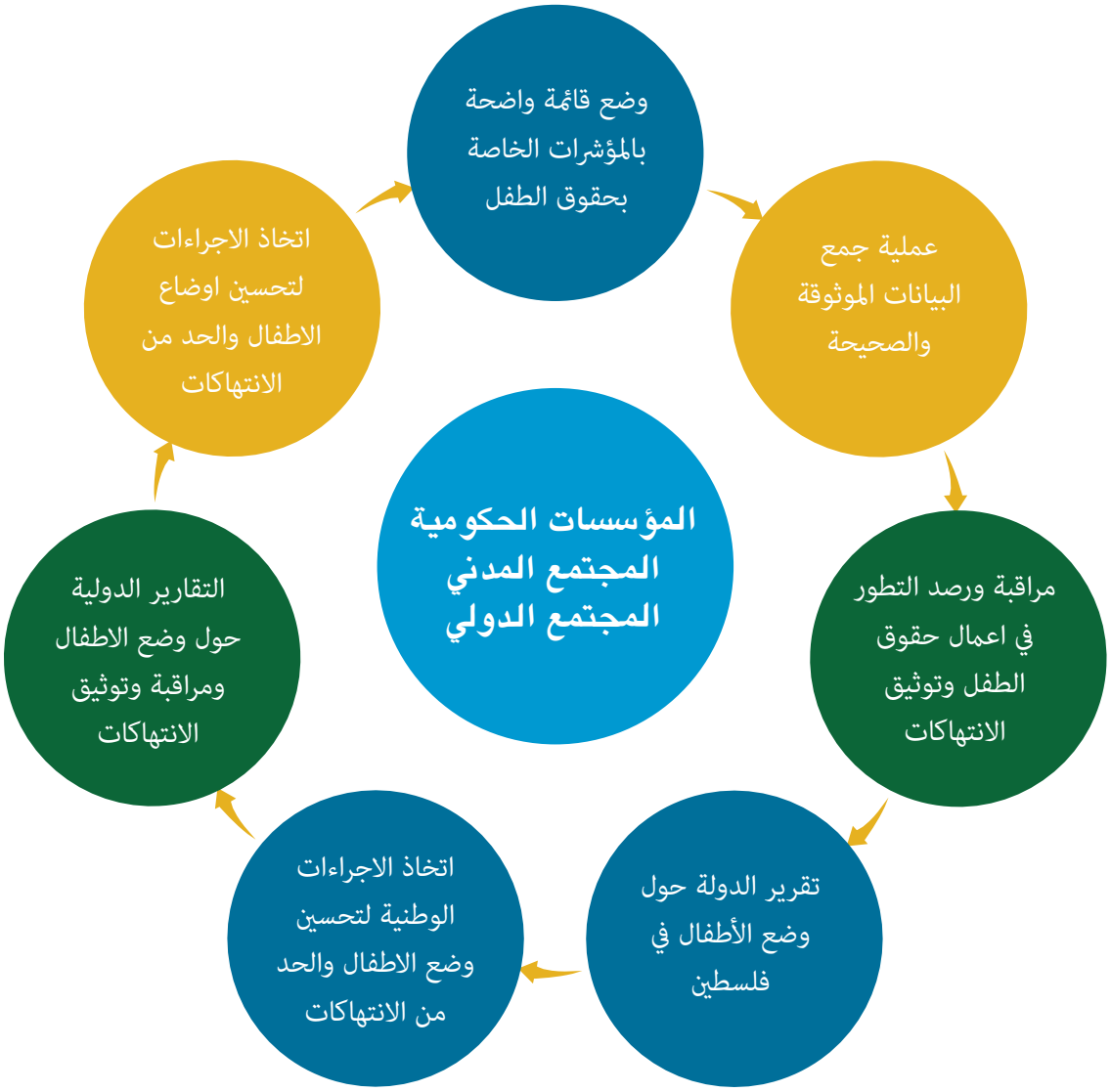
وضع قائمة واضحة بالمؤشرات الخاصة بحقوق الطفل
عملية جمع البيانات الموثوقة والصحيحة
مراقبة ورصد التطور في اعمال حقوق الطفل وتوثيق الانتهاكات
تقرير الدولة حول وضع الأطفال في فلسطين
اتخاذ الاجراءات الوطنية لتحسين وضع الاطفال والحد من الانتهاكات
التقارير الدولية حول وضع الاطفال ومراقبة وتوثيق الانتهاكات
اتخاذ الاجراءات لتحسين اوضاع الاطفال والحد من الانتهاكات
المؤسسات الحكومية
المجتمع المدني
المجتمع الدولي

4.1 مصادر المعلومات والإحصاءات حول حقوق الطفل والمشاكل المتعلقة بالمعلومات الحالية[1]

يعتبر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وفق قانون الاحصاءات العامة رقم (4) لسنة 2000، الجسم الوطني والرسمي الذي يتولى المسؤولية الإجمالية عن انشاء نظام احصائي وطني شامل وموحد يكون بمثابة أداة تحت تصرف الوزارات والمؤسسات الفلسطينية يسترشد به لتشخيص المشاكل وتقييم التقدم الحاصل، وكذلك تقديم احصاءات رسمية دقيقة حول الاوضاع والاتجاهات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية لخدمة المجتمع الفلسطيني، وكذلك فانه المسئول عن اجراء تعداد عام للسكان والمساكن والمنشآت وتعداد زراعي كل 10 سنوات، وتعداد للمنشآت كل 4 سنوات، اضافة لذلك فإن الجهاز ومنذ نشأته في العام 1993 بدأ بالعمل على جمع بيانات من السجلات الإدارية وقد سعى في حينها الى تعزيز وتطوير العمل على السجلات الادارية من حيث الجودة والوقتية والشمول، من خلال تنفيذ العديد من ورش العمل المختصة وتوقيع العديد من مذكرات التفاهم مع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة. يقوم الجهاز سنوياً بجمع بيانات من السجلات الادارية من خلال 111 نموذجاً توزع على كافة الوزارات والمؤسسات المعنية وتغطي 650 مؤشراً تخص الاحصاءات السكانية والاجتماعية بما فيها مؤشرات حقوق الطفل، والإحصاءات الجغرافية والاقتصادية وتلك المتعلقة بسجلات السكان. وتخدم هذه البيانات اصدار تقارير إما ربعية أو نصف سنوية أو سنوية في المجالات سابقة الذكر، وتخدم أيضاً تقرير واقع حقوق الأطفال الذي يصدره الجهاز بشكل سنوي.

من جهة أخرى، تقوم الوزارات المعنية بجمع البيانات وبمراقبة تنفيذ برامجها في الخطط الوطنية والمؤشرات الخاصة بالقطاع المسئولة عنه من خلال السجلات الإدارية، مراكز المعلومات ودوائر التقييم والمتابعة فيها، على مستوى المديريات وعلى المستوى المركزي والوطني، حيث تستلم البيانات الخاصة بالقطاع من جميع الشركاء في القطاع الخاص والمدني ووكالة الغوث. وتقوم الحكومة الفلسطينية ممثلة بمؤسساتها المختلفة بتقديم التقارير الدورية الربعية والسنوية لمجلس الوزراء والمجلس التشريعي لمراقبة انجازاتها ومدى تنفيذها لخططها القطاعية وبرامجها وأماكن الضعف فيها. كما تقوم وزارة المالية بتقديم معلومات مفصلة حول الموازنة المخصصة لكل قطاع. وتساهم مؤسسات المجتمع المدني الدولي، مؤسسات الأمم المتحدة، مؤسسات التعليم العالي ومراكز الدراسات والمؤسسات الحقوقية في توفر المعلومات والبيانات عبر الأبحاث والدراسات، وعبر الأطفال أنفسهم وتغذيتها لنظام وطني لجمع البيانات وتحليلها ومراقبتها.

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. قانون الاحصاءات العامة رقم (4) لسنة 2000.

الفصل الثاني

الإجراءات العامة لتطبيق حقوق الطفل

الفصل الثاني

الإجراءات العامة لتطبيق حقوق الطفل

1.2 الخطط الوطنية، الاستراتيجيات، التقييم

تتولى وزارة التخطيط والتنمية الادارية مسؤولية التخطيط الوطني، وإعداد الخطط عبر القطاعية. تم في العام 2010 إعداد 23 استراتيجية قطاعية وعبر قطاعية بالتنسيق والشراكة مع كافة المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، تغطي الفترة ما بين 2011–2013. كما تم تطوير استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد النساء، واستراتيجية الحماية الاجتماعية، واستراتيجية عدالة الاحداث وهنالك وثيقة لتحقيق أهداف الألفية الثانية. لا يعتبر الأطفال قطاعاً مستقلاً أو حتى عبر قطاعي شأنه شأن الشباب والمرأة. وبالتالي لا يتم التركيز على الأطفال كفئة ذات احتياجات وأولويات خاصة، وباعتبارها من أكثر الفئات المعرضة للخطر في حال تغيرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. بدأت الحكومة حاليا الدورة الجديدة للتخطيط الوطني والقطاعي للفترة 2014–2016. بشكل عام، ويوجد اطار تخطيطي واستراتيجي وطني، إلآ أنه ليس مبنيا على أساس حقوقي، ولا تزال الحكومة تواجه مشكلة في التنفيذ بسبب قلة الموارد المالية، وعدم السيطرة الكافية للدولة الفلسطينية على أراضيها مثل منطقة ج، القدس الشرقية وغيرها، بالإضافة الى عدم السيطرة على الحدود والموارد الطبيعية، والاعتماد على الدعم الخارجي لتغطية الرواتب وأيضاً المصاريف التطويرية، مما يقلل من سيطرة الحكومة على أجندتها الداخلية التطويرية. لمزيد من المعلومات حول جميع السياسات والخطط الوطنية في القطاعات المختلفة الرجاء مراجعة تقرير السلطة الوطنية الفلسطينية حول تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (2010).[2]

2.2 القوانين، السياسات والتشريعات (اللوائح التنفيذية)

ان القوانين والتشريعات السائدة في فلسطين في بعضها قديم نسبياً، والبعض الآخر لا يتلاءم مع المواثيق الدولية من جهة وغيرها من القوانين الفلسطينية من جهة أخرى. تم مؤخرا انجاز دراسة وطنية لمراجعة التشريعات الفلسطينية من منظور المعايير الدولية لحقوق الطفل بدعم من مؤسسة انقاذ الطفل، بالإضافة الى الجهود المتعلقة بمراجعة قانون المعاقين من منظور الميثاق الدولي من قبل العديد من مؤسسات الامم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية، صندوق الامم المتحدة للأطفال، صندوق الامم المتحدة للتنمية، وصندوق الامم المتحدة للثقافة والعلوم وغيرها بالإضافة الى الوزارات الفلسطينية ذات العلاقة. وبالرغم من الدور الهام لوزارة الصحة في مجال الإعاقة إلا ان قانون الصحة العامة لا يتطرق لهذا الموضوع، كما لا يوجد في القوانين ما يشير الى المنظور الحديث للإعاقة والذي يتناول المنظومة الاجتماعية ويبتعد عن المفهوم الطبي البحت في تشخيص الإعاقة والذي له تبعاته في تشكيل اللجان الطبية المسئولة عن التشخيص بحيث يضم مختصين في التربية الخاصة ومختصين اجتماعيين.

هنالك العديد من القوانين السائدة الاخرى في فلسطين والتي تحتاج الى مراجعة مثل قانون الاحوال الشخصية (1976) وخصوصا في ما يتعلق بسن الزواج، قانون العقوبات وغيرها.

تم في العام 2012 المصادقة على التعديلات المقترحة لقانون الطفل الفلسطيني (7) لسنة 2004 من قبل فخامة الرئيس محمود عباس. كما يتم العمل على مسودة مشروع حماية الأحداث، ومسودة قانون حماية الأسرة. وحاليا فان مشروع قانون حماية الأحداث وقانون الشؤون الاجتماعية قد تم اقرارها من قبل مجلس الوزراء بانتظار مصادقة سيادة الرئيس عليها. وقد أقر مجلس الوزراء في العام 2014 نظام الأسر الحاضنة رقم 2013/10 ولائحة الأسر البديلة المؤقتة رقم 2014/4. يتم العمل حاليا على اعداد لوائح تنفيذية خاصة بقانون الطفل الفلسطيني المعدل. كما أصدر سيادة الرئيس قرارا يقضي بإنهاء العنف ضد المرأة. بشكل عام، فان الاطار القانوني في فلسطين موجود، إلا انه بحاجة

2 تتوفر الخطط والسياسات أيضا في المواقع التالية:
موقع وزارة الصحة الفلسطينية وموقع وزارة التربية والتعليم http://www.ldf.ps

لبعض التعديل لضمان الموائمة و الانسجام بين القوانين، وان تكون مبنية على أساس حقوقي، كما انها بحاجة لضمان التنفيذ من خلال توزيع الادوار والمسؤوليات، المحاسبية والشفافية من خلال لوائح تنفيذية. كما يتم حاليا مراجعة القوانين السارية لضمان انسجامها مع حقوق الطفل من قبل الهيئة المستقلة لحقوق الانسان. لمزيد من المعلومات الرجاء مراجعة تقرير السلطة الوطنية الفلسطينية حول تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في الأرض الفلسطينية المحتلة، 2010.

3.2 الانضمام الى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

قوبل قرار السيد الرئيس محمود عباس بالانضمام إلى عدد من المنظمات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، بتأييد فلسطيني داخلي ودعم عربي خارجي.

ان توقيع سيادة الرئيس محمود عباس على قرار الانضمام إلى هذه الاتفاقيات والمعاهدات "لا يعني أن فلسطين قد أصبحت تلقائيًا جزءًا من هذه الاتفاقيات، فهناك شروط خاصة بكل اتفاقية لاعتبار الانضمام إليها صحيحاً. وبالتالي فالجهة المودعة للاتفاقية يناط بها الآن دارسة الطلب الفلسطيني بالانضمام إليها. ولكن يُفترض بعد قرار الجمعية العامة اعتبار فلسطين دولة مراقب غير عضو، أن العائق الرئيسي الذي كان موجوداً أمام فلسطين للانضمام للمعاهدات الدولية قد أزيح".

وجاء انضمام دولة فلسطين إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية كونه حق أصيل للشعب الفلسطيني ويعبر عن إرادة المجتمع الدولي، وينسجم مع قرارات الشرعية الدولية. ومن ضمن قائمة الاتفاقيات والمعاهدات التي وقع عليها الرئيس محمود عباس، اتفاقية حقوق الطفل.

ومضـــات

الأطفال في القدس الشرقية:

تشير مؤسسة بتسيلم الى ان القانون الاسرائيلي للمواطنة والدخول الى اسرائيل يحظر على الاسرائيليين الذين تزوجوا أو سيتزوجون من خارج اسرائيل بالسكن معهم داخل حدود الدولة. وبناء عليه فان الابناء الذين ولدوا في المناطق الفلسطينية، والأطفال اذا كان احد الوالدين من الضفة الغربية لا يستطيعون الحصول على وضع قانوني حتى لو كان احد الوالدين مواطناً، بل يمنحون تصريحا مؤقتا لمدة عامين، ويجب اثبات ان مركز حياة الطفل في دولة الاحتلال. ويكمن الهدف الاساسي من ذلك في الحفاظ على الغالبية اليهودية في دولة الاحتلال والقدس (ديموغرافيا)[3]. وكما يشير الشكل (1) أن أعلى نسبة من حرمان الحق في المواطنة بلغت في العام 2008 حيث ضمت 4,577 مواطنا من ضمنهم 99 طفلاً، وتم تجريدهم هذا الحق بحجة ان منهم من يسكن خارج اسرائيل لمدة 7 سنوات متواصلة او يسكن في مناطق الضفة الغربية[4].

شكل 1: عدد الفلسطينيين الذين جردوا من المواطنة، 2005-2012

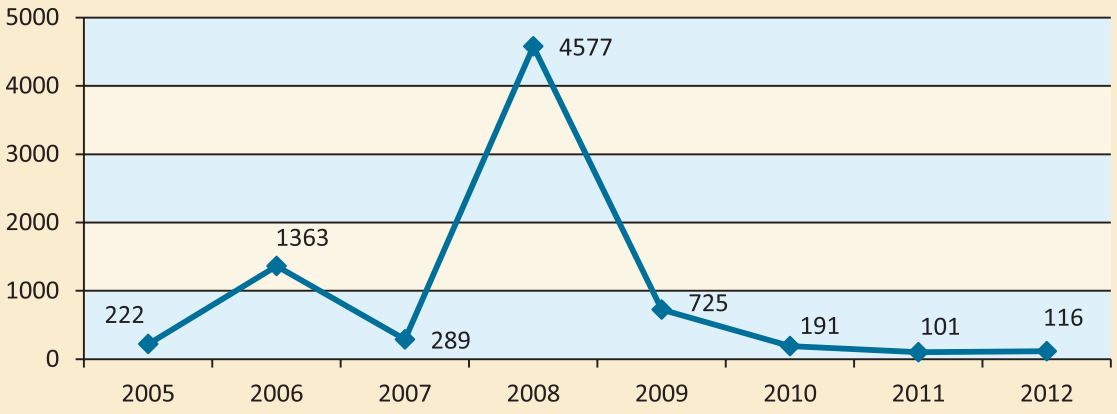

Sourc: http//:www.btselem.org/arabic/planning_and_building/east_jerusalem_statistics

أما فيما يتعلق بهدم المنازل في القدس الشرقية، تشير بيانات صادرة عن مركز بتسليم أن عدد المنازل التي هدمتها السلطات الاسرائيلية في القدس الشرقية منذ العام 2004 وحتى منتصف عام 2014 بلغ 545 منزلاً، وجراء ذلك فقد 2,115 شخصاً منازلهم منهم 1,140 طفلاً[5].

3 www.btselem.org/arabic/jerusalem
4 OCHA. East Jerusalem. Key Humanitarian Concerns. Special Focus, March 2011. P.16, and http://www.btselem.org/arabic/jerusalem/revocation_statistics
5 http://www.btselem.org/arabic/planning_and_building/east_jerusalem_statistics

تشرف جهات متعددة على 198 مدرسة في القدس الشرقية مثل الأوقاف القطاع الخاص، المعارف والبلدية، مدارس شبه حكومية/ مقاولات والوكالة، تخدم 86,590 طالبا. 20% من الطلبة والمعلمين في محيط القدس يعبرون الجدار يوميا. تزداد في القدس الشرقية مظاهر العنف بين الطلبة وارتفاع نسبة التسرب لتصل الى 50% لاستيعابهم كأيدي عمل رخيصة في سوق العمل الاسرائيلي. كما يلاحظ ارتفاع نسبة الفقر، بالإضافة تعاطي الكحول والمخدرات بين الشباب لتصل الى 7.8%.[6]

تشير بيانات مديرية التربية والتعليم في القدس الى ان 86,018 طفلا (6–18 سنة) من اصل 88,845 التحقوا بمؤسسات تعليمية في العام 2012. ووفق بيانات البلدية يوجد 106,534 طفلا في تلك الفئة العمرية، مما يشير الى وجود 20,516 طفلا لا يظهرون في سجلات المديرية، كما ان هناك 3,806 أطفال في عمر 5 سنوات وهو العمر الالزامي ليسوا مسجلين ايضا. تبلغ نسبة التسرب من مدارس القدس من الصف السابع حتى الثاني عشر 17.3%، وفي الصف الثاني عشر لوحده تبلغ 40%. ويبلغ عدد الطلبة في كل شعبة ما يقارب 32 طالبا. ويبلغ عدد الغرف الصفية غير المطابقة للمعايير 720 غرفة. تم استيعاب 800 طفل مقدسي من أصل 15,000 في رياض الأطفال التابعة للبلدية في السنة الدراسية 2012–2013[7]. من جهة أخرى فإن المصدر ذاته يشير الى أن هناك غياب أطر تعليمية لجيل الطفولة المبكرة ويلتحق ما لا يزيد عن نصف الطلاب في سن التعليم مدارس البلدية والتي تعاني من اكتظاظ شديد وأوضاعها المادية بائسة للغاية وأن حوالي 90% من الأطفال في عمر 3–4 سنوات لا يلتحقون في أي من الأطر التعليمية.

وأشار المصدر أن هناك نقص خطير في الغرف الصفية في مدارس القدس الشرقية يقدر بنحو 2,200 غرفة تدريسية، وأن بلدية الاحتلال قامت ببناء 150 غرفة تدريسية فقط خلال السنوات الخمس الأخيرة. وأن هناك تمييز عميق في سمات القوى العاملة في السلك التربوي ما بين القدس الغربية والشرقية، اذ أن هناك 250 مستشاراً في مدارس القدس الغربية مقابل 29 في مدارس القدس الشرقية.

في العام 2009 هناك 704 غرفة صفية من اصل 1,360 في القدس الشرقية تعتبر اقل من المعايير المطلوبة، و221 غرفة صفية موجودة في مباني غير ملائمة. 12.7% من الأطفال في عمر المدرسة في القدس الشرقية (11,900 طفلا) لم يكونوا مسجلين في اية مؤسسة تعليمية حكومية او خاصة في العام الدراسي 2010/2009. تنفق بلدية القدس على تعليم الطفل الاسرائيلي في القدس الغربية 4 أضعاف مقدار ما تنفقه على تعليم الطفل الفلسطيني في القدس الشرقية. 23 مدرسة في القدس الشرقية تخدم 2,250 طفلا بانتظار تنفيذ اوامر هدم.

منطقة "ج"

حوالي 61% من مساحة الضفة الغربية هي منطقة ج، اي انها تقع تحت السيطرة الامنية والمدنية الاسرائيلية. تضم تلك المنطقة حوالي 150,000 فلسطيني منهم 18% من المجتمع البدوي.[8]

- منذ العام 2006 وحتى العام 2014 هدمت اسرائيل ما لا يقل عن 817 وحدة سكنية تابعة للفلسطينيين في الضفة الغربية (لا يشمل القدس الشرقية) حيث فقد ما لا يقل عن 3,956 فلسطينياً سكنهم من ضمنهم 1,925 قاصراً جراء الهدم، وتكرر السلطات الاسرائيلية هدم منازل سكان غور الاردن وجنوب الخليل في القرى التي لا تعترف بها إسرائيل لغاية 2014/12/15 فقد هدمت منازل ما لا يقل عن 556 فلسطينيا من ضمنهم 286 قاصراً من سكان غور الأردن وجنوب الخليل أكثر من مرة واحدة. وفي محافظة نابلس هدمت السلطات منازل 53 فلسطينيا من ضمنهم 21 قاصراً من سكان قرية لا تعترف بها اسرائيل أكثر من مرة واحدة.[9]

- 50,000 طالبا وطالبة ملتحقون في 183 مدرسة يعانون من صعوبة في الوصول الى التعليم، قلة في عدد المدارس، الخطر في الطريق للمدارس وإخطارات هدم للمدارس.

تم عمل مسح لـــ 113 تجمعا من قبل مؤسسة انقاذ الطفل، يونيسيف ووزارة التربية والتعليم وكانت النتائج كما يلي :

- 15% من التجمعات اشاروا الى ان الأطفال يضطرون الى المشي في طرق مزدحمة وخطرة للوصول للمدارس.
- 33% من التجمعات (37 تجمعا) اشاروا الى ان اكثر من 1,700 طفل يقطعون مسافة 5 كيلومترات او اكثر ذهابا ليصلوا الى المدرسة.

6 التعليم في القدس المحتلة تحد وصمود. ديمة السمان. وزارة التربية والتعليم. نيسان 2012. + 7التعليم في القدس والاعتداء على المناهج الفلسطينية، 2014

7 العلامة: راسب عن فشل جهاز التعليم في القدس الشرقية، آب 2012. عير عميم ومؤسسة حقوق المواطن www.acri.org.il

8 Save the Children Fact Sheet: Children's Right to Education in Armed Conflict. October 2011

9 http://www.btselem.org/arabic/planning_and_building/east_jerusalem_statistics

- 11% من التجمعات (12 تجمعا) اشاروا ان اكثر من 700 طفلاً يقطعون 3–5 كيلومترا ليصلوا للمدرسة.
- 31% من التجمعات يضطرون لعبور الحواجز العسكرية ليصلوا للمدرسة، وهذا يؤثر على 2,500 طفل يوميا.
- 29% من التجمعات (33 تجمعا) يجب عليهم ان يعبروا الجدار.
- 16% من التجمعات (18 تجمعا) يتعرضون للمضايقات من قبل جيش الاحتلال الاسرائيلي خلال عبور الجدار.
- 28% من التجمعات يتعرضون لعنف من قبل المستوطنين.
- 26% من التجمعات يتعرضون لعنف ومضايقة من قبل جيش الاحتلال الاسرائيلي.
- 10,000 طفلا يتعلمون في خيم وكرافانات ومن القصدير والتي تفتقر الى ادنى قدر من الحماية من الحر او البرد.
- في العام 2010، افتقرت 31% من المدارس الى مياه كافية وصرف صحي.

غـــزة

تعرضت غزة خلال السنوات السابقة الى حصار اقتصادي والعديد من الاجتياحات العسكرية. كان من نتائجها تدهور الاوضاع الصحية والاجتماعية والنفسية والتعليمية والاقتصادية. إضافة الى العديد من الأطفال الشهداء، الجرحى، ذوي الإعاقة والأطفال الذين يعانون من فقر دم، وأوضاع صحية مزمنة بسبب عدم القدرة على الوصول لخدمات صحية أو حتى لمياه شرب آمنة. وأشار تقرير صادر عن UNDP[10] أن ذلك أدى إلى اعتماد 80% من الأسر في القطاع على المساعدات و70% عانوا من انعدام الأمن الغذائي ووصل معدل البطالة في قطاع غزة إلى 43.9%، وأن الحرب الأخيرة على قطاع غزة أدت الى:

- منع أكثر من 1.2 مليون نسمة من الوصول للماء خلال الحرب على غزة.

- واحد من كل أربعة فلسطينيين في غزة اضطروا للفرار أثناء الحرب.

- 600,000 وحدة سكنية دمرت كلياً أو جزئياً.

- 77 منشأة صحية دمرت كلياً أو جزئياً.

- حوالي نصف مليون طالب لم يتمكنوا من بدء عامهم الدراسي الجديد في القطاع.

10 UNDP-papp-research-dammageassessment 2014

ووفقاً لليونيسف، فقد استشهد 2,257 فرداً منهم 540 طفلاً (340 طفلاً و200 طفلة) أعمارهم بين عشرة أيام و17 سنة خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة (2014/8/26–2014/7/7)[11]، وأدت هذه الحرب أيضاً إلى:

- جرح 2,956 طفل خلال العدوان على غزة منهم 1,938 طفلاً و1,018 طفلة.
- 89 عائلة بأكملها استشهدت، وتم شطب بياناتها من سجل السكان.
- 1,500 طفل أصبحوا يتامى.
- 54,000 طفل بلا مأوى.

وأشار تقرير صادر عن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية[12] أن عدد المدارس الحكومية التي تضررت نتيجة عدوان الاحتلال الاسرائيلي بلغ 187 مدرسة، في حين بلغت مدارس وكالة الغوث المتضررة 91 مدرسة، 3 مؤسسات من مؤسسات التعليم العالي الحكومية، و9 مؤسسات من مؤسسات التعليم العالي غير الحكومية. أما أضرار المدارس الخاصة فقد بلغت 49 مدرسة، ورياض الأطفال 199 روضة، فيما استشهد 250 من الطلبة و15 من المعلمين وجرح 856 من الطلبة و19 من المعلمين.

11 http://www.unicef.org/appeals/state_of_palestine_sitreps.html

12 الأضرار الناجمة عن عدوان الاحتلال الاسرائيلي، 2014. وزارة التربية والتعليم العالي. فلسطين–غزة.

الفصل الثالث

القطاع التعليمي

الفصل الثالث

القطاع التعليمي [13]

ان الاستثمار بالطفل من خلال تعليمه وتزويده بالمعرفة والمهارات الحياتية، والوصول بالطفل الى أقصى امكانياته اينما وجد يساهم في اعطاء الطفل وخصوصا في المناطق المهمشة الفرصة لكسر دائرة التهميش، للبقاء والنماء. وهنا يكمن دور الحكومة في توفير البيئة الممكنة لذلك على جميع المستويات، التشريعية والقانونية، السياساتية والتخطيطية وعلى مستوى تطوير الموازنات والبرامج والخدمات، وبناء الشراكات.

1.3 نسبة الانفاق على التعليم من الموازنة العامة

بالرغم من زيادة كلفة الطالب الواحد في القطاع التعليمي لتصبح 823.1 دولار في العام الدراسي 2012/2011 مقارنة بـ 709.3 دولار في العام الدراسي 2009/2008، إلا أن نسبة الانفاق على القطاع التعليمي من الموازنة العامة في العام 2012/2011 (17.7%) هي ذاتها تقريباً في العام 2009/2008 (17.8%).[14] وبلغت نسبة الانفاق التنموي فقط 10.0% من المصاريف. واحتلت المصاريف التشغيلية والرواتب النسبة الأكبر في الانفاق في ذلك العام.

2.3 تعليم الطفولة المبكرة [15]

ان الإنتظام في التعليم قبل المدرسة ضمن عملية تعلّم منظّمة أو برنامج تعليمي للأطفال هو أمر مهم لاستعداد الأطفال للالتحاق بالمدرسة. ينتظم 26.4%من الأطفال في الفئة العمرية من 36 إلى 59 شهراً في برامج تعليم ما قبل المدرسة. لوحظ فروق تفاضلية حسب عمر الطفل والمنطقة الجغرافية، حيث تنخفض نسبة الانتظام برياض الأطفال بشكل كبير بين الأطفال لفئة العمر 36–47 شهرا إلى 8.2% مقارنة مع الأطفال في الفئة العمرية 48–59 شهرا (45.5%). ويلاحظ أن الانتظام في التعليم ما قبل المدرسة أكثر انتشاراً في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة حيث بلغت النسبة 27.2%، 25.5% على التوالي.

شكل 2: نسبة الانفاق على قطاع التعليم مقابل كلفة الطالب لأعوام اكاديمية مختارة

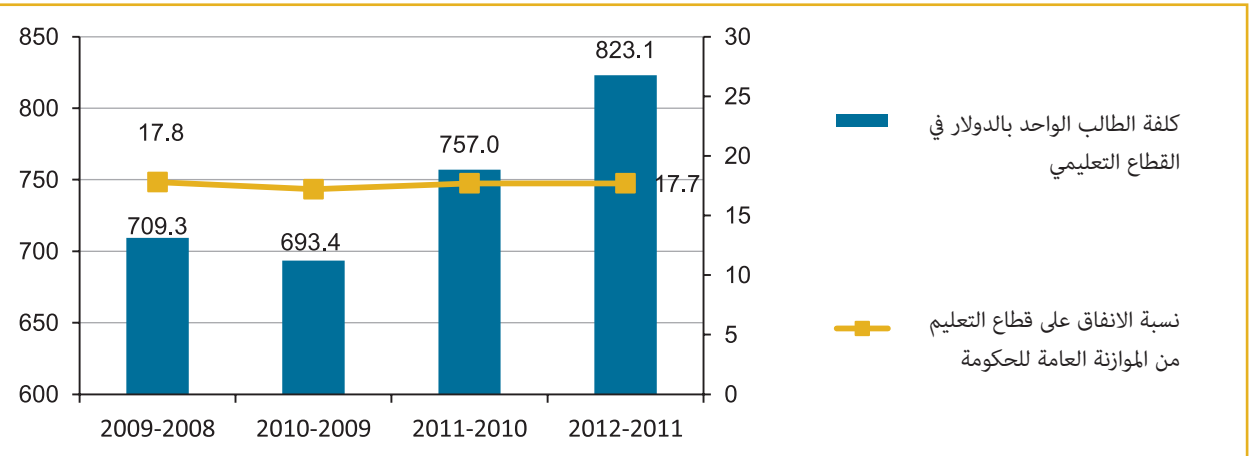

المصدر: وزارة التربية والتعليم، دولة فلسطين. تقرير المراقبة والتقييم للخطة التنموية الاستراتيجية 2008–2012.

13 المرجع وزارة التربية والتعليم ما لم يرد غير ذلك
14 وزارة التربية والتعليم، دولة فلسطين. تقرير المراقبة والتقييم للخطة التنموية الاستراتيجية 2008–2012
15 الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات، 2014. بيانات غير منشورة.

وتشير البيانات إلى تباينات واضحة في تعليم الطفولة المبكرة حسب المحافظات، فكانت النسبة الأعلى بين أطفال محافظة سلفيت ومحافظة طولكرم؛ بواقع 49.0% لكل منهما، وقد كانت النسبة الأدنى بين أطفال محافظة الخليل وكانت النسبة؛ بواقع 11.0%، كما لوحظ أن نسبة أطفال الريف في التعليم المبكر أفضل منها بين أطفال الحضر؛ بنسبة 31.0% و25.7% على التوالي، كما لوحظ وجود فروق تفاضلية بسيطة حسب النوع الاجتماعي، فقد بلغت النسبة للذكور 27.2%مقارنة مع 25.6% للإناث، وكذلك هناك فروق تفاضلية واضحة حسب الوضع الاجتماعي– الاقتصادي الرّاهن، فنسبة 39.4% من أطفال الأسر الأغنى ينتظمون في التعليم قبل المدرسة بينما تنخفض هذه النسبة إلى 20.7% بالنسبة لأطفال الأسر الأفقر.

شكل 3: نسبة الأطفال 36-59 شهرا الملتحقين في بعض اشكال برامج تعليم الطفولة المبكرة في فلسطين حسب بعض الخصائص الخلفية، 2014

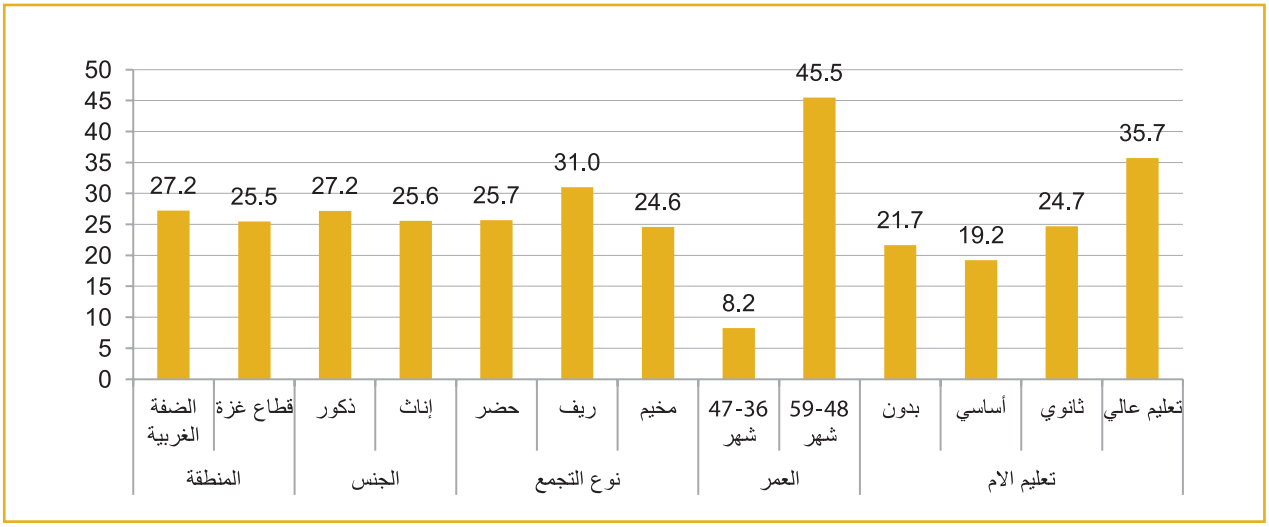

شكل 4: نسبة الأطفال 36-59 شهرا الملتحقين في بعض اشكال برامج تعليم الطفولة المبكرة في فلسطين حسب مؤشر الثروة، 2014

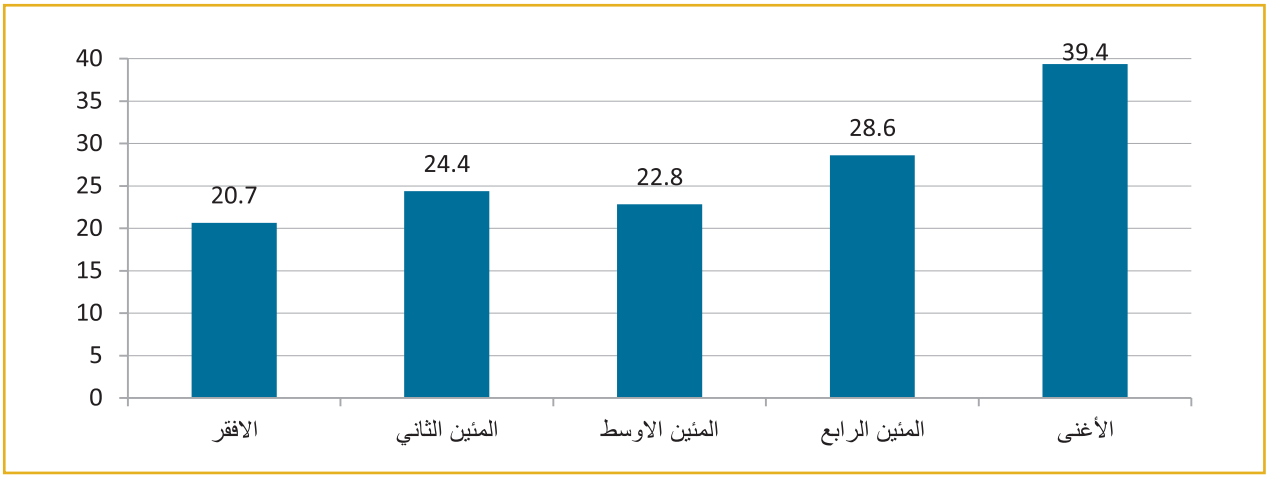

من جهة أخرى تشير احصاءات وزارة التربية والتعليم للعام 2013/2012 ان عدد الطلبة لكل شعبة في رياض الأطفال * 22.3 في الضفة الغربية و26.9 في قطاع غزة، بينما يصل عدد الطلبة لكل مربية في الضفة الغربية الى 12.0 مقارنة بـ 17.0 في قطاع غزة.

شكل 5: معدل الالتحاق الاجمالي في التعليم المبكر بين الأطفال 4–5 سنوات حسب الجنس لأعوام اكاديمية مختارة

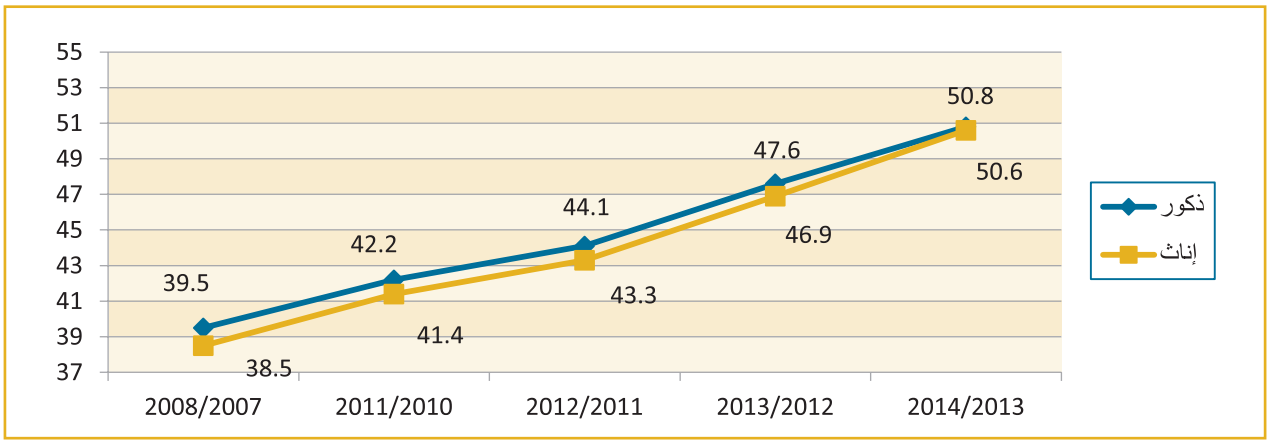

المصدر: قواعد البيانات التربوية. الادارة العامة للتخطيط. وزارة التربية والتعليم.

* تمثل رياض الأطفال المرخصة والمسجلة لدى وزارة التربية والتعليم

لا يلاحظ وجود فرق كبير بين الالتحاق في مرحلة الطفولة المبكرة للإناث والذكور، بينما يوجد فرق بين الضفة الغربية وغزة. إلا أنه وبشكل عام يمكن القول ان هنالك زيادة في نسبة الالتحاق الاجمالي في مرحلة الطفولة المبكرة أو هنالك زيادة في عدد رياض الأطفال المرخصة بسبب المتابعة المستمرة من قبل وزارة التربية والتعليم.

شكل 6: معدل الالتحاق الاجمالي في رياض الأطفال لأعوام اكاديمية مختارة حسب المنطقة

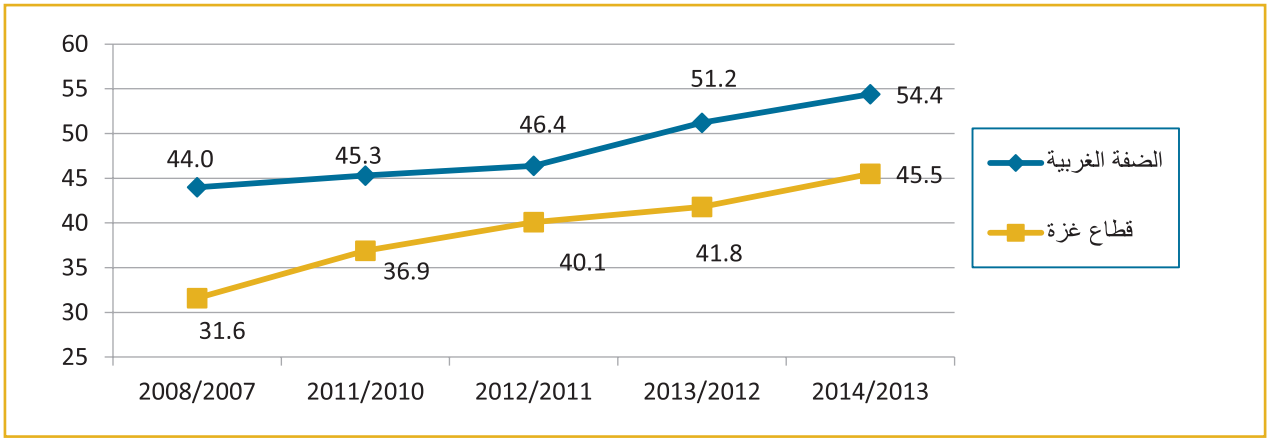

المصدر: قواعد البيانات التربوية. الادارة العامة للتخطيط. وزارة التربية والتعليم.

3.3 معدل الالتحاق[16]

تعتمد حسابات معدلات الالتحاق بدرجة كبيرة على التقديرات والإسقاطات السكانية، وعلى المعلومات الواردة من المعارف الاسرائيلية في القدس، لذا هي عرضة لبعض التغيرات. لا تزال معدلات الالتحاق بالتعليم مرتفعة نسبيا في فلسطين ويعتقد ان النسبة أيضا من الممكن ان تكون أعلى من المحسوب بسبب تقديرات عدد السكان والتي تتأثر بالفصل على الارض بين الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية من جهة، وواقع وجود عدد كبير ممن هم مسجلون ويحملون الهوية الفلسطينية إلا انهم يقطنون خارج فلسطين، بالإضافة الى عدم اكتمال تسجيل الولادات والوفيات في كثير من الاحيان.

بشكل عام يلاحظ ارتفاع التحاق الإناث بالنظام التعليمي في المرحلة الثانوية مقارنة بالذكور، وفي قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية. وارتفاع نسبة الالتحاق بين الجنسين في المرحلة الأساسية مقارنة بالمرحلة الثانوية. وقد شهد العام الدراسي 2014/2013 انخفاضا طفيفا بمعدل الالتحاق الاجمالي بين الذكور في المرحلة الأساسية مقارنة بالعام الدراسي 2008/2007. إلا انه بشكل عام تعتبر التغيرات في معدلات الالتحاق الاجمالي طفيفة وتتأثر بتقديرات السكان والأخطاء الهامشية الاحصائية. أما الالتحاق الاجمالي في رياض الأطفال فقد ارتفع بين الذكور والإناث، حيث أنها تعدت 50% بقليل.

ويعتبر معدل الالتحاق الصافي مؤشرا أكثر دقة من حيث انه يعبر عن نسبة الالتحاق في فئة عمرية محددة (6– 15 سنة). أما الاجمالي فيضم أيضا الأطفال الملتحقين في فئات عمرية أكبر، لذا في العادة يكون معدل الالتحاق الصافي أقل من معدل الالتحاق الاجمالي. إلا انه سيتم اعتماد معدلات الالتحاق الاجمالية لتدل على جميع من هم في النظام التعليمي. إلا أن هذه النسب لا تعكس الأطفال غير الملتحقين بالنظام التعليمي وأماكن تواجدهم وأسباب عدم الالتحاق لمتابعتهم وتقديم الخدمات التعليمية لهم. حيث يعتبر التعليم الأساسي في فلسطين إلزاميا وفق القانون. إلا أن الوزارة لا تملك بعد آليات لمتابعة الأطفال في عمر الالتحاق وغير الملتحقين في النظام التعليمي، وإلزام الأوصياء عليهم ومحاسبتهم.

بلغ معدل البقاء حتى الصف الخامس 98.3% في العام 2013 دون وجود فرق يذكر بين الذكور والإناث ودون تغير يذكر مقارنة بالعام 2012. أما معدل البقاء حتى الصف العاشر فيقدر بـ 83.7%، وبين الاناث (92.4% أعلى منه بين الذكور (75.5%) في العام 2013.

شكل 7: معدلات الالتحاق الاجمالية حسب المرحلة والمنطقة والجنس للأعوام الاكاديمية (2014/2013-2008/2007)

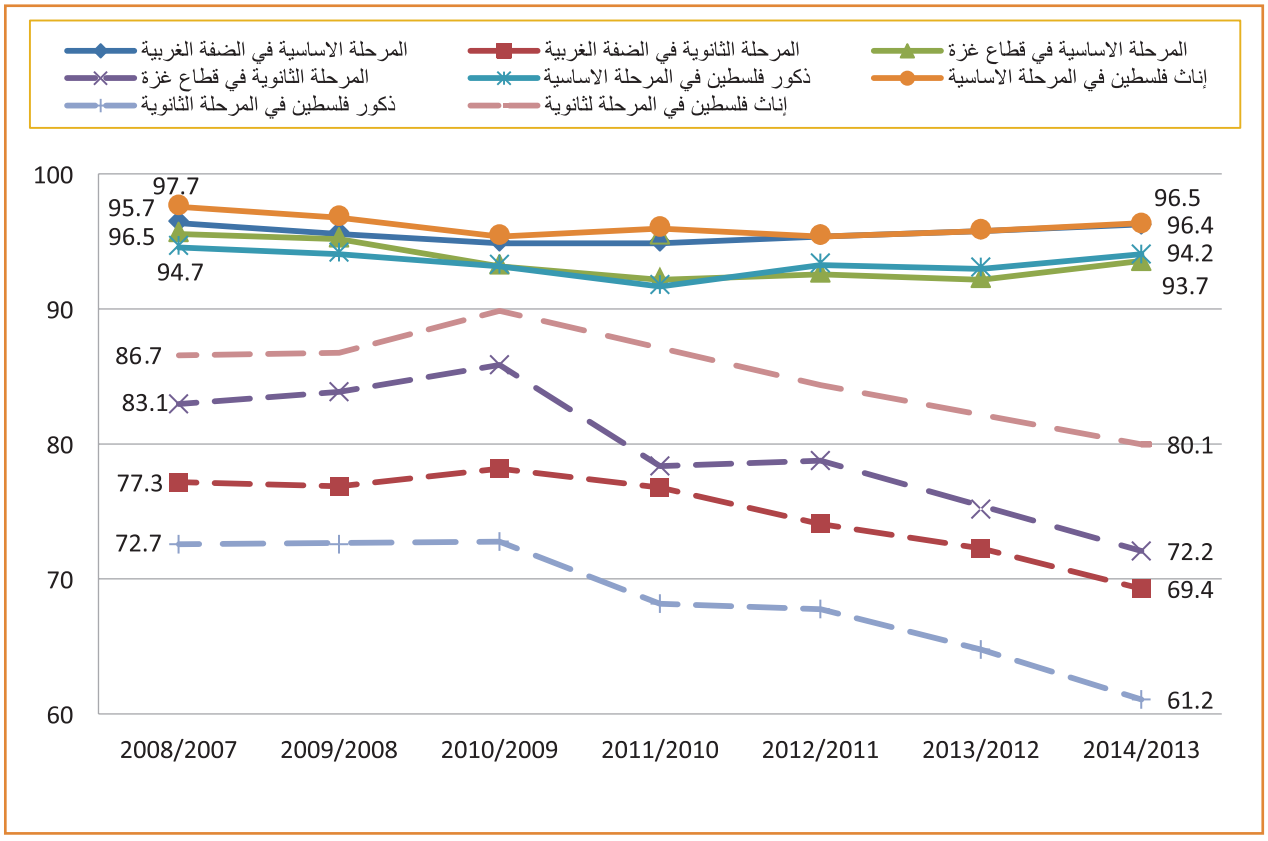

المصدر: قواعد البيانات التربوية. الادارة العامة للتخطيط. وزارة التربية والتعليم.

16 يشمل المؤشر طلبة المدارس التي تشرف عليها المعارف الاسرائيلية في القدس. تم الاعتماد على التقديرات السكانية للجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني والتعداد السنوي للطلبة الذي تجريه وزارة التربية والتعليم.

4.3 معدلات التسرب 2013/2012

بشكل عام تعتبر نسب التسرب في فلسطين منخفضة نسبيا. وتزيد نسبة التسرب في جميع القطاعات الحكومية والخاصة والوكالة في المرحلة الثانوية عن 4 أضعاف نسبة التسرب في المرحلة الأساسية. وقد بلغت النسبة خلال العام الدراسي 2013/2012 في فلسطين 1.0%(1.3%بين الذكور و0.8%بين الإناث)، 0.7% في المرحلة الأساسية (1.0% بين الذكور و0.5% بين الاناث)، وتزداد لتصل إلى ثلاثة أضعافها في المرحلة الثانوية بما نسبته 3.3% (3.5% بين الذكور و 3.1% بين الاناث).

شكل 8: معدلات التسرب حسب الجنس والمرحلة للعام 2013/2012

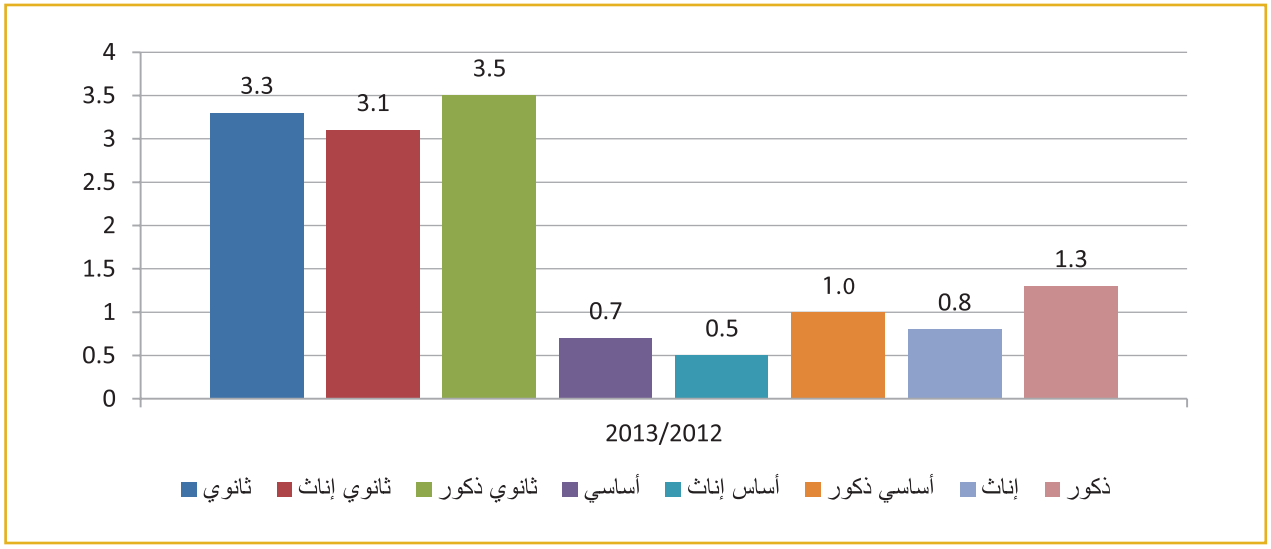

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي. قاعدة بيانات مسح التعليم، للعام 2013/2012.

وقد ترجع نسب التسرب هذه الى تدني القدرة على الدراسة والخروج إلى العمل خاصة بين الذكور، أو بسبب الخطوبة والزواج المبكرين خاصة بين الإناث ومن الأسباب الأخرى الرسوب المتكرر، وعدم الرغبة في التعليم المختلط أو الالتحاق بمدرسة خارج نطاق مكان السكن إضافة الى وجود بعض الاعاقات مثل الاعاقة البصرية والحالات النفسية والمرضية.

شكل 9: نسب التسرب في مدارس الضفة الغربية ومدارس منطقة ج للعامين 2010/2009 -2011/2010

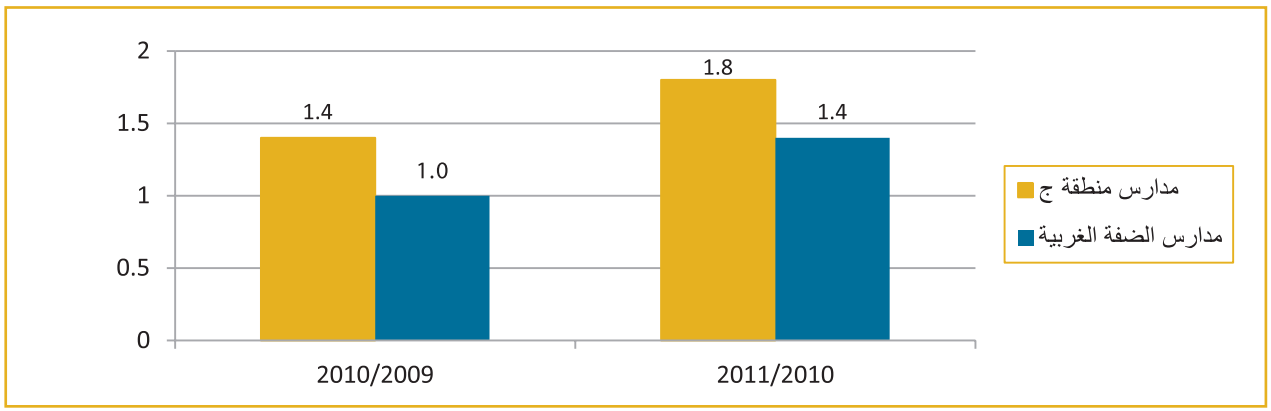

المصدر: وزارة التربية والتعليم، التقرير السنوي للمراقبة والتقييم للخطة التنموية الاستراتيجية 2008–2012

تجدر الاشارة الى ان بعض الطلبة المتسربين يلتحقون بمراكز تأهيل للشبيبة تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية ومراكز تدريب مهني.

5.3 تحصيل الطلبة في امتحانات التقويم الوطني

ان أعلى نسبة للتسرب تعود لتدني التحصيل الاكاديمي. وعند النظر الى نتائج الطلبة في امتحانات التقويم الوطني والتي تنفذ كل سنتين كمؤشر لتقييم تحصيل الطلبة يلاحظ ان هنالك انخفاض في مستوى تحصيل الطلبة في مواد العلوم والرياضيات ضمن التقويم الوطني، بشكل خاص في العام 2010/2009 مقارنة بالعام 2008/2007 للصفوف الرابع والعاشر الأساسيين. وتظهر النتائج تدني التحصيل مقارنة بالأعوام السابقة في مباحث الرياضيات واللغة العربية، وارتفاع التحصيل في مبحث العلوم لطلبة الصف الرابع، بينما انخفض التحصيل في مبحث العلوم وارتفع في مبحثي اللغة العربية والرياضيات للصف العاشر. وبالرغم من هذه المقارنة، واستناداً الى حقيقة ان تحصيل الاناث أفضل من تحصيل الذكور، إلا أنه يمكن القول بشكل عام أن التحصيل الاكاديمي منخفض جدا وأحيانا لا يصل لدرجة النجاح، كما يلاحظ أن تحصيل الإناث قد انخفض بشكل عام في العام الدراسي 2012/2011 مقارنة بسنوات سابقة. علما بأن امتحانات التقويم الوطني تجري كل عامين.

شكل 10: تحصيل طلبة الصف الرابع الاساسي في امتحانات التقويم الوطني لأعوام اكاديمية مختارة

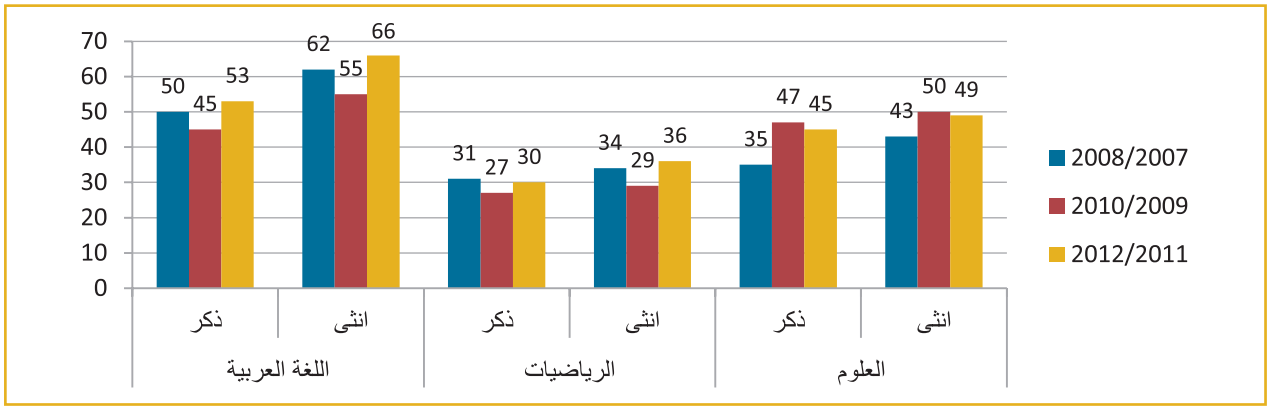

المصدر: وزارة التربية والتعليم، 2013.

شكل 11: تحصيل طلبة الصف العاشر الاساسي في امتحانات التقويم الوطني لأعوام اكاديمية مختارة

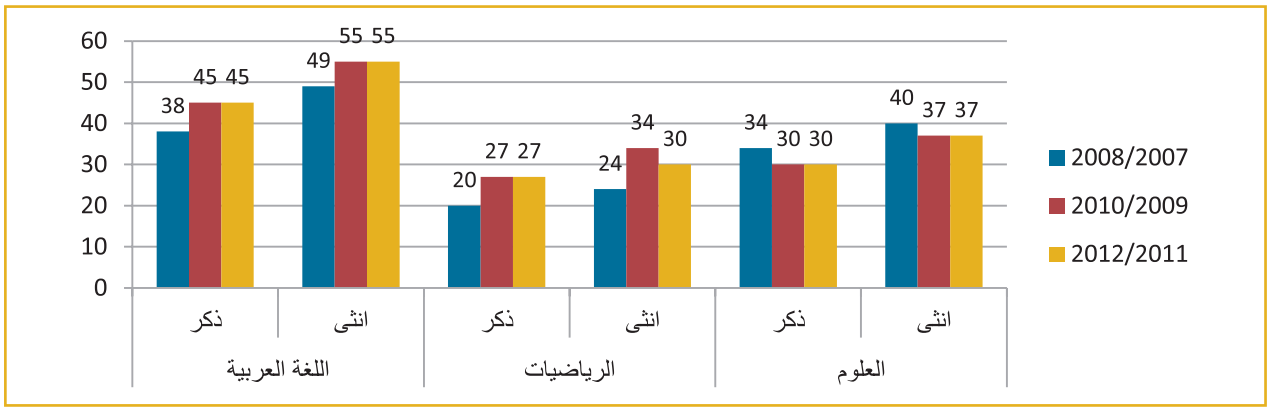

المصدر: وزارة التربية والتعليم، 2013.

ان النتائج السابقة تبعث على القلق. فبالرغم من جميع الجهود المبذولة من قبل وزارة التربية والتعليم لرفع مستوى التعليم في فلسطين، لا يزال تحصيل الطلبة الوطني منخفض جدا. هنالك ضرورة لمعرفة أسباب ذلك ومعالجته. كما ان هنالك ضرورة لتحديد المناطق التي تملك ادنى نسبة تحصيل. فهنالك العديد من الاسباب التي من الممكن ان تقف وراء تدني التحصيل الأكاديمي بعضها ينبع من البيئة الاجتماعية المحيطة بالطفل (فقر، بطالة، عمالة أطفال، إعاقة مرض، سوء تغذية) او البيئة الفيزيائية والتعليمية مثل توفر البيئة المدرسية الجيدة من مباني مدرسية مهيئة، صفوف غير مزدحمة، أجهزة وأدوات، مواصلات مؤمنة، طاقم تعليمي وإرشادي مؤهل وكاف، مناهج دراسية مناسبة وغيرها.

6.3 المعلمين المؤهلين وفق استراتيجية تأهيل المعلمين

ان نسبة المعلمين المؤهلين وفق معايير وزارة التربية والتعليم قد يشير الى احد أسباب تدني تحصيل الطلبة. حيث بلغت نسبة المعلمين المؤهلين وفق معايير وزارة التربية والتعليم 29.3% فقط، وكانت بين الإناث أعلى منها بين الذكور، وهي أعلى من العامين السابقين، مما يعني أن أقل من ثلث المعلمين الذين على رأس عملهم او أقل من معلم بين كل معلمين اثنين يملك المؤهلات المناسبة لمهنة التعليم. بينما بلغت النسبة 45.7% بين معلمي الصفوف 1–4، وتبلغ نسبة الاناث في تلك الفئة ضعف الذكور. ولعل هذا يعد أحد الأسباب الرئيسية في تدني نوعية التعليم في فلسطين مقارنة بالاعوام الماضية بالاضافة الى عوامل أخرى مثل الكثافة الصفية والمناهج الدراسية وأساليب التعليم. وتدل احصاءات الوزارة أن نسبة كبيرة من الملتحقين بمهنة التعليم والمتقدمين للمهنة كانت نتائج الثانوية العامة لديهم منخفضة ونصفهم لا يرغبون بالاستمرار في مهنة التعليم اذا توفرت لهم فرصة أخرى[17]. اذ لا يحظى المعلم بالتقدير الاجتماعي والمادي الكافي. قديما كان يلتحق بمهنة التعليم أفضل الطلبة وبرغبة جادة منهم، وكان المعلم يحظى بالاحترام الشديد. أما حاليا مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فإن مهنة التعليم تعتبر كملاذ أخير من البطالة لمعظم الشباب، ومعظمهم يعتمد على الدروس الخصوصية أو وظيفة أخرى بعد الدوام كمصدر دخل آخر. وبالنسبة للإناث تعتبر مهنة التعليم من أفضل المهن المقبولة اجتماعيا في فلسطين وتناسب المرأة المتزوجة والتي لديها أطفالا بسبب قصر فترة الدوام والعطلة الصيفية. بينما بلغت نسبة المعلمين الجدد المؤهلين 50.0% في العام 2011. حيث بدأت وزارة التربية باعتماد معايير للتوظيف والتأهيل للمعلمين وفق استراتيجية تأهيل المعلم.

شكل 12: نسبة المعلمين المؤهلين حسب الجنس، 2009-2011

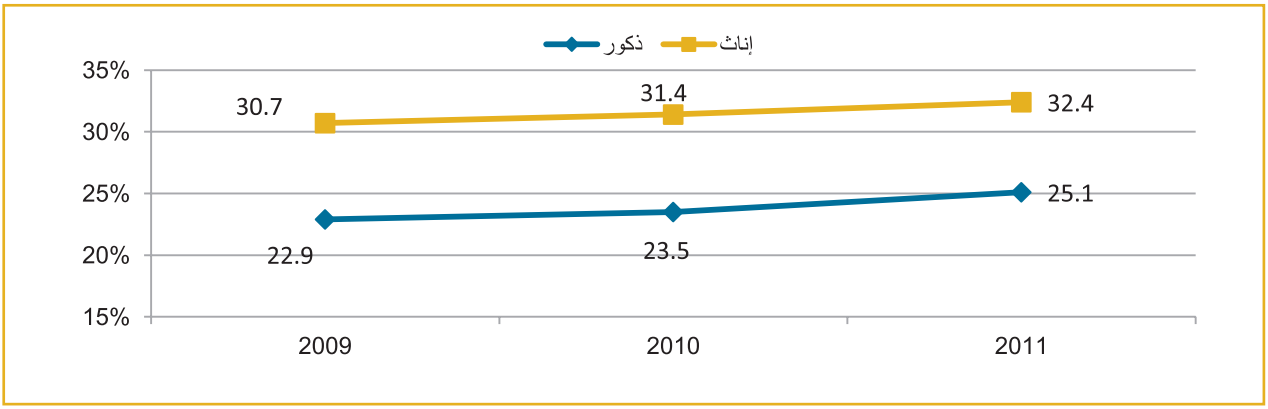

المصدر: وزارة التربية والتعليم، 2013.

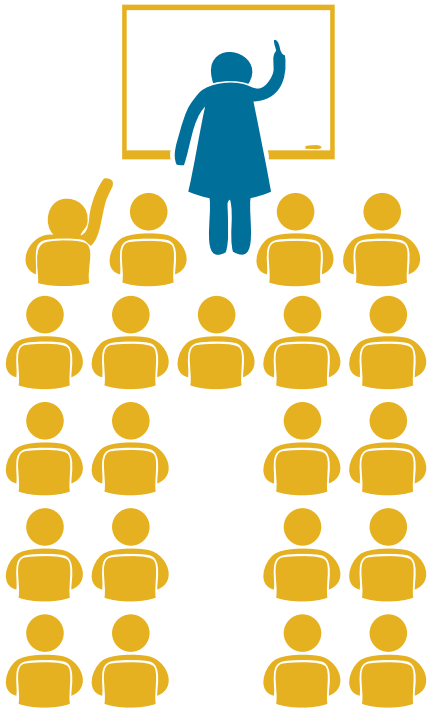

7.3 معدل عدد الطلبة/معلم حسب الجهة المشرفة 2014/2013

يعتبر هذا المؤشر مهما لتقييم البيئة المدرسية التعليمية. حيث انه كلما زاد عدد الطلبة لكل معلم، ازداد العبء على المعلم وبالتالي تقل القدرة على التركيز على الطلبة وامكانياتهم الفردية، بالاضافة الى الوقت الكافي للنشاطات اللامنهجية او التطبيقية.

وقد بلغ معدل عدد الطلبة لكل معلم في جميع المراحل 21.4 طالباً لكل معلم في العام الدراسي 2014/2013 بواقع 20.3 طالباً لكل معلم في المدارس الحكومية، و28.8 طالباً لكل معلم في مدارس وكالة الغوث الدولية و16.5 طالباً لكل معلم في المدارس الخاصة. وإذا ما قورنت في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2005) (16.7 طالبا لكل معلم للمرحلة الأساسية و13.4 للمرحلة الثانوية) نجد ان النسبة لا تزال مرتفعة.[18]

17 مؤتمر تطوير المعلم 2013/2/20

18 مسح المعرفة والاتجاهات والممارسات بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة المدرسية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وزارة التربية والتعليم، يونيسيف بتمويل من الحكومة الاسترالية. كانون أول 2011

8.3 الكثافة الصفية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2014/2013

ان هذا المؤشر يدل على مدى ازدحام الغرف الصفية، فكلما ارتفع عدد الطلبة في الغرفة الصفية، قلت امكانية الطالب/الطالبة للمشاركة والتفاعل داخل الصف، وتقل قدرة المعلم على ضبط الصف وبالتالي تزداد احتمالية التشويش داخل الصف من قبل بعض الطلبة، مما يؤثر على قدرة المعلم على الوصول للطلبة بشكل كاف وبالتالي يؤثر سلبا على فهم الطلبة للمواد الدراسية، مما ينعكس على التحصيل الاكاديمي والوصول بالطفل الى أقصى امكانياته.

بشكل عام تعتبر الكثافة الصفية مرتفعة نسبيا وخصوصا في مدارس الوكالة، لذلك هنالك حاجة لزيادة عدد الغرف الصفية لتتناسب والزيادة في السكان. بشكل عام، يلاحظ إنخفاض في الكثافة الصفية في فلسطين منذ العام الدراسي 2010/2009 وحتى العام 2014/2013. إلا أن الغرف الصفية في مدارس الحكومة والوكالة لا تزال مكتظة وخصوصا في المرحلة الأساسية. وبلغ معدل عدد الطلبة في كل غرفة صفية في المدارس التي تشرف عليها الحكومة ووكالة الغوث في العام الاكاديمي 2014/2013؛ 30.8 طالبا مقارنة بـ 26.2 في المرحلة الثانوية. كما انها تزيد في غزة عنها في الضفة الغربية. بينما لا تزال مدارس الوكالة والمدارس في القدس الشرقية وغزة تعاني من نقص في الغرف الصفية واكتظاظ. وإذا ما قارنا الكثافة الصفية بمثيلها في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2005) (21.7 طالبا للصف في المدارس الحكومية الاساسية و23.8 طالبا في المدارس الثانوية الدنيا) نجد ان النسبة مرتفعة نسبيا.[19]

9.3 توفر الغرف التخصصية 2013/2012

ان مدى التوفر والقدرة على الوصول واستخدام المختبرات والتكنولوجيا والمكتبات يعد أحد المؤشرات حول نوعية التعليم. يتوفر في مدارس فلسطين غرف تخصصية تشمل مختبر حاسوب؛ 78.1%، مكتبة؛ 76.1%، ومختبر علوم؛ 67.0%. تتوزع هذه النسب في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على النحو الآتي: الضفة الغربية (73.6%، 73.5%و66.2%) على التوالي، وفي قطاع غزة (91.4%، 83.6% و69.3%) على التوالي.[20]

بالرغم من ان نسبة المدارس التي تتوفر فيها أجهزة حاسوب في غزة تفوق مثيلتها في الضفة الغربية، إلا انه يتشارك ما معدله 28.5 طالبا لكل جهاز حاسوب (23.2 طالبا في الضفة الغربية مقابل 42.4 طالبا في غزة). كما أن نسبة مدارس الوكالة التي تتوفر فيها مختبرات حاسوب أكبر من المدارس الحكومية، إلا أنه عند المقارنة بعدد الطلبة لكل جهاز حاسوب في مدارس الوكالة، فإن النسبة لا تزال مرتفعة مقارنة بمدارس الحكومة والمدارس الخاصة (43.3، 27.4، 17.5 طالبا لكل جهاز حاسوب على التوالي). وبشكل عام، فإن نسبة المدارس التي تتوفر فيها مختبرات حاسوب ومكتبات أكثر من نسبة المدارس التي تتوفر فيها مختبرات علوم. ومن المهم عند النظر إلى هذا المؤشر معرفة مدى جاهزية هذه المختبرات للاستعمال من حيث مدى توفر المواد والأجهزة ومدى صلاحيتها، بالإضافة إلى مدى استخدامها من قبل الطلبة والمعلمين. كما ان معظم المدارس في غزة تشرف عليها وكالة الغوث، فمن الطبيعي ان يرتبط هذان المؤشران.

شكل 13: الكثافة الصفية حسب المنطقة، المرحلة والجهة المشرفة لأعوام اكاديمية مختارة

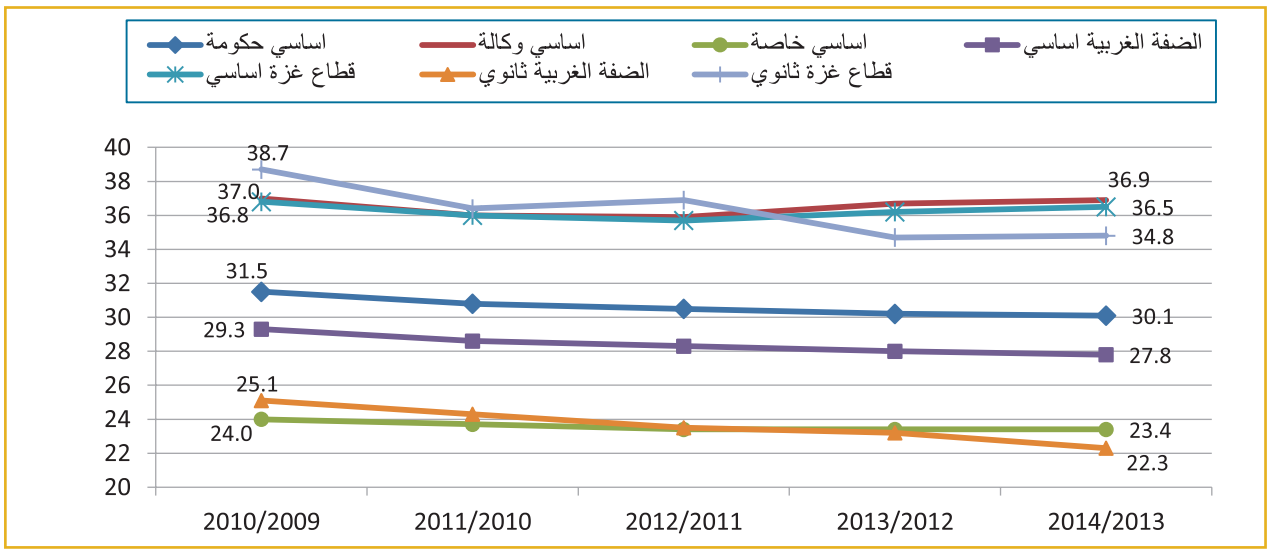

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي. قاعدة بيانات مسح التعليم، للأعوام 2010/2009–2014/2013.

19 مسح المعرفة والاتجاهات والممارسات بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة المدرسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وزارة التربية والتعليم، يونيسيف بتمويل من الحكومة الاسترالية. كانون أول 2011

20 وزارة التربية والتعليم، 2013. الكتاب الاحصائي التربوي للعام الدراسي 2013/2012. رام الله –– فلسطين. ص 53، 56. لا تشمل البيانات المدارس التابعة للمعارف والبلدية الاسرائيلية في القدس

تشير احصائيات وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2013/2012 أن 50.8% من المدارس الحكومية الاساسية في الضفة الغربية موصولة بشبكة انترنت، مقارنة بـ 43.0% في المرحلة الثانوية، فيما تتصل جميع مدارس قطاع غزة تقريباً بشبكة الانترنت، و99.0%من مدارس الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة موصولة بشبكة انترنت، بينما 68.0% من المدارس الخاصة الاساسية مقارنة بـ 95.0%من المدارس الخاصة الثانوية موصولة بشبكة انترنت في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

10.3 توزيع المدارس حسب المصدر الرئيسي للمياه، الكهرباء والتخلص من المياه العادمة 2012/2013[21]

تؤثر البيئة الفيزيائية التعليمية على تحصيل الطلبة ونوعية التعليم. وتشير الاحصاءات ان البنية التحتية الاساسية متوفرة في معظم مدارس الضفة الغربية وقطاع غزة. وتشير البيانات الى أن الكهرباء غير متوفرة فقط في 0.3%من مدارس الضفة الغربية، بنسبة تصل أعلاها إلى (1.5%) في جنوب الخليل، تليها بيت لحم (1.2%) وضواحي القدس (0.9%). كما أن معظم المدارس في قطاع غزة موصولة بشبكة مياه عامة وشبكة صرف صحي، وجميعها موصولة بشبكة كهرباء عامة. وهي أعلى من مثيلتها في الضفة الغربية.

جدول 1: توزيع المدارس حسب المصدر الرئيسي للمياه والكهرباء والتخلص من المياه العادمة 2013/2012

المنطقة	شبكة مياه عامة	تنكات	شبكة كهرباء عامة	مولد خاص	شبكة صرف صحي	حفرة امتصاصية
الضفة الغربية	88.9	4.7	99.3	0.4	35.1	48.6
قطاع غزة	95.5	1.2	99.7	0.3	83.7	13.0
المجموع	90.6	3.8	99.4	0.4	47.3	39.6

المصدر: وزارة التربية والتعليم، 2013. الكتاب الاحصائي التربوي للعام الدراسي 2013/2012. رام الله – فلسطين.

11.3 معدل عدد الطلبة لكل مشربية، مرحاض ومغسلة 2013/2012[22]

يتشارك ما معدله 42 طالباً في استخدام المشربية الواحدة وحوالي 64 طالباً في استخدام المرحاض الواحد، وما يقارب 30 طالبا لكل مغسلة في فلسطين. وتبلغ هذه المعدلات في قطاع غزة (58 و73 و28 على التوالي) وفي الضفة الغربية (35 و31 و59 على التوالي).

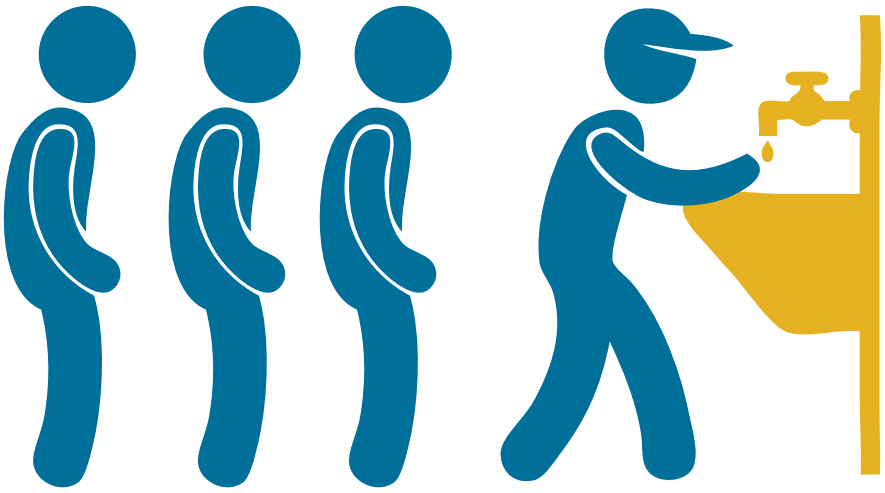

21 وزارة التربية والتعليم، 2013. الكتاب الاحصائي التربوي للعام الدراسي 2013/2012. رام الله –– فلسطين.
22 وزارة التربية والتعليم، 2013. الكتاب الاحصائي التربوي للعام الدراسي 2013/2012. رام الله – فلسطين.

12.3 الإرشاد المدرسي[23]

إن الإرشاد المدرسي على جانب كبير من الأهمية في وقاية الطلبة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السلبية في محيطهم، لتمكينهم وتزويدهم بالأدوات اللازمة للبقاء والتطور وحمايتهم من أي خطر. وإلى تمييز وكشف الطلبة الذين يعانون من مشاكل اجتماعية ونفسية والتدخل في الوقت المناسب لحمايتهم.

بلغت نسبة المدارس الحكومية المغطاة بخدمة الإرشاد 67.3 % في العام الدراسي 2013/2012، بمعدل 724 طالباً لكل مرشد. كما بلغ عدد المرشدين التربويين في تلك الفترة 1,053 مرشداً تربوياً. ففي قطاع غزة بلغ عدد المرشدين في المدارس الحكومية 359 مرشداً بمعدل 703 طالبا لكل مرشد، بينما في الضفة الغربية فقد بلغ عدد المرشدين التربويين في المدارس الحكومية 694 مرشداً بمعدل 775 مرشداً لكل طالب. وهذه الأعداد غير كافية خصوصاً إذا كان الهدف الاساسي وقائياً ولا سيما في ظل الظروف الراهنة.

13.3 الإنتهاكات بحق الطلبة والتأخر المدرسي

يتعرض الأطفال بشكل عام والطلبة بشكل خاص في منطقة «ج» لإنتهاكات من قبل الجيش والمستوطنين (إستشهاد، إعتقال، إحتجاز، إقامة جبرية، إصابات بالرصاص، تأخير على الحواجز والبوبات الالكترونية والحواجز الطياره،...)،

فخلال العام 2013 تم الإعتداء على 89 مدرسة من قبل الجيش والمستوطنين، واستشهد 3 طلاب، وجرح 179 طالباً وطالبه، و14 معلماً، وتم إعتقال 175 طالبًا، وتم إحتجاز43 طالباً مؤقتاً، و31 معلماً ومعلمة لعدة ساعات. وأدى ذلك الى فقدان 1,581 حصة لـ 891 معلماً، وتعطيل جزئي وكلي بما مقداره 225 يوماً من مجموع أيام العطل. يشير تقرير نظام المراقبة والتقييم للعامين 2011 و2012 في وزارة التربية والتعليم أن الأطفال في مدارس منطقة ج يتعرضون لوضع نفسي واجتماعي صعب. ويعاني ما يقارب 9.0% من الطلبة من مشاكل نفسية واجتماعية مرتبطة بوجودهم في منطقة جغرافية أمنية وجدت من قبل الإحتلال الإسرائيلي وهي المنطقة "ج". حيث أن 10%من المدارس تقع في تلك المنطقة التي لا تملك الحكومة الفلسطينية السيطرة عليها. ويغلب عموماً أن يعاني الأطفال في تلك المناطق من صعوبة في الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية ومن عنف مرتبط بالمستوطنين والجيش الاسرائيلي. وتدل نتائج تقرير المراقبة والتقييم الى إرتفاع نسبة الطلبة في المدارس الحكومية في منطقة ج الذين يعانون من مشاكل نفسية وسلوكية في العام 2012 مقارنة بالعام السابق (69.2% و38.0% على التوالي).

جدول 2: توزيع المدارس في منطقة ج حسب أماكن تواجدها، 2012

عدد المدارس في منطقة ج	العدد	النسبة
مدارس متأثرة بالجدار	30	16
مدارس متأثرة بالمستوطنات	34	18
مدارس القدس	32	17
مدارس البلدة القديمة في الخليل	31	17
مدارس نائية	12	6
مدارس متأثرة بالحواجز ومنع التجول	48	26
المجموع (10% من مدارس الضفة الغربية، 9%من الطلبة)	**187 مدرسة**	100

المصدر: وزارة التربية والتعليم. قواعد البيانات التربوية. الادارة العامة للتخطيط، 2013.

23 وزارة التربية والتعليم، 2013. الكتاب الاحصائي التربوي للعام الدراسي 2013/2012. رام الله – فلسطين.

جدول 3: نسبة الطلبة في المدارس الحكومية في منطقة (ج) الذين يعانون من أوضاع نفسية واجتماعية صعبة، 2012-2011

الاثار النفسية	السنة	
	2011	2012
سلوك انسحابي	40.0	66.9
الخوف	39.0	68.2
تدني الدافعية للدراسة	37.0	69.8
القلق	36.4	69.4
العدوانية	36.0	71.3
اضطرابات الكلام	35.0	71.1
سلوك اجتماعي منحرف	34.0	72.4
نشاط زائد	43.0	65.1
المجموع	38.0	69.2

المصدر: وزارة التربية والتعليم. قواعد البيانات التربوية. الادارة العامة للتخطيط، 2013.

يلاحظ أن النسب في العام 2012 قد تضاعفت تقريباً مقارنة بالعام 2011. وهنا يجب معرفة الاسباب، هل هي مرتبطة بزيادة عدد وحدة الانتهاكات الإسرائيلية، ام أن المسح الذي أجرته وزارة التربية والتعليم قد استهدف مدارس وتجمعات مختلفة في منطقة ج. إلا أنه يمكن تلخيص ما سبق بأن وجود الإحتلال سيبقى عائقاً أساسياً أمام تحقيق إنجازات وطنية تعليمية شاملة ونوعية، وتحقيق العدالة والمساواة في الوصول للخدمات. إذ بالرغم من محاولات الوزارة العديدة لرفع مستوى التعليم في فلسطين، إلا أنه بسبب الإحتلال ستبقى دائماً هنالك مناطق مهمشة.

الفصل الرابع

القطاع الصحي

الفصل الرابع

القطاع الصحي

ان الاستثمار في صحة الطفل هو الاساس لمجتمع صحي منتج وسليم. ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق توفير البيئة الممكنة لذلك على المستوى القانوني والتشريعي، السياساتي والتخطيطي وعلى مستوى البرامج والموازنات والخدمات العلاجية والوقائية وبناء الشراكات، ورفع مستوى الوعي لدى الطفل والعائلة والمجتمع والدولة بأهمية ذلك وتزويد الطفل بالمعرفة اللازمة لاختيار الانماط الحياتية الصحية السليمة والوقاية. ان استهداف الأطفال بشكل عام مع التركيز على الأطفال المهمشين والمعرضين لخطر التهميش سيؤدي الى خفض الفجوة في الوضع الصحي والاجتماعي بين الأطفال في فلسطين اينما وجدوا، وسيؤدي ذلك في النهاية الى خفض العبء المالي والصحي وحماية الطفل في الحاضر وفي المستقبل من الامراض بشكل عام وخصوصا المزمنة منها وما ينتج عنها من مضاعفات وإعاقات.

1.4 الانفاق على الصحة

بلغت نسبة الانفاق على القطاع الصحي ما يقارب 11.0 % من الموازنة العامة. وقد شكلت الرواتب الجزء الأكبر من مصروفات الوزارة (47.3%) في العام 2011، وانخفضت في العام 2012 إلى 38.3%. كما لوحظ ان نسبة الصرف على الخدمات العلاجية تفوق بعشرة أضعاف ما تنفقه الوزارة على الخدمات الوقائية. ففي العام 2011 انفقت الوزارة 65.0%من موازنتها على الخدمات العلاجية، مقارنة بـ 6.6% على الخدمات الوقائية، وهي أقل مما تم تخصيصه في العام 2010 (7.3%). وتحتل مصروفات علاج الامراض المزمنة نسبة لا بأس بها من موازنة الوزارة. وحسب معطيات الإدارة العامة للشؤون المالية في وزارة الصحة فإن اجمالي النفقات الفعلية (المدفوعات) لوزارة الصحة في العام 2013 قد بلغت 1,299.6 مليون شيقل إسرائيلي شكلت الرواتب ما نسبته 51.9% من اجمالي النفقات الفعلية. علماً بأنه يوجد فواتير لم يتم تسديدها في العام 2013، وتم تدويرها للعام 2014 بقيمة 697.7 مليون شيقلاً.[24]

وبما أنه لا يوجد خدمات تأهيلية لدى وزارة الصحة، وتقوم بشرائها من الجهات المختصة. لذا ركزت الوزارة في سياستها الخاصة بصحة الطفل الفلسطيني على صحة الطفل والأم خلال فترة الحمل وبعد الولادة، وعلى الوقاية والكشف والتدخل المبكرين للأمراض والإعاقة، لتخفيف المعاناة والعبء المادي المترتب على الامراض المزمنة، والحوادث والإعاقة وغيرها.

تزايد الانفاق على الصحة خلال العامين 2012–2013، حيث سجل ما قيمته 1,261.9 مليون دولار أمريكي في العام 2012، واستمر بالارتفاع حتى بلغ خلال العام 2013 ما يقارب 1,347.4 مليون دولار أمريكي. ووفق النتائج الخاصة بمصادر التمويل وجد أن مساهمة قطاع الأسر المعيشية والقطاع الحكومي (بمؤسساته المختلفة) كانت الأعلى خلال الفترة المذكورة، حيث بلغت خلال العام 2013، 37.7 %، و43.3 %على التوالي من مجمل الإنفاق على الصحة. وانخفضت نسبة الإنفاق على نشاط الصحة من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية من 11.8% في العام 2012 لتصل في العام 2013 إلى 10.9%. من جهة اخرى بلغ متوسط نصيب الفرد من مجموع ما تم إنفاقه على الصحة في فلسطين، 304.8 دولار أمريكي خلال العام 2013.[25]

24 وزارة الصحة. مركز المعلومات الصحية الفلسطينية– التقرير الصحي السنوي فلسطين، 2013

25 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة الصحة، 2015. الحسابات الصحية الوطنية 2013، نتائج أساسية. رام الله – فلسطين.

2.4 الرعاية خلال الحمل والولادة

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن معظم النساء في العمر 15–49 سنة اللواتي أنجبن خلال السنتين السابقتين للمسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات عام 2014 قد تلقين رعاية صحية أثناء الحمل على الأقل أربع مرات بنسبة 95.5%، وكانت النسبة في الضفة الغربية 95.7% مقارنة مع 95.3% في قطاع غزة، وكانت أعلى نسبة في محافظة طوباس 100.0%وأقل نسبة في محافظة سلفيت 93.1% في الضفة الغربية. أما في قطاع غزة فسجلت أعلى نسبة في محافظة رفح 98.8% وأقل نسبة في محافظة خانيونس 91.6% [26]. وتشير بيانات المسح أن نسبة الولادات التي تمت في المنازل بلغت 0.5% فقط وما تبقى فقد تم في منشآت صحية.

من جهة أخرى بلغت نسبة النساء 20–24 سنة اللواتي انجبن وأعمارهن أقل من 18 سنة 22.0% وكانت الأعلى في قطاع غزة 25.1% مقارنة بالضفة الغربية 19.6%.

شكل 14: نسبة النساء (15-49) سنة اللواتي تلقين رعاية صحية اثناء الحمل، 2014

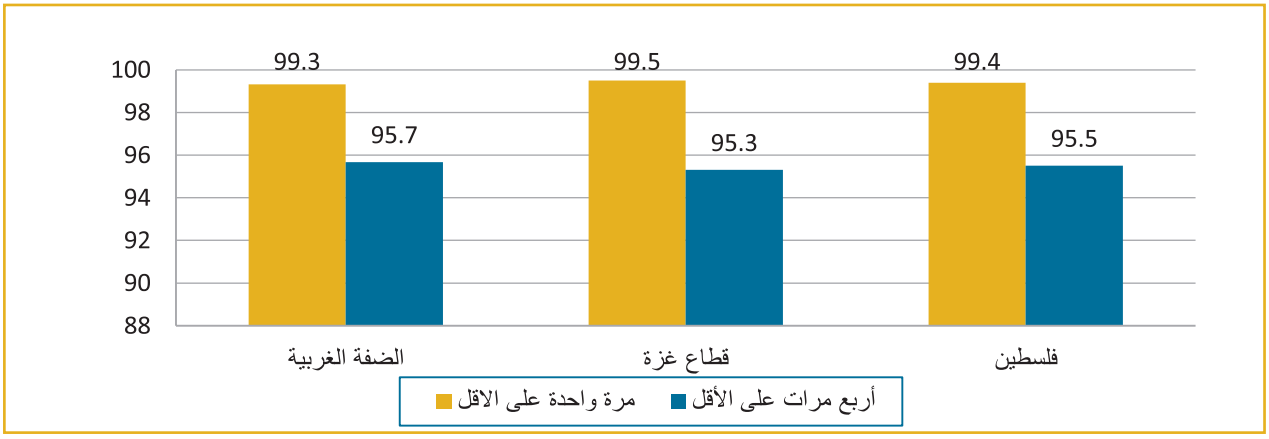

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2015. المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات، 2014. تقرير النتائج الرئيسية.

3.4 وفيات الأطفال

تعتبر وفيات الأطفال مقياسا للوضع الاجتماعي والصحي في الدولة. بشكل عام، يلاحظ انخفاض وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون الخمس سنوات في فلسطين خلال العقدين الماضيين.

شكل 15: اتجاهات وفيات الأطفال الرضع في فلسطين حسب المنطقة، لسنوات محددة

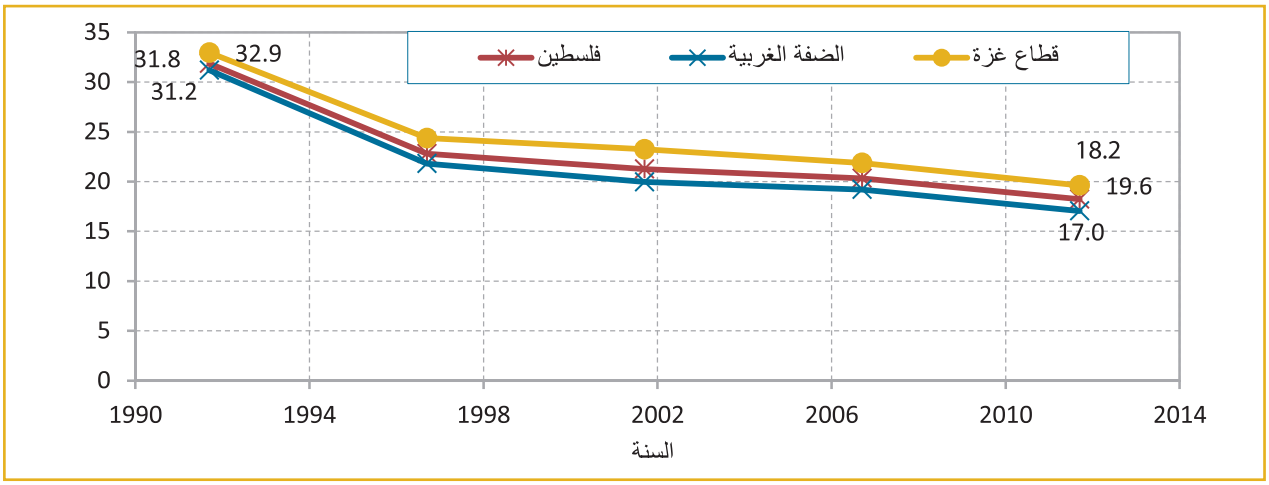

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات، 2014. تقرير النتائج الرئيسية.

26 الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2015. المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات، 2014. تقرير النتائج الرئيسية.

شكل 16: اتجاهات وفيات الأطفال دون الخامسة في فلسطين حسب المنطقة، لسنوات محددة

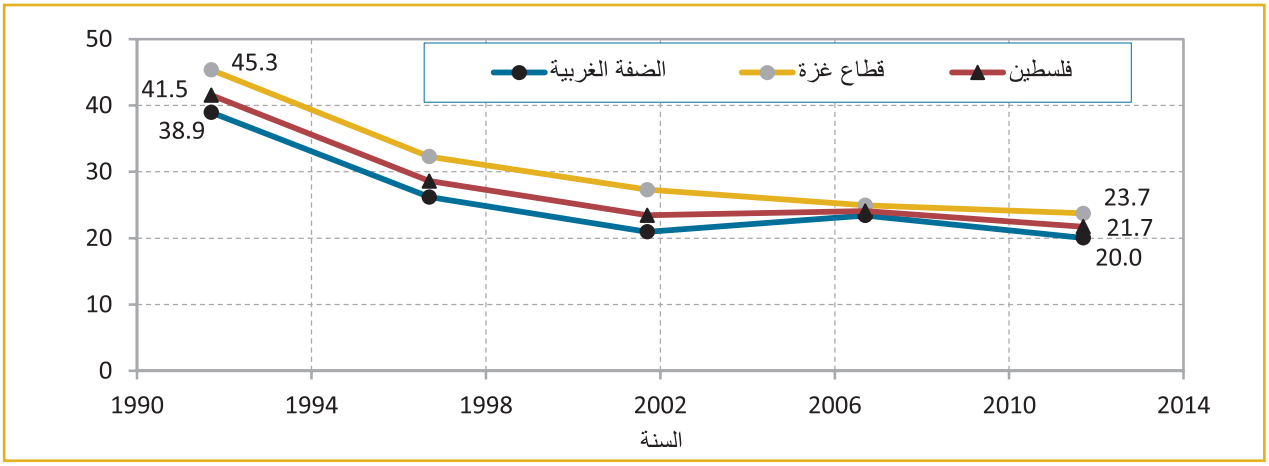

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015. المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات، 2014. تقرير النتائج الرئيسية.

ووفقاً لبيانات وزارة الصحة فإن أهم أسباب الوفاة بين الرضع هي التشوهات الخلقية بنسبة 27.6% تليها متلازمة فشل التنفس الحاد بنسبة 15.4% ومن ثم تسمم الدم بنسبة13.1% وتلتها متلازمة موت الرضيع المفاجئ بنسبة 12.8% والمولود ميت بنسبة 11.5% والخداج بنسبة 6.7%.[27]

4.4 حوادث السير

يعتبر إنشاء برنامج رصد حوادث الطرق لدى وزارة الصحة في الضفة الغربية في منتصف العام 2009 من انجازات وزارة الصحة الفلسطينية. كما لوحظ اتخاذ بعض الاجراءات على الارض بهدف خفض نسب الحوادث والإصابات الناجمة عنها مثل فرض الغرامات على السرعة الزائدة واستخدام الهاتف النقال أثناء السياقة وعدم وضع حزام الأمان تحديد السرعة القصوى في بعض المناطق، وضع المطبات على بعض الطرق وخصوصا أمام المدارس، اجراء بعض التعديلات على البنية التحتية، ورفع مستوى الوعي حول السلامة العامة على الطرق، فحص المركبات لترخيصها وتأمينها. إلا انه لا يزال يلاحظ ازدياد في نسبة حالات حوادث السير قد تعزى إلى تحسين مستوى التبليغ والتوثيق على المستويين الحكومي وغير الحكومي. خلال الفترة أيار–كانون أول في العام 2009 بلغ عدد اصابات حوادث السير 3,903 حالات، أعلاها في محافظة نابلس، رام الله والبيرة، والقدس والخليل، وفي الفئة العمرية من 5–17 سنة.

وفي العام 2010 بلغ عدد الحالات المسجلة 7,412 حالة، توفي منهم 41 حالة، 19.5 % من حالات الوفاة هم من الأطفال دون الخمس سنوات. وكان معظم حالات الحوادث بين الذكور، وفي محافظات رام الله والبيرة ونابلس. ولم يبلغ عن حالات اعاقة ناجمة عن حوادث السير في تلك السنة.

وفي العام 2011 بلغ عدد الوفيات بسبب حوادث السير 106 حالات، وبلغ معدل الوفاة بسبب حوادث السير في الفئة العمرية 0–4 سنوات 6 لكل 100,000 من السكان و3.2 لكل 100,000 بين الأطفال في الفئة العمرية 5–14 سنة. وبلغ عدد الاصابات الناجمة عن حوادث السير 8,132 إصابة، 74 منها تسبب في إعاقات؛ معظمها حركية (71) في رام الله والبيرة، نابلس، جنين والخليل، وعلى الأقل 20 حالة إعاقة بين الأطفال، وتسجل أعلى نسبة إصابات شديدة ومتوسطة بين الأطفال دون السنة.[28]

27 وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير الصحي السنوي فلسطين، 2013
28 التقرير الصحي السنوي، وزارة الصحة 2009، 2010، 2011

أما في العام 2012 فقد بلغ عدد اصابات حوادث السير 9,203 إصابات وكانت أعلاها في رام الله والبيرة، نابلس والخليل، نتج عنها 112 حالة وفاة (على الأقل 31 حالة منها بين الأطفال)، واصيب 1,661 طفل في الفئة العمرية 0–14 سنة نتيجة حوادث السير في الضفة الغربية، أي 18.1% من مجموع إصابات حوادث السير في تلك السنة، وقد أصيب 22 طفلا من هؤلاء بإعاقات نتيجة ذلك، 19 إعاقة حركية، وإعاقة بصرية واحدة، وإعاقتان غير محددتين.[29]

اما في العام 2013 فقد بلغ عدد الحالات المسجلة لحوادث السير في الضفة الغربية 8,069 حالة منها 7,936 اصابة و133 حالة وفاه. وكانت معظم حالات الحوادث بين الذكور حيث شكلت 74.1%من اجمالي الحوادث المسجلة.

ويجب الانتباه هنا الى انه ليس بالضرورة ان تكون المناطق ذات أعلى عدد اصابات هي المناطق التي بها أعلى شدة إصابات، فمثلاً تعتبر أعلى نسبة في الإصابات الشديدة في كل من الخليل ورام الله والبيرة وطولكرم.

من الضروري تحديد أماكن الحوادث، هل هي داخل المدينة والتجمعات السكانية أو بين المدن والقرى. فمثلاً من الملاحظ أن رام الله والبيرة أصبحت مركزاً للتجمع السكاني من مختلف محافظات الضفة وغزة، إلا أنها لا تتسع لهذا الكم الهائل من السيارات. كما أن الوضع الاقتصادي لسكانها يعتبر أفضل من المدن الأخرى، لذا نجد العديد من العائلات ممن لديها أكثر من سيارة واحدة. إلا أنه يجب تحديد أسباب الحوادث، هل هو بسبب السرعة الزائدة أو بنية تحتية غير ملائمة، أو بسبب عدم صيانة دورية للسيارات أو عدم الإلتزام بقواعد السير سواء للمشاة أو السائقين ووضع حزام الأمان.

5.4 التحصينات ضد الأمراض المعدية

تعتبر فلسطين من الدول المتقدمة في مجال تغطية المطاعيم الأساسية. 95.0% من الأطفال 24–35 شهراً تم تطعيمهم بشكل كامل في أي وقت ضد أمراض الطفولة التي يمكن الوقاية منها؛ 94.2% في الضفة الغربية و95.6% في قطاع غزة[30]. وقد ساهمت هذه النسبة المرتفعة في القضاء على العديد من الأمراض الوبائية. إلا أن البيانات المتوفرة تعكس معدل حدوث الإصابة بالأمراض المعدية بين السكان بشكل عام وليس بين الأطفال بشكل خاص.

سجلت آخر حالة شلل أطفال في العام 1988. وتم التبليغ عن حالة حصبة واحدة في القدس في العام 2010. لم يبلغ عن أية حالة في العام 2013. اذ تقوم الوزارة بتطعيم الأطفال بجرعتين على عمر سنة وسنة ونصف. كما يتم تغطية النساء الحوامل المراجعات في العيادات الحكومية بمطعوم الكزاز. ومن جهة أخرى لم يبلغ عن أية حالة كزاز بين حديثي الولادة خلال السنوات الماضية باستثناء حالة واحدة في العام 2009 في جنوب الخليل، وحالة واحدة في العام 2011 في رام الله، ولم يتم التبليغ عن أية حالة خلال العام 2013. أما مرض النكاف، فقد انتشر بشكل كبير خلال العام 2013 فقد سجل إرتفاع كبير في عدد حالات النكاف (حيث بلغ عدد حالات النكاف المبلغ عنها في فلسطين1,931 حالة منها 40 حالة في الضفة الغربية و1,891 حالة في قطاع غزة).[31]

شكل 17: عدد إصابات حوادث السير المبلغ عنها في الضفة الغربية حسب السنة

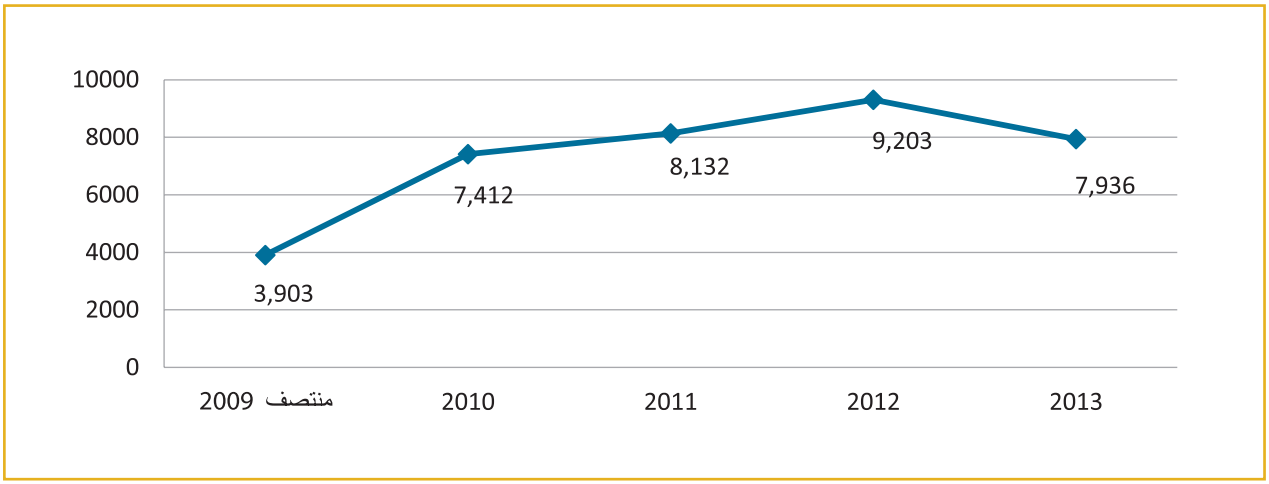

المصدر: وزارة الصحة التقارير السنوية 2009، 2010، 2011، 2013.

29 مركز المعلومات الصحية، وزارة الصحة. بيانات غير منشورة.
30 المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2015. المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات، 2014. تقرير النتائج الرئيسية.
31 وزارة الصحة الفلسطينية، التقرير السنوي 2009–2013.

6.4 مؤشرات التغذية

ان الحق في الوصول لكميات كافية ونوعية من الغذاء يعتبر من الحقوق الاساسية لبقاء ونماء وتطور الطفل. وتشير الدراسات إلى أهمية تغذية الطفل والأم خلال فترة الحمل، وحصولها على الفيتامينات والمقويات اللازمة، لحماية الطفل وإلى أهمية الرضاعة الطبيعية المطلقة خلال الستة شهور الأولى من حياة الطفل لإعطاء الطفل المناعة اللازمة من الأمراض خلال تلك الفترة. من جهة أخرى هنالك علاقة مباشرة بين نقص فيتامين أ وقصر القامة وتأخر النمو، والعمى الليلي، وزيادة نسبة الوفيات حيث يصبح الجسم عرضة للالتهابات. أما فقر الدم بسبب نقص الحديد يؤدي إلى زيادة معدلات وفيات الأمهات والرضع، وفرص ولادة جنين ميت، وحالات إنخفاض وزن المواليد، والولادة المبكرة، وإحتمال ضرر دماغ الجنين. لمنع نقص فيتامين (A) يجب تثقيف الأم على العديد من الفوائد من الرضاعة الطبيعية حيث أن حليب الام منتج طبيعي لفيتامين (A)، وبالتالي تزويد الرضع مع كميات كافية من فيتامين (A) في سن الرضاعة الطبيعية.[32]

7.4 الرضاعة الطبيعية

بلغت نسبة الأطفال دون 6 شهور الذين رضعوا رضاعة طبيعية مطلقة 38.6% في العام 2014، بينما بلغت نسبة الأطفال 12–15 شهراً الذين رضعوا رضاعة طبيعية مستمرة لمدة سنة 52.9% بينما بلغت نسبة الأطفال 20–23 شهراً الذين رضعوا رضاعة طبيعية مستمرة لمدة سنة 11.5%. ومن الملاحظ أن الرضاعة الطبيعية المطلقة للستة شهور الأولى تقل بازدياد تعليم الأم (36.0% تعليم ثانوي فأعلى مقارنة بـ 62.0% بين غير المتعلمات). وقد يعزى ذلك بشكل جزئي إلى ضرورة عودة الأمهات العاملات للعمل بعد انتهاء اجازة الأمومة بعد 70 يوماً، حسب قانون العمل الفلسطيني، وبالرغم من أن القانون يعطي الأم الحق بساعة رضاعة لمدة سنة كاملة بعد الولادة، إلا أن المعظم يفضلن الاستفادة من تلك الساعة في نهاية الدوام حيث يكون معظم الأطفال في دور رعاية نهارية أو في أماكن بعيدة نسبيا على الأم لتصلها لارضاع طفلها ومن ثم العودة إلى مكان العمل. كما يلاحظ استمرار الرضاعة الطبيعية لعمر سنة لمدة أطول في المناطق الريفية 55.0%، والامهات الأفقر بنسبة 65.1%، وبين الأطفال الذكور أكثر من الإناث. وهذا مؤشر جيد على ارتفاع مستوى الوعي بين الفئات المهمشة حول أهمية الرضاعة الطبيعية.[33]

شكل 18: أنماط تغذية الرضع حسب العمر بالاشهر، 2014

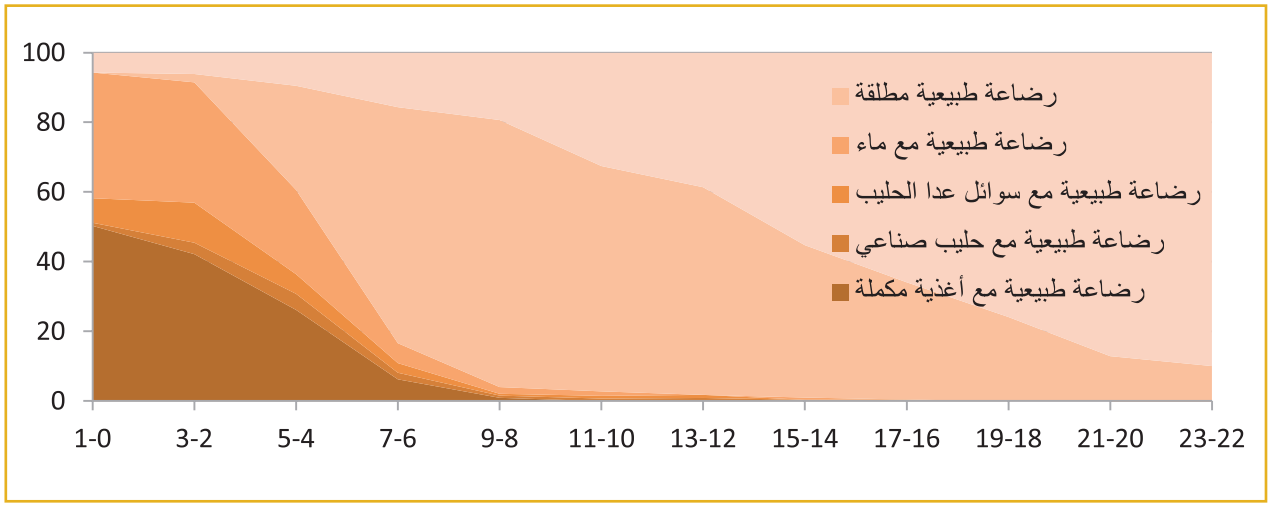

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات، 2014. بيانات غير منشورة.

32 http://www.who.int/nutrition/topics/vad/en/

33 الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. المسح الفلسطيني متعدد المؤشرات، 2014. بيانات غير منشورة.

8.4 نقص الوزن، فقر الدم، الهزال، قصر القامة

يعتبر نقص الوزن هاماً حيث أنه يدل على الوضع التغذوي والاجتماعي والصحي للأطفال. حيث يرتبط عادة نقص الوزن بسوء التغذية الحاد. أما قصر القامة فيرتبط بسوء التغذية المزمن والذي قد يشير أيضاً الى الفقر. ومن جهة أخرى فإن مؤشر فقر الدم يرتبط أيضا بمدى توفر الغذاء (كماً ونوعًا) ، وبالوضع الصحي للطفل من حيث اتباع عادات غذائية صحية أو وجود اي مشكلة لدى الطفل قد تؤثر على إمتصاص الحديد.

8.3%من الأطفال في فلسطين الذين تم توزينهم عند الولادة كان وزنهم أقل من 2,500 غم. وهي أعلى في قطاع غزة منها في الضفة الغربية[34]، ولا يوجد فرق شاسع بينهما. ويلاحظ أنه بالرغم من انخفاض نسب فقر الدم منذ العام 2006، الا أنها لا تزال مرتفعة جداً وخصوصاً في قطاع غزة. أما مؤشرات التغذية الاخرى فهي منخفضة ومتقاربة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة. لذا هنالك ضرورة ملحة لتحديد أسباب ذلك، وخصوصاً أن وزارة الصحة ووكالة الغوث تقومان بتوزيع الحديد مجاناً في مراكز الرعاية الأولية. كما أن التدخلات في مجال التغذية تعود لما يزيد عن 20 سنة مضت. ويتضح من الشكل (19) أن مؤشرات فقر الدم هي الاعلى مقارنة بالمؤشرات الأخرى، وأن الاوضاع الصحية في غزة تعتبر أسوأ من الضفة الغربية بالنسبة لمؤشرات التغذية.

من جهة أخرى أفادت دراسة أجرتها وزارة الصحة بالتعاون مع اليونيسيف وجامعة فينا في العام 2013 أن 18.0%من الأطفال في العمر 6–59 شهراً مصابون بفقر دم بسيط و6.0% مصابون بفقر دم متوسط، فيما لم يتم تشخيص أي حالة فقر دم حاد بين أطفال العينة التي شملتها الدراسة. وترتفع هذه النسب بين الأطفال الذكور وبين أطفال قطاع غزة.[35] فيما يشير الشكل (19) أن نسبة الاصابة بفقر الدم بين الأطفال 9–12 شهراً هي الأعلى في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية في العام 2012 رغم إنحسار الفجوة مقارنة بالعام 2010.

شكل 19: إنتشار فقر الدم بين الأطفال 9-12 شهراً حسب المنطقة 2006-2011

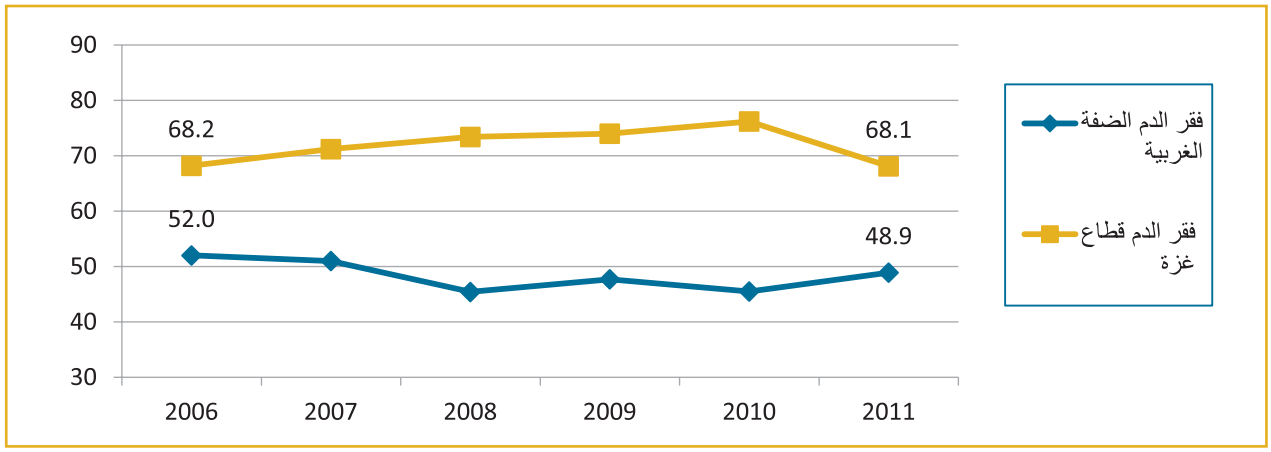

المصدر: وزارة الصحة، تقرير مؤشرات الرصد التغذوي 2012، صفحة 119.

أما فيما يتعلق بمؤشرات سوء التغذية فقد بلغت نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون بصورة متوسطة من نقص الوزن 1.4% عام 2014، والنسبة في الضفة الغربية أعلى مقارنة مع قطاع غزة، حيث بلغت النسب 1.5%، 1.3% على التوالي، في حين بلغت نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون بصورة متوسطة من قصر القامة 7.4%، والنسبة في الضفة الغربية أعلى مقارنة مع قطاع غزة؛ 7.7%، 7.1% على التوالي. و1.2% من الأطفال دون الخامسة يعانون بصورة متوسطة من الهزال، والنسبة في الضفة الغربية أعلى مقارنة مع قطاع غزة؛ 1.7%، 0.7%على التوالي. 8.2% من الأطفال دون الخامسة يعانون من زيادة في الوزن، في الضفة الغربية والمناطق الحضرية أكثر من قطاع غزة والمخيمات، (9.8%، 7.9%، 6.5%، 6.1%) على التوالي، وتنتشر هذه النسبة بين الذكور أكثر من الاناث حيث بلغت النسب 9.1%، 7.1% على التوالي.[36]

34 الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات، 2014. بيانات غير منشورة.

35 MOH، Palestinian Micronutrient Survey، 2013.

36 الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات، 2014. بيانات غير منشورة.

شكل 20: إنتشار سوء التغذية بين الأطفال دون الخامسة حسب المنطقة 2000-2014

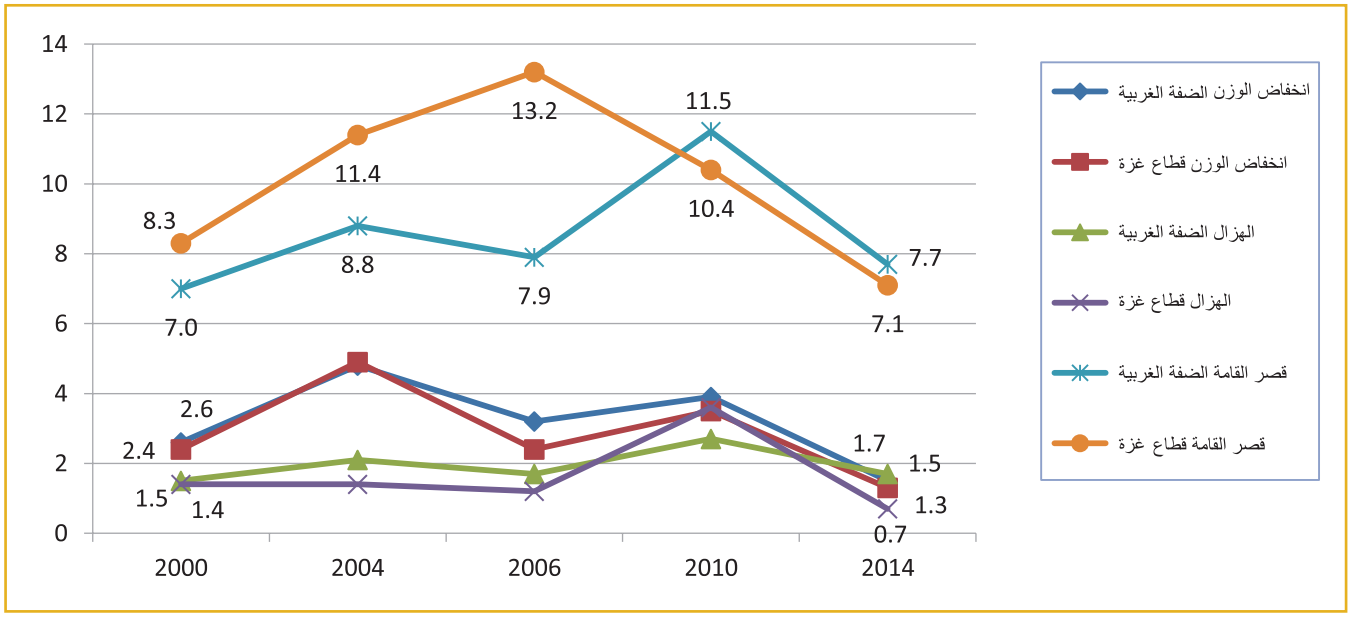

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. المسوح الصحية ومسح متعدد المؤشرات 2000–2014

فيما يمثل الشكل (21) إنتشار سوء التغذية بين الأطفال في العمر 9–12 شهراً من واقع بيانات الرصد الذي تقوم به دائرة التغذية في وزارة الصحة خلال الفترة 2006–2011.

شكل 21: انتشار سوء التغذية بين الأطفال 9-12 شهرا حسب المنطقة 2006-2011

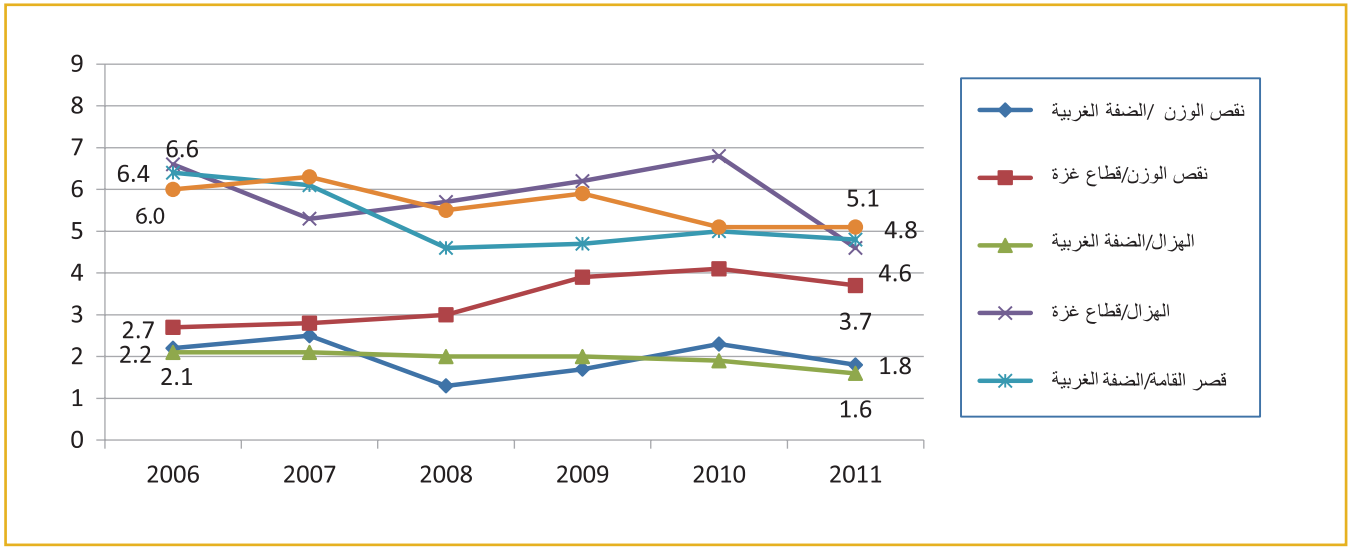

الفصل الخامس

الأطفال تحت الاحتـــلال

الفصل الخامس

الأطفال تحت الاحتـــلال

تقوم اليونيسف والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال بتوثيق الحالات المتأثرة بالاحتلال من قتل وجرح وتهجير قسري واستخدام الأطفال كدروع بشرية أو كمخبرين (الحالات التي ثبتت نيته الأذى فيها). فمثلاً لا يتم توثيق حادث سير من قبل مستوطن لم تثبت فيه نية الأذى المتعمد.[37] أما مكتب تنسيق الشؤون الانسانية (OCHA) فيقوم بتوثيق جميع الحالات بغض النظر عن النية، مما يؤدي إلى بعض الفروقات في الأرقام. كما أن الأطفال الضحايا الذين لم تعرف الفئة العمرية لهم يوضع العمر 0. ووفقاً لاحصائيات صادرة عن مؤسسة بتسيلم، فقد تم هدم 545 منزلاً في القدس الشرقية منذ العام 2004 وحتى نهاية عام 2014، وتم هدم ما لا يقل عن 817 وحدة سكنية في المناطق المصنفة (ج) في الضفة الغربية منذ العام 2006 وحتى نهاية 2014 ويوضح الشكل أدناه أن هناك 578 طفلاً قد هجروا قسرياً خلال الفترة 2009–2014 جراء هدم منازلهم في القدس الشرقية و2,354 طفلاً هجروا للسبب ذاته في مناطق (ج).

شكل 22: عدد الأطفال المهجرين قسريا في المنطقة «ج» والقدس الشرقية بسبب الهدم من قبل قوات الاحتلال للاعوام 2009-2014

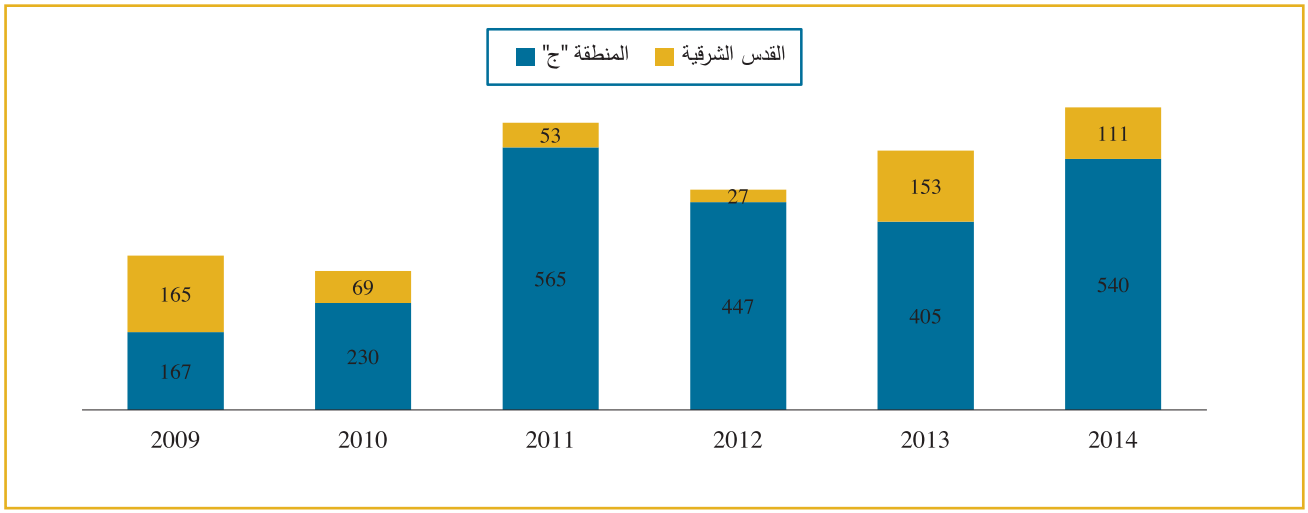

المصدر: اليونيسف، 2014. قاعدة بيانات الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. بيانات غير منشورة.

37 تقوم الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال بمراقبة ورفع التقارير الخاصة بانتهاكات حقوق الأطفال، ومن الضروري عند مقارنة الارقام الانتباه الى مصدر المعلومة ومنهجية جمع المعلومات.

1.5 الأطفال الجرحى

يلاحظ أن عدد الأطفال الجرحى قد ارتفع بأكثر من ثلاثة أضعاف في العام 2014 مقارنة بالعام 2013، حيث سجل أعلى عدد من الأطفال الجرحى بسبب الحرب على غزة اذ بلغ عددهم 2,956 طفلاً وطفلة في العام 2014، ويلاحظ ان نسبة الأطفال الذكور الجرحى قد بلغت 74.5% من الأطفال الجرحى للعام 2014.

جدول 4: عدد الأطفال الجرحى حسب الجنس والسنة

الجنس	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
ذكر	342	393	639	1,206	3,167	5,747
أنثى	18	56	25	59	1,080	1,238
المجموع	360	449	664	1,265	4,247	6,985

المصدر: اليونيسف، 2014. قاعدة بيانات الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. بيانات غير منشورة.

تتراوح الأسباب بين أعمال عسكرية، الألغام ومخلفات الحروب، عنف المستوطنين، حوادث، . . . . وخصوصا في منطقة «ج»، القدس، غزة، الخليل وبعض مناطق الضفة الغربية. ويلاحظ ازدياد الأطفال الجرحى بازدياد العمر، وبين الذكور بشكل خاص. كما أن هنالك زيادة في حالات الوفاة والاصابة بين مدنيين معظمهم من الأطفال، بسبب الألغام وبقايا لم تنفجر من مخلفات الحروب.[38]

2.5 الأطفال الشهداء

تعود معظم حالات إستشهاد الأطفال بشكل أساسي إلى الأعمال العسكرية الاسرائيلية ومخلفات الحروب والألغام، وخصوصا في غزة وإلى عنف المستوطنين في الضفة الغربية. ويلاحظ تضاعف حالات قتل الأطفال وخصوصاً الذكور منهم في العام 2014 مقارنة بسنوات سابقة حيث تضاعف عدد الأطفال الشهداء مقارنة بالعام 2013 بشكل كبير نتيجة الحرب الاسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة.

جدول 5: عدد الأطفال الشهداء حسب المنطقة، السنة، والسبب

السنة	المنطقة	العدد	السبب
2010	غزة	7	الألغام ومخلفات الحروب ونشاطات عسكرية
	الضفة الغربية	4	عنف المستوطنين
2011	غزة	18	الألغام ومخلفات الحروب ونشاطات عسكرية
	الضفة الغربية	2	عنف المستوطنين
2012	غزة	46	الألغام ومخلفات الحروب ونشاطات عسكرية أو جماعات مسلحة
	الضفة الغربية	4	عنف المستوطنين ونشاطات عسكرية
2013	غزة	4	الألغام ومخلفات الحروب ونشاطات عسكرية أو جماعات مسلحة
	الضفة الغربية	4	عنف المستوطنين ونشاطات عسكرية
2014	غزة	544	540 بسبب الحرب الأخيرة على غزة والاربعة الباقيين بسبب الألغام ومخلفات الحروب ونشاطات عسكرية
	الضفة الغربية	13	عنف المستوطنين ونشاطات عسكرية

38 CAP 2013 النداء الانساني العاجل – مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

شكل 23: عدد الأطفال الشهداء والجرحى في فلسطين، 2010-2014

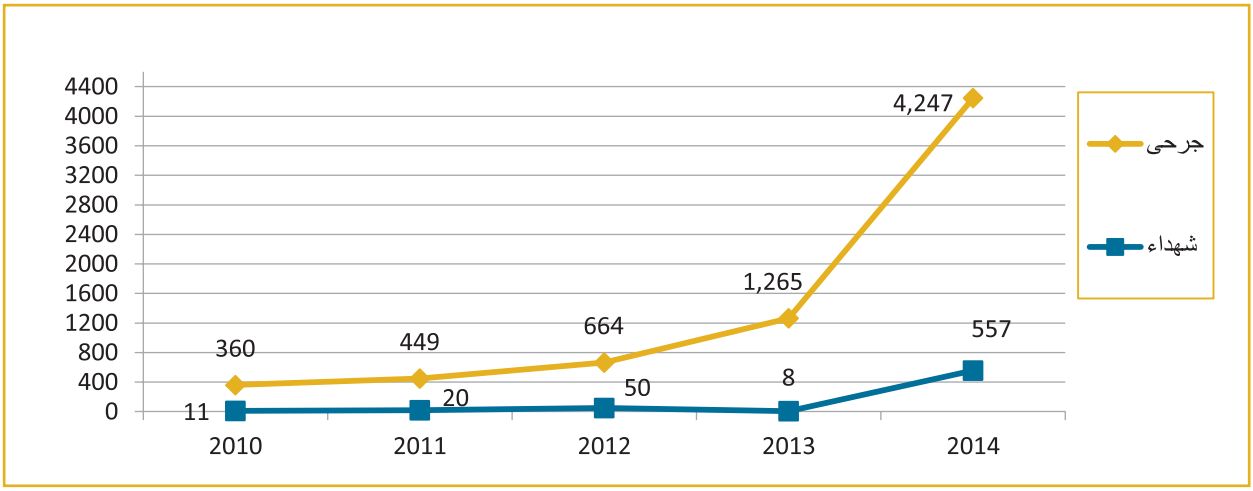

المصدر: اليونيسف، 2014. قاعدة بيانات الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. بيانات غير منشورة.

المصدر: اليونيسف، 2014. قاعدة بيانات الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. بيانات غير منشورة.

3.5 الأطفال المعتقلون

وفقاً لبيانات هيئة شؤون الأسرى، فقد تم اعتقال 3,755 طفلاً في السنوات الأربع الأخيرة، ووصل عدد الأطفال الذين تم اعتقالهم في العام 2014، 1,266 طفلاً، بزيادة مقدارها 36.0% عن العام 2013. وبينت الهيئة أن عدد الأطفال المعتقلين حالياً داخل السجون الاسرائيلية يصل الى 300 طفلاً.[39] من جهة أخرى أفادت يونيسف أن معظم الأطفال الذين يتم اعتقالهم وتوجيه تهم لهم هم في الفئة العمرية 16–18 عاما. والارقام المبينة أدناه تمثل المجموع السنوي لحالات الاعتقال، وتختلف أعداد الأطفال الذين يتم اعتقالهم شهريا، وبعضهم من الممكن ان يكون تم اخلاء سبيلهم في شهر واعتقالهم في شهر آخر، لذا من الأدق استعمال حالات الاعتقال وليس عدد الأطفال المعتقلين. من جهة أخرى ولا بد من الإشارة إلى أن هناك المئات من المعتقلين اعتقلوا وهم أطفال وتجاوزوا سن 18

شكل 24: عدد حالات اعتقال الأطفال حسب الفئة العمرية 2008-2014

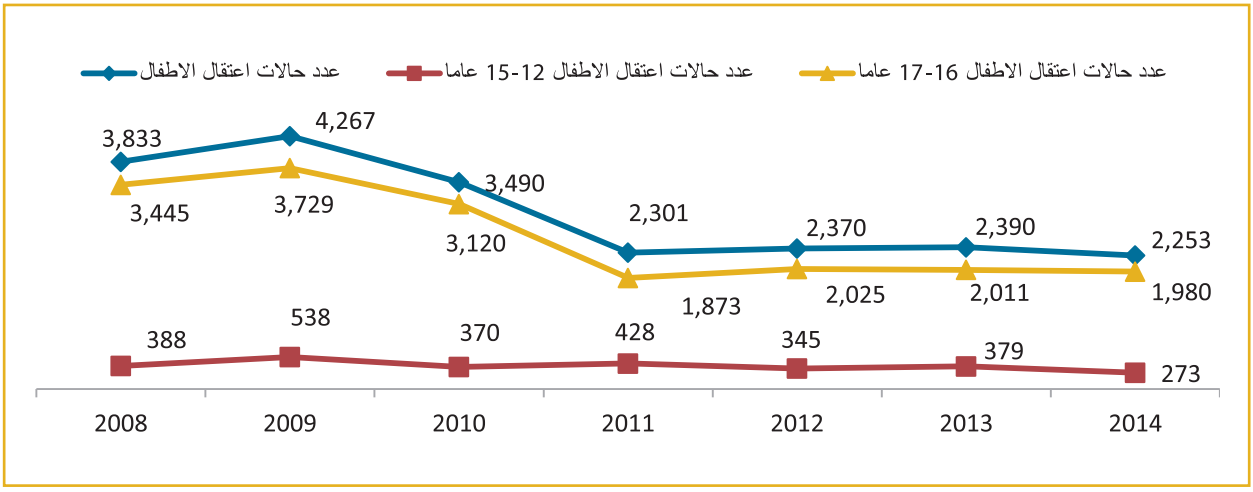

المصدر: اليونيسف، 2014. قاعدة بيانات الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. بيانات غير منشورة.

39 http://www.freedom.ps

شكل 25: عدد حالات اعتقال الأطفال حسب الفئة العمرية، 2014

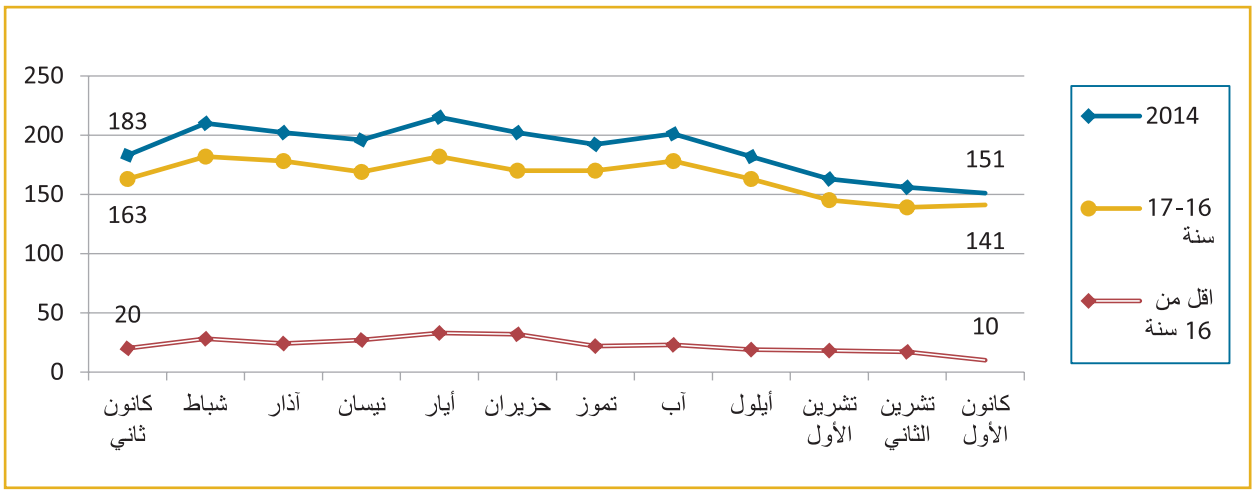

المصدر: اليونيسف، 2014. قاعدة بيانات الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. بيانات غير منشورة.

داخل السجن ولا يزالون في الأسر.

واكد تقرير صادر عن اليونيسف[40] ان سوء معاملة الأطفال الفلسطينيين المعتقلين داخل السجون الاسرائيلية لا تزال سياسة ممنهجة وواسعة النطاق على الرغم من التغيرات الأخيرة في القانون الاسرائيلي. وأظهر التقرير أنه خلال عام 2013 وحتى تموز من العام 2014 تم جمع 208 افادات لأطفال معتقلين داخل السجون الاسرائيلية حول سوء معاملتهم من قبل سجانيهم، وأشارت هذه الافادات الى أن الأطفال (139 منهم بين عمر 16–17 سنة و69 تحت سن 16 سنة) تعرضوا لأساليب عنف متعددة خلال مراحل اعتقالهم ونقلهم واستجوابهم واحتجازهم. الجدول أدناه يوضح أساليب العنف وسوء المعاملة التي تعرضوا لها.

تم اعتقالهم أثناء الليل	79

وأظهرت الأدلة التي جمعتها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في فلسطين خلال عام 2014 أن أكثر من ثلاثة أرباع الأطفال الفلسطينيين المعتقلين لدى السلطات الاسرائيلية تعرضوا لشكل من أشكال العنف الجسدي بين فترة اعتقالهم واستجوابهم، ونصفهم تعرض للتفتيش العاري، وبنسبة 93.0% من الحالات حرم الأطفال من المشورة القانونية، ونادراً ما أبلغوا بحقوقهم خاصة حقهم في عدم تجريم ذاتهم، وأنه من بين التجارب الأكثر اثارة للقلق كانت فترات طويلة من الحبس الانفرادي لأغراض الاستجواب.[42]

جدول 6: عدد حالات الأطفال المعتقلين حسب اسلوب العنف والاساءة التي يتعرضون لها 2013–2014.[41]

اسلوب العنف والاساءة	عدد الحالات	اسلوب العنف والاساءة	عدد الحالات
معصوب العينين أثناء الاعتقال	162	تم اعتقالهم أثناء الصدامات	45
ربط اليدين بشكل مؤلم	189	لم يتم ابلاغهم عن حقوقهم القانونية	163
اعتداء جسدي	171	تم تفتيشهم بشكل عاري	148
عنف واساءة لفظية	144	تم حبسهم انفرادياً	28
وضعوا في ارضية الحافلة أثناء نقلهم من مكان الاعتقال الى مقر الشرطة	89	اجبارهم على التوقيع على اعترافات	63

40 اليونيسف، 2014. قاعدة بيانات الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. بيانات غير منشورة.

41 http://www.unicef.org/oPt/Children_in_Israeli_Military_Detention_-_Observations_and_Recommendations_-_Bulletin_No._2_-_February_2015.pdf

42 http://arabic.dci-palestine.org/statistics

4.5 تجنيد الأطفال واستخدامهم كمخبرين او دروع بشرية

بشكل عام لا تزال التقارير التي يتم رفعها بهذا الخصوص غير كافية لتعكس الصورة الحقيقية. هنالك حاجة ماسة لتوعية الأطفال بشكل عام والأطفال الذين يتم اعتقالهم، ومحاولة إستخلاص المعلومات منهم بعد الاعتقال بطريقة ودية صديقة للطفل لتفادي تجنيدهم كمخبرين. الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في فلسطين بدأت منذ نيسان من العام 2004 بتوثيق حالات الأطفال الفلسطينيين الذين يتم استخدامهم كدروع بشرية من قبل الجيش الاسرائيلي، ووفقاً للمصدر ذاته فإن الغالبية العظمى من الحالات تم توثيقها بعد صدور قرار محكمة العدل العليا الاسرائيلية في تشرين أول من العام 2005 التي اعتبرت استخدام المدنيين كدروع بشرية غير قانوني، حيث تم توثيق 19 حالة من أصل 20 حالة منذ أيار في العام 2006 وحتى شباط من العام 2013. وقد توزعت هذه الحالات ما بين ربط الطفل بمقدمة جيب عسكري لمدة 4 ساعات خلال مواجهات واجبار آخرين على السير أمام جنود لدخول منازل للبحث عن فلسطين أو خلال المواجهات أو احتجازهم قرب عمليات عسكرية تزيد عن أربعة أيام خاصة خلال الحرب على قطاع غزة في العام 2009.

الفصل السادس

الحماية

الفصل السادس

الحمايـــــة

1.6 عمـــالة الأطفال والاســـتغلال الاقتصـادي للأطفـــال

تحظر المادة 14 من قانون الطفل الفلسطيني والمادة 93 من قانون العمل الفلسطيني تشغيل الأطفال دون سن الخامسة عشرة، ويسمح بعمل الأطفال 15–17 سنة بشروط معينة منها أن لا تكون هذه الاعمال خطرة، وأن تكون ساعات العمل قصيرة وتوفير الكشف الطبي للاطفال كل 6 أشهر وغيره. وقد تم تعديل قانون الطفل الفلسطيني وإدراج عمل الطفل لدى الاقارب من الدرجة الأولى ضمن عمالة الأطفال.

اذ ينص قانون الطفل الفلسطيني المعدل، المادة (14) على الآتي:[43]

1. مراعاة المعايير والضوابط الواردة في قانون العمل واللوائح الصادرة بموجبه، يحظر تشغيل الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة عشرة.
2. يحظر تشغيل الأطفال أو استخدامهم أو تكليفهم بأي أعمال أو مهن خطرة أو غيرها من الأعمال والمهن التي تحددها وزارة العمل ومن شأنها إعاقة تعليمهم أو إلحاق الضرر بسلامتهم أو بصحتهم البدنية أو النفسية بما في ذلك العمل لدى الأقارب من الدرجة الأولى.
3. يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف دينار أردني ولا تزيد عن ألفين دينار أردني كل من يخالف أحكام هذه المادة، وتتعدد العقوبة بتعدد الأطفال الذين وقعت في شأنهم المخالفة وتضاعف في حالة التكرار، وفضلاً عن ذلك يجب على وزير العمل في حال التكرار وبتنسيب من وزير الشؤون الاجتماعية إغلاق المنشأة كلياً أو جزئياً.

وفي المقابل تنص المادة 37 من قانون الطفل انه لكل طفل الحق في التعليم حتى المرحلة الثانوية (18 سنة) وانه على الحكومة ان تتخذ التدابير اللازمة لمنع تسرب الأطفال من المدارس. إلا أن الكثير من الأطفال العاملون وخصوصاً ممن تحصيلهم الأكاديمي متدني يميلون للتسرب من المدارس للعمل، وخصوصاً اذا كان العائد مرتفعا مثل العمل في المستوطنات أو في إسرائيل والقدس. وتتابع وزارة الشؤون الاجتماعية هذا الموضوع فيما يتعلق بالأطفال دون سن الخامسة عشرة، بينما تقوم وزارة العمل بمتابعة الموضوع فيما يتعلق بالأطفال فوق سن الخامسة عشرة. وهنا يجب الانتباه وعدم إهمال موضوع التسول، حيث لا تتوفر بيانات حقيقية حول الأطفال المتسولين.

43 عدلت هذه المادة بموجب المادة (4) من القرار بقانون رقم ( ) لسنة 2012 بشأن تعديل قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004.

الأطفال العاملون

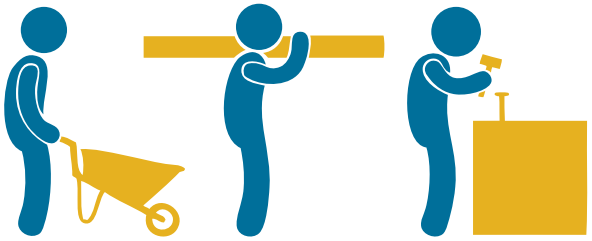

تتنوع القطاعات التي يعمل بها الأطفال، مثل الزراعة والصيد، والتجارة، والمطاعم والفنادق وغيرها. بلغت نسبة الأطفال العاملين (10–14 سنة) 1.6 % في العام 2014 فيما كانت 2.1 % في عام 2009. أما في الفئة العمرية 15–17 سنة فقد بلغت 7.5 % عام 2014، في حين كانت 6.4 % عام 2009. أما بالنسبة للأطفال العاملين وغير الملتحقين بالتعليم فقد بلغت هذه النسبة في الفئتين العمريتين 16.2 % و30.8 % على التوالي عام 2014. فيما بلغت نسبة الأطفال الذين يعملون ولا يزالون ملتحقين بالنظام التعليمي 1.3 % في الفئة العمرية 10–14 سنة للعام ذاته، و2.8 % في الفئة العمرية 15–17 سنة.

شكل 26: نسبة الأطفال العاملين حسب المنطقة والعمر والجنس 2009، 2014

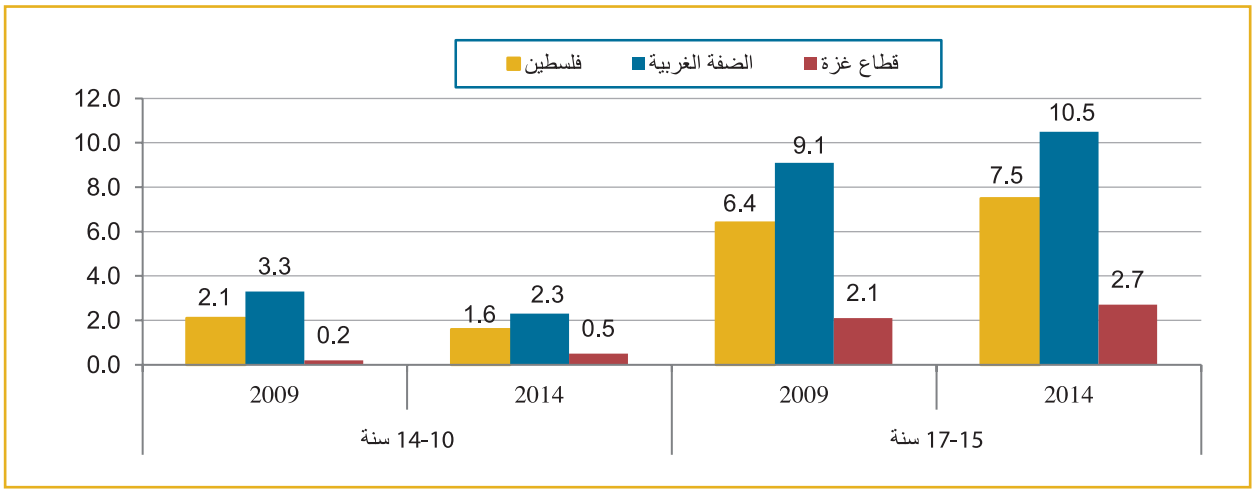

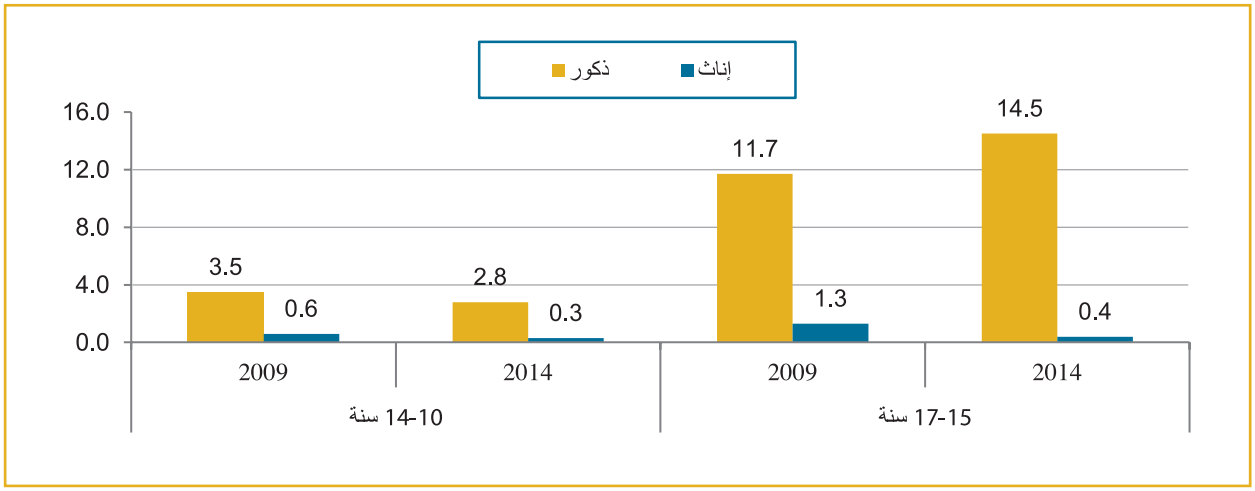

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2015. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2009 و2014.

شكل 27: نسبة الأطفال العاملين غير الملتحقين حالياً بالتعليم 2009- 2014

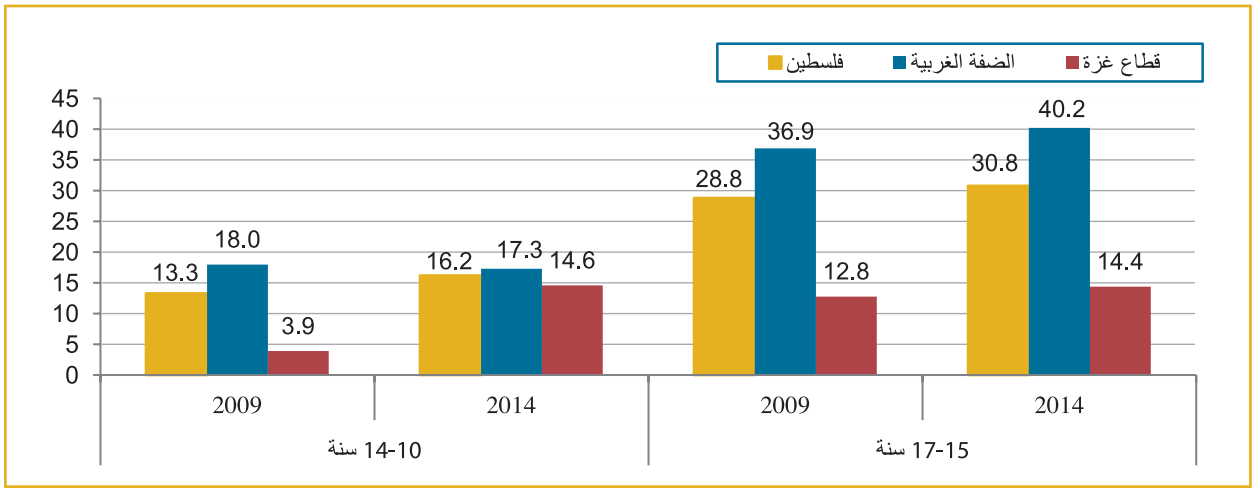

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2015. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة للاعوام 2009 و2014.

2.6 البطـــالـــة

بلغ معدل البطالة في العام 2014 في فلسطين 26.9%، مقارنة بـ23.4% في العام 2013، ولا تزال الفجوة كبيرة في معدلات البطالة بين الرجال والنساء، حيث بلغ هذا المعدل 38.4% بين النساء مقابل 23.9% بين الرجال في العام 2014. أما معدل البطالة بين النساء اللواتي يترأسن أسر فقد بلغ 16.1% عام 2014، مقابل 15.5% بين الرجال أرباب الاسر. ومن الملاحظ أيضا ارتفاع معدل البطالة بين النساء بازدياد عدد السنوات الدراسية، على عكس واقع الحال بين الرجال. كما تشير الاحصاءات الى أن مشاركة النساء في القوى العاملة ترتفع بازدياد سنوات الدراسة.[44]

شكل 28: معدل البطالة بين ارباب الاسر حسب جنس رب الاسرة 2009-2014

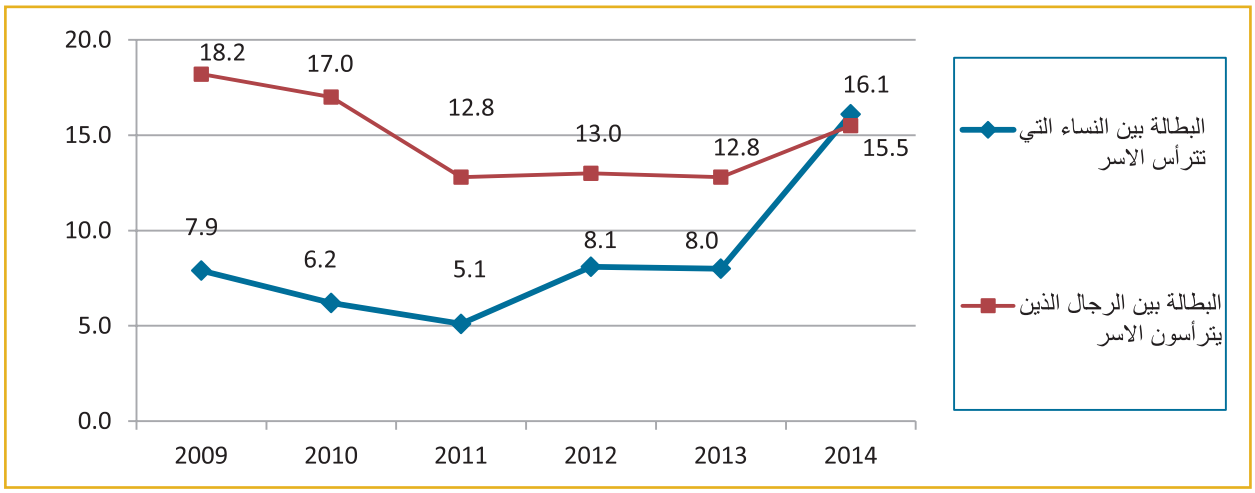

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2015. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2009 و2014.

44 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2015. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2009 و2014.

3.6 الفقـــر

تم إعداد خطي فقر وفقًا لأنماط الاستهلاك للأسر، الأول يعرف بخط الفقر والثاني بخط الفقر المدقع. الأول يعكس ميزانية الحاجات الأساسية بالإضافة إلى احتياجات أخرى كالرعاية الصحية والتعليم والنقل والاتصالات والرعاية الشخصية والآنية والمفروشات وغير ذلك من مستلزمات المنزل. أما الثاني فيعكس الحاجات الأساسية من ميزانية المأكل والملبس والمسكن. وقد تم تعديل خطي الفقر بشكل يعكس مختلف الاحتياجات الاستهلاكية للأسر استنادًا إلى تركيبة الأسرة، حجم الأسرة وعدد الأطفال، وتم اعتبار الاسرة المرجعية هي الاسرة المكونة من خمسة أفراد (اثنين بالغين وثلاثة أطفال).[45]

ومن أجل الوصول إلى أفضل المعايير في حساب مؤشرات الفقر، قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بمراجعة منهجية الفقر التي تم وضعها عام 1997 ومن ضمن التعديلات التي تمت على المنهجية:

1. تعديل استهلاك الأسرة بناء على فروقات الأسعار بين المناطق (القوة الشرائية).
2. احتساب نسب الفقر على مستوى الأفراد وليس الأسر وذلك من أجل احتساب عدد الفقراء.
3. استخدام مؤشر القوة الشرائية عند احتساب نسب الفقر.
4. في العامين 2009 و 2010حدث تغير في تركيبة الأسرة في المجتمع الفلسطيني، حيث أصبحت الأسرة المرجعية هي الأسرة المكونة من 5 أفراد (2 بالغين و 3 أطفال) بدلا من 6 أفراد (2 بالغين و 4أطفال) وبناء عليه تم اعتبار عام 2010 سنة أساس جديدة لإحصاءات الفقر.
5. تم تطبيق تعديلات المنهجية على السلسلة الزمنية 2004–2009، وذلك للتمكن من المقارنة ورصد التغير في اتجاهات الفقر عبر السنوات، وتجدر الإشارة إلى أن الأسرة المرجعية لهذه السلسلة هي الأسرة المكونة من 6 أفراد (2 بالغين و 4أطفال).[46]

انتشار الفقر:

بلغت نسبة الفقر بين الأفراد خلال العام 2011 وفقا لأنماط الاستهلاك 25.8% (17.8%في الضفة الغربية و38.8% في قطاع غزة)، مقارنة بـ 25.7% (18.3% في الضفة الغربية و38.0% في قطاع غزة) في العام 2010 وهذا يعني ان نسبة الفقر في غزة هي ضعف مثيلتها في الضفة الغربية الا انها لم تتغير كثيرا مقارنة بالعامين 2009 و2010. وتجدر الاشارة دوما الى انه عند عقد المقارنات يجب الاخذ بعين الاعتبار بعض الاخطاء الاحصائية الهامشية التي تحصل في المسوحات والدراسات. فلا نعتبر الانخفاض او الارتفاع في النسبة هاما لمجرد التغيير في بضع نقاط عشرية أو في عدد صحيح او اثنين.

45 الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. الفقر في الاراضي الفلسطينية. تقرير النتائج الرئيسية للاعوام 2009–2011
46 الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. بيان صحفي حول معالم الفقر في الاراضي الفلسطينية 2009–2010

شكل 29: نسبة الفقر بين الأفراد 2009-2011

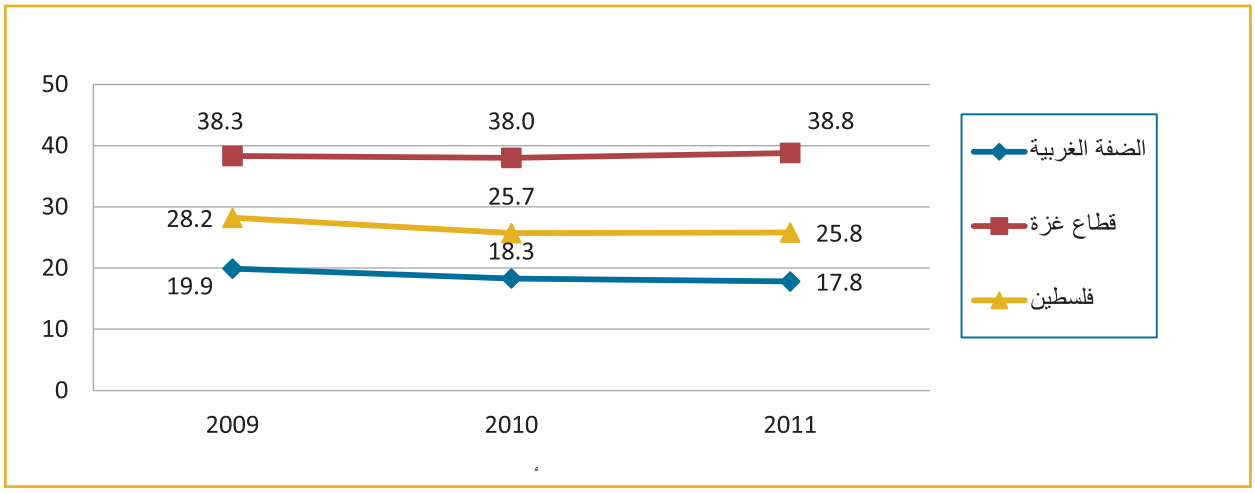

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح إنفاق واستهلاك الأسرة 2009-2011.

نسبة الفقر تزداد بإزدياد عدد الأطفال في الأسرة

وتزداد نسبة الفقر بازدياد حجم الاسرة وعدد الأطفال فيها. حيث بلغت نسبة الفقر بين العائلات التي لديها أطفال في العام (2011) 22.7% مقارنة بـ 13.2% في العائلات التي ليس فيها أطفال، وبالتالي عائلة من كل خمسة عائلات لديها أطفال تعاني من الفقر. والعائلات الفقيرة التي لديها أطفال في قطاع غزة أكثر بمرتين منها في الضفة الغربية. كما تتأثر نسبة الفقر بالمصدر الرئيسي للدخل، فبين الأفراد الذين أرباب أسرهم يعتمدون في مصدر دخلهم على الزراعة كانت نسبة الفقراء 34.1% وهي الأعلى، يليها الأفراد الذين أرباب أسرهم يعتمدون على القطاع الخاص بنسبة 30.7%، ثم يأتي الأفراد الذين أرباب أسرهم يعتمدون على التحويلات بنسبة 30.0% أما في القطاع العام فنجد نسبة الفقر بين الأفراد التي تعتمد أسرهم في مصدر دخلها على القطاع العام 20.4%.

علاقة طردية واضحة ما بين عدد الأطفال في الأسر ونسب الفقر، فالأفراد في الأسر التي لا تحتوي أطفال كانت نسبة الفقر بينهم 15.8%. وتبدأ هذه النسبة بالارتفاع مع زيادة عدد الأطفال.

شكل 30: نسب الفقر بين الأفراد وفقا لانماط الاستهلاك الشهري حسب عدد الأطفال في الاسرة، 2011

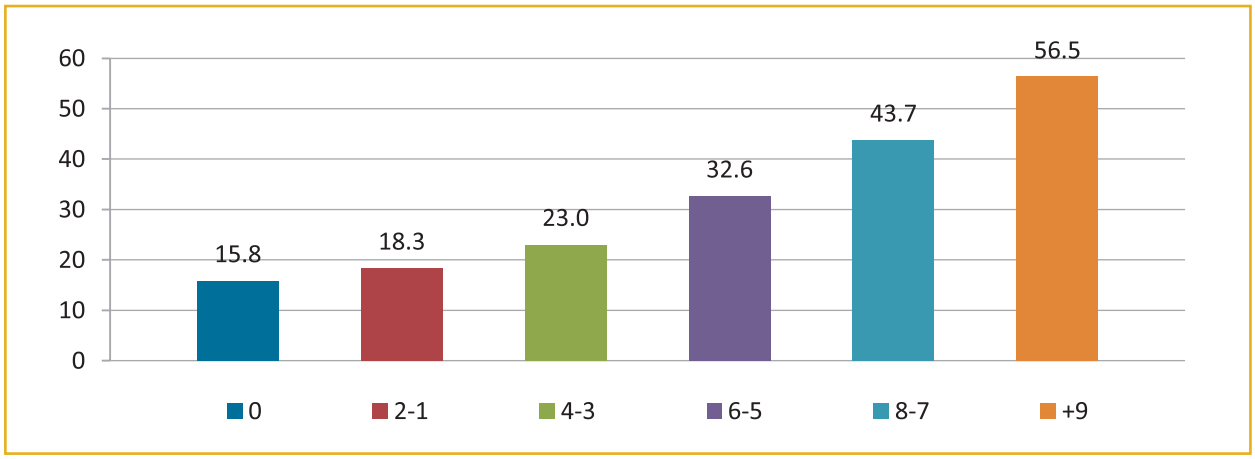

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. قاعدة بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة 2011، بيانات غير منشورة.

استهلاك الاغنياء يفوق استهلاك الفقراء خمسة أضعاف:

وتشير الاحصاءات ان استهلاك الاغنياء يفوق بخمسة أضعاف استهلاك الفقراء. ففي العام 2011، بلغت حصة استهلاك اغنى 10.0%من الاستهلاك الكلي 21.3%، بينما بلغ استهلاك أفقر 10.0% من الاستهلاك الكلي 4.4%.

أثر المساعدات على الفقراء:

وأظهرت البيانات خلال العام 2011 أن فجوة الفقر قد تقلصت بمقدار 18.0% بعد تلقي المساعدات، وساهمت المساعدات في تخفيض الفقر في قطاع غزة بنسبة 22.2% وفي الضفة الغربية بنسبة 11.9%.[47]

الأطفال الفقراء:

يلاحظ ارتفاع في نسبة الأطفال الفقراء في العام 2011 مقارنة بالعام 2010 وخصوصاً في قطاع غزة. وإذا ما نظرنا الى نسبة الأطفال الفقراء نجد أن هذه النسبة بلغت 27.2% في العام 2011 (18.4% في الضفة الغربية و39.3% في غزة). وترتفع نسبة الأطفال الفقراء بـ 1.1% مقارنة مع 2010، حيث كانت 26.9%، وبالنظر إلى الفقر المدقع، نجد أن نسبة الأطفال الذين يعانون الفقر المدقع قد انخفضت بمقدار 4.8% ما بين العام 2010 و2011، حيث كانت النسبة 14.6% في 2010 وانخفضت الى 13.9% في عام 2011. كما أن مؤشر اللامساواة انخفض في عام 2011 مقارنة بعام 2010 بشكل طفيف فقد بلغ في العام 2011، 40.3% بينما كان 41.0% في العام 2010.

أكثر من نصف مليون طفل فقير في العام 2011

بلغ عدد الأطفال الفقراء في العام 2011 حوالي 546 الف طفل فقير، ونجد أن هذا العدد ارتفع مقارنة بالعام 2010، حيث بلغ عدد الأطفال الفقراء 544 ألف طفل في العام 2010.

المساعدات الاجتماعية النقدية:

تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتقديم المساعدات النقدية الطارئة للاطفال، والإعفاء من التبرعات المدرسية للأطفال المسجلين في برامجها، كما تقدم الاعفاء الجمركي لشراء سيارة للطفل ذو الاعاقة، وتقدم التامين الصحي للعلاج للاطفال المسجلين والذين بحاجة للمساعدة في هذا المجال، وتعمل على تقديم المساعدة العينية. ومن جهتها تقوم وكالة الغوث أيضا بتقديم المساعدات النقدية والغذائية للاطفال اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي بعض الاحيان تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية أيضاً بتقديم بعض المساعدات النقدية للاجئين في حالات معينة. كما تقوم بعض المؤسسات الدولية بتقديم الغذاء والمساعدات الانسانية، إلا أن ذلك يرتبط بتوفر الدعم كما ذكر سابقاً. وتجدر الملاحظة أن هنالك مؤسسات دينية وخيرية واجتماعية مثل لجنة الزكاة تقوم أيضاً بتقديم المساعدات النقدية والعينية والغذائية على العائلات المحتاجة.

تفيد قواعد البيانات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية للعام 2014[48] إلى أن عدد الأطفال الذين يتلقون مساعدات نقدية في الضفة الغربية بلغ 71,455 طفلاً و178,284 طفلاً في قطاع غزة. ووصل عدد الأطفال الذين يتلقون مساعدات نقدية والذين يعانون من احد الإمراض المزمنة 5,338 طفلاً في الضفة الغربية و8,889 طفلاً في قطاع غزة. وهناك 4,924 طفلاً يعانون من اعاقات ويتلقون مساعدات نقدية في الضفة الغربية و7,462 في قطاع غزة.

شكل 31: نسبة الأطفال الفقراء حسب المنطقة 2009-2011

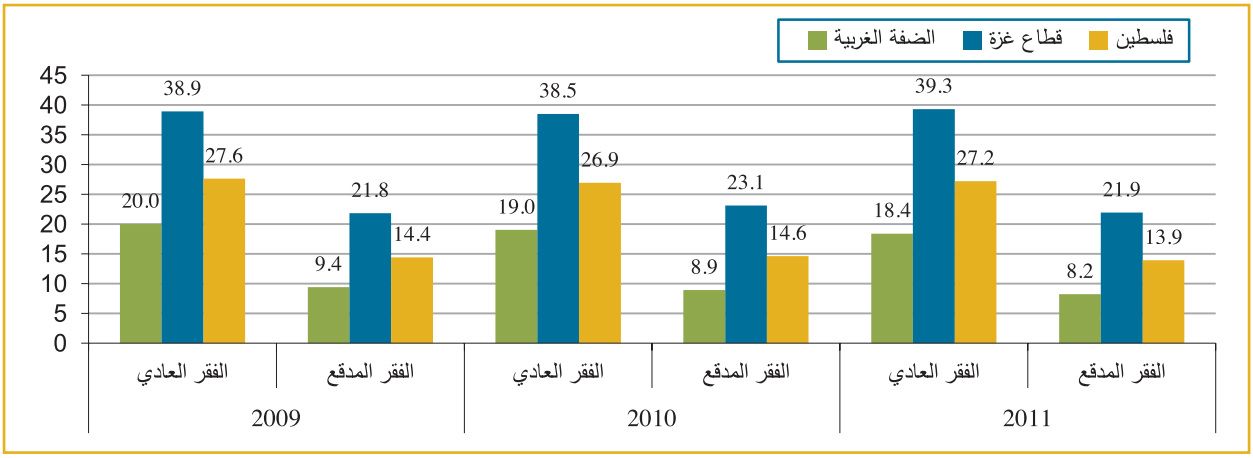

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. قاعدة بيانات مسح إنفاق واستهلاك الأسرة 2011، بيانات غير منشورة.

47 الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية 2010-2011.
48 وزارة الشؤون الاجتماعية. برنامج المساعدات النقدية، 2014.

اضافة لذلك، فقد بلغ عدد الأطفال أبناء القضايا الاجتماعية الذين يتلقون إعفاء مدرسي 29,588 في الضفة الغربية، أما عدد الأطفال أبناء القضايا الاجتماعية تستفيد أسرهم من خدمة المساعدات الغذائية فقد بلغ 38,420 طفلاً في الضفة الغربية، وبلغ عدد الأطفال الذين يتلقون مساعدات التأمين الصحي في الضفة الغربية 32,665 طفلاً، وأن 3,745 طفلاً تلقت أسرهم مساعدات طارئة

شكل 32: عدد الأطفال الذين يتلقون مساعدات اجتماعية حسب المنطقة والوضع الصحي، 2014

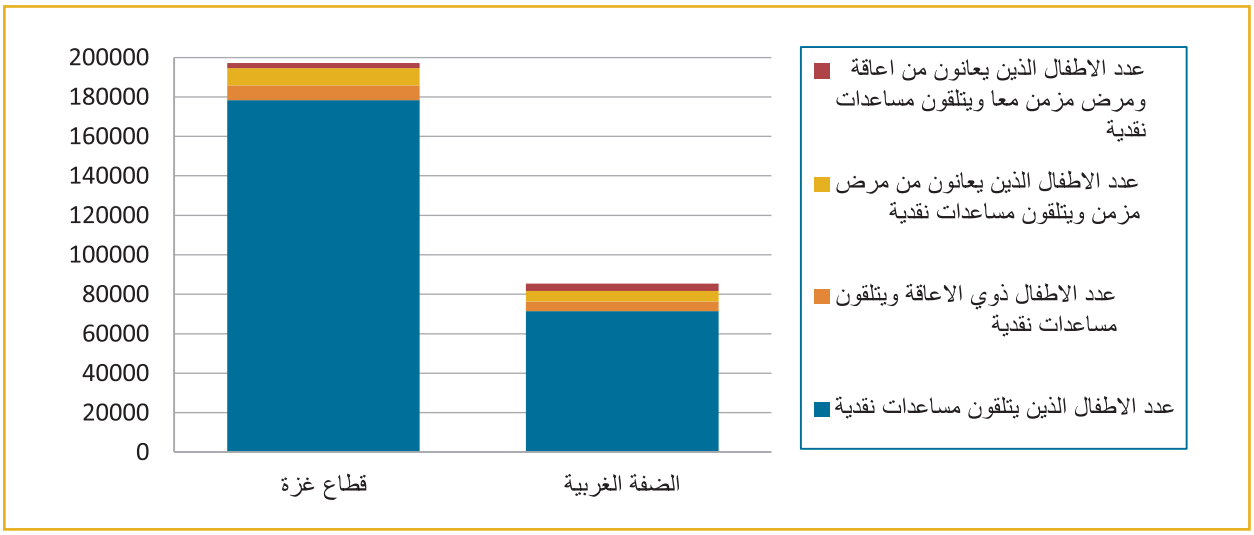

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية، 2014.

في الضفة الغربية فيما لم تتوفر بيانات عن قطاع غزة.

4.6 الأطفال في خلاف مع القانون[49]

يشكل الأطفال والأحداث نسبة هامة وأساسية من الموارد البشرية السكانية لشعبنا، وفي خضم التغيرات والأوضاع التي يعيشها شعبنا الفلسطيني تبرز الحاجة الماسة لإعداد الأحداث الجانحين إعداداً يمكنهم من العيش معتمدين على أنفسهم وان يكون لهم دور ايجابي في المشاركة في بناء لبنات الدولة الأساسية، ولا نبالغ أن قلنا ان مستقبل شعبنا مرهون إلى حد كبير بمستوى الإعداد الذي يناله الأطفال والأحداث في مختلف الجوانب الثقافية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وتتجلى خطورة جنوح الأحداث في تعدد الجوانب المرتبطة بها، وفي تعدد ألوان السلوك الذي يأتي به الجانحون، واثر ذلك على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والأخلاقية في المجتمع الذين يعيشون فيه، وقد أشارت معظم الدراسات إلى إن مشكلة انحراف الأحداث هي ظاهرة اجتماعية ومشكلة متزايدة في مختلف المجتمعات من ضمنها فلسطين، كما أشارت تقارير مراقبي السلوك التي تستدعي تضافر كل الجهود على المستوى الوطني والرسمي والأهلي للحد من ظاهرة جنوح الأطفال[50].

عدد الأطفال المسجلين[50]

يتذبذب عدد الأطفال الذين تمت محاكمتهم وتوجيه التهم لهم وإدخالهم إلى مؤسسة إصلاح منذ العام 2009 وحتى يومنا هذا، وتزداد بازدياد العمر، وهي بين الذكور أكثر منها بين الاناث، ولأسباب متعلقة بالسرقة، الايذاء والاعتداء، وبين أطفال ينحدرون من أسر ذات وضع اقتصادي سيئ تليها الاسر ذات الوضع الاقتصادي المتوسط، والاسر ذات الحجم الكبير، وبين أطفال حصلوا على تعليم أساسي. وتعود معظم الحالات إلى أسباب متعلقة بالتربية ورفقاء السوء والوضع داخل المنزل. ونصفهم تقريبا من طلبة المدارس. وقد لا تصدر أحكام في جميع القضايا، وتتراوح شدة الاحكام ما بين مراقبة وغرامة الى ايداع في دار الامل للذكور أو دار رعاية الفتيات للاناث أو السجن. وفي بعض الحالات يصدر حكما بالبراءة أو تسقط التهم أو بكفالة حسن سير وسلوك. وتكون في الغالب نسبة القضايا التي صدرت بحقها أحكام كفالة حسن سير وسلوك هي الاعلى، تليها الغرامة ثم الايداع في دار الامل.

يعاني هؤلاء الأطفال في الغالب من الوصمة وصعوبة في الاندماج في المدرسة والمجتمع. وبالرغم من أن هؤلاء

49 وزارة الشؤون الاجتماعية – دائرة الدفاع الاجتماعي
50 وزارة الشؤون الاجتماعية – التقرير السنوي لدائرة الدفاع الاجتماعي للعام 2010

الأطفال قد يخضعون لمراجعات طبية غير منتظمة حسب الحاجة لذلك، ويتلقون الادوية إلا أنه في الغالب لا يتم ذلك بشكل دوري، كما لا تتم متابعتهم من الناحية الأكاديمية والتربوية والتثقيفية، حيث ان هؤلاء الأطفال لا يتلقون تعليما نظاميا بشكل منتظم. ويجب الحرص على إعادة تأهيلهم وتعليمهم ليتم دمجهم بطريقة إيجابية في المجتمع.

يلاحظ ان عدد من الأطفال الذين يتم توجيه التهم اليهم يبقون في النظارات في غرف خاصة بهم دون أية عملية لاعادة التأهيل، لفترة من الزمن قبل ان يعودوا الى بيوتهم، ويتم حل المشكلة مع الشرطة او مع النيابة. وفي أحيان أخرى يكون الطفل بانتظار صدور الحكم الا انه يوضع في مركز الامل.

شكل 33: عدد الأطفال الذين أحيلوا الى رقابة السلوك والأطفال الذين ادخلوا دار الامل للملاحظة والرعاية الاجتماعية في الضفة الغربية، 2009-2014

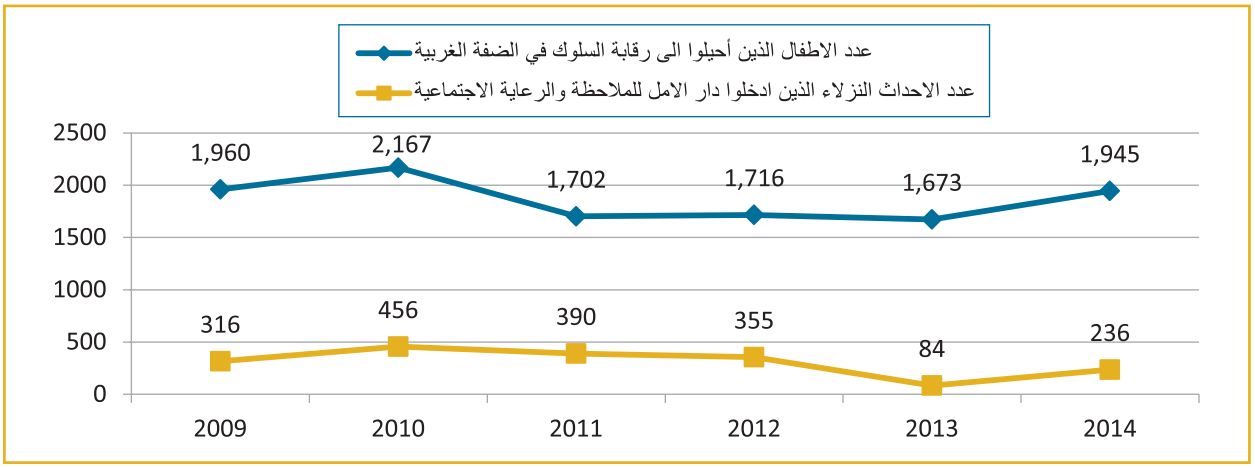

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية، 2014.

الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية

يخضع الطفل لمراجعات صحية في دور الرعاية ويتلقى الادوية كمساعدة اجتماعية حسب الحاجة وفق دار الأمل للملاحظة والرعاية الاجتماعية. جميع المساعدات التي تتلقاها مؤسسات الرعاية والملاحظة هي أدوية طبية.

عدد الأطفال والتوزيع الجغرافي ودوافع الجنوح

أحيل 1,945 طفلاً الى رقابة السلوك في الضفة الغربية خلال العام 2014 منهم 1,917 ذكراً و28 أنثى، وسجلت أعلى حالات في قلقيلية (312 حالة) تليها رام الله ونابلس ومن ثم طولكرم (270 و263 و231 على التوالي)، وكانت معظم الحالات من الذكور 98.6% و1.4% إناث.[51]

شكل 34: عدد الأطفال في خلاف مع القانون حسب نوع المخالفة، 2014[x]

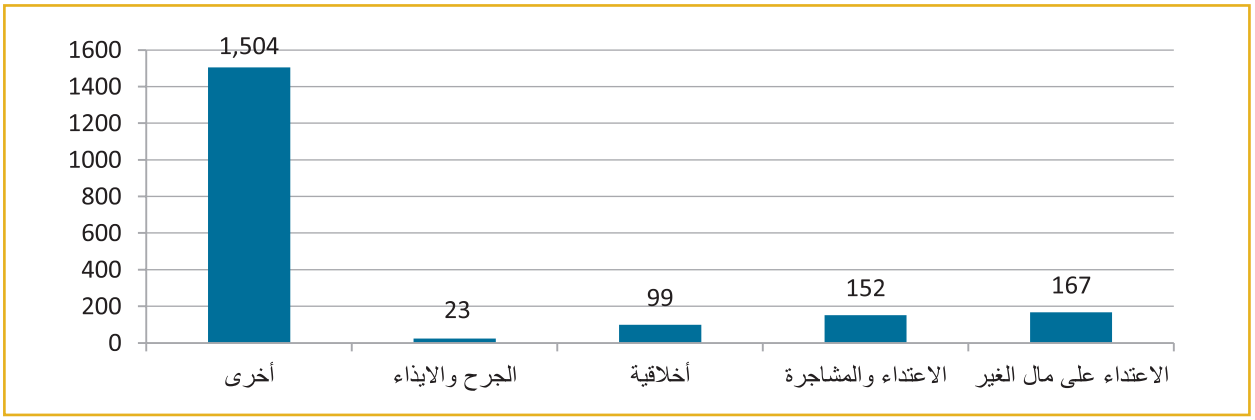

[x] أخرى تشمل: حيازة المخدرات وذنوب وتهم أخرى.

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية، 2014.

51 وزارة الشؤون الاجتماعية – الإدارة العامة للأسرة والطفولة– إحصائيات 2014

عدد العاملين مع الأطفال والذين يملكون شهادة مزاولة مهنة

لا يوجد أحد من العاملين مع الأطفال في خلاف مع القانون ممن يملك مزاولة مهنة أو مختص في التعامل مع هذه الفئة من الأطفال. اذ أنه لا يوجد في فلسطين قانون مزاولة المهنة، ولكن هناك اربعة عشرة مراقبا لسلوك الاحداث توكل لهم مهمة دراسة وتقييم ومتابعة الأطفال الاحداث في خلاف مع القانون وتقديم الخدمات والدعم والتوجيه ويرافق الحدث في المحاكم أثناء محاكمة الحدث.

5.6 العنف والإساءة والاهمال بكافة أشكاله[52]

غالباً ما يتعرض الأطفال السليمون صحيا من إهمال وسوء معاملة عاطفي، استغلال اقتصادي واعتداءات جسدية. ويجب الانتباه إلى أن المعلومات المتوفرة هي التي يتم التبليغ عنها، إلا أنه هنالك مئات الحالات التي لم يتم التبليغ عنها.

أما الأطفال ذوي الإعاقة أو الذين يعانون من مرض مزمن فغالباً ما يتعرضون لسوء معاملة عاطفي أو إهمال. جميع الحالات المبلغ عنها تلقت تدابير للحماية سواء في الأسرة أو في مؤسسة. وكانت معظم الحالات تندرج تحت الإهمال وسوء المعاملة والاستغلال الاقتصادي وخصوصا في المدينة. 82.0% من الحالات مصدرها داخل الأسرة، و40%من الأطفال غير ملتحقين في النظام التعليمي. يلاحظ أن تدابير الحماية تعتمد في الغالب على الأسرة اكثر منها داخل المؤسسات.

وتجدر الاشارة الى انه هنالك العديد من الجهود الوطنية لحماية الأطفال، مما يدل على اهتمام الحكومة والشركاء بهذا الموضوع. حيث تم تأسيس وحدة لحماية الاسرة في الشرطة الفلسطينية وتشكيل لجان حماية في وزارة الصحة أيضا. بالاضافة الى شبكات حماية الطفولة وتحديد المعايير لحماية الأطفال في دور الرعاية النهارية والمدارس.

آليات حماية الطفل في فلسطين

يقوم مرشدو حماية الطفولة بدراسة وتقييم حالة الطفل ودرجة الخطر التي يتعرض لها ومصدرها، ويقوم بتوفير الحماية للاطفال من خلال خطة تدخل وفق خصوصية كل حالة لتقديم رزمة الخدمات الاجتماعية والنفسية والتعليمية والقانونية من قبل الشركاء في المؤسسات ذات العلاقة. يبلغ عدد مرشدي حماية الطفولة في المحافظات حاليا خمسة عشر مرشدا، وتقوم الادارة العامة لشؤون الاسرة بمتابعة عمل المرشدين.

وحاليا تعمل اثنى عشر شبكة لحماية الأطفال في كل من جنين ونابلس ورام الله وسلفيت والخليل وقلقيلية وبيت لحم واريحا والقدس ويطا وطوباس وطولكرم وفق خطط عمل لعام 2013 بقيادة وزارة الشؤون الاجتماعية، وتهدف الشبكات العاملة بنظام التحويل والمتابعة الوطني الى الوصول إلى حالة من التنظيم والتكامل في الخدمات والجهود الرسمية والأهلية في مجال حماية ورعاية الأطفال، الذين يتعرضون للعنف بشتى أشكاله، بما يحقق الاستخدام الأمثل للخدمات المتوفرة لدى جميع الشركاء والمجتمع المحلي وبما يلبي مصلحة الطفل الفضلى، وتوفير الحماية والرعاية للأطفال من خلال بناء نظام تحويل وتشبيك ومتابعة وطنية للأطفال برئاسة وزارة الشؤون الاجتماعية. كما سيتم تطوير نظام التحويل والمتابعة الوطني لينسجم مع قانون الطفل الفلسطيني المعدل وليكون اكثر شموليا.

52 وزارة الشؤون الاجتماعية – الإدارة العامة للأسرة والطفولة– إحصائيات 2014

مراكز حماية الطفولة

يوجد مركزين لحماية الأطفال يتبعان لوزارة الشؤون الاجتماعية وهما :-

مركز حماية الطفولة في رام الله للذكور من 5- 18 سنة ممن يتم تحولهم من مرشدي حماية الطفولة والشرطة والذين بحاجة الى الحماية الطارئة والمؤقتة وقد استقبل المركز خلال 2014 (61 طفلاً) وعدد العاملين في المركز خمسة موظفين.

دار رعاية الفتيات في بيت لحم لحماية الفتيات اللواتي يتم تحويلهن من مرشدي حماية الطفولة والشرطة وقد استقبلت المؤسسة خلال 2014 (36 فتاة) ويعمل في المؤسسة احد عشر موظفة.

يعيش ما يقارب 1000 طفل ممن توفي أحد الوالدين بعيداً عن الوالد الذي بقي على قيد الحياة، ومعظمهم ممن توفيت أمهاتهم. وهذا يدل على أهمية دور الأم في الأسرة. إلا أن ما يدعو للقلق هو لجوء بعض الاسر لأن تضع ابناءها في دور الايتام لعدم قدرتهم المادية على رعايتهم. يتم تقديم المساعدات للأطفال الايتام من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، وبلغ عدد استمارات الأطفال الايتام حتى 2014/12/31 كما يلي:

جدول 7: عدد الأطفال الايتام المسجلين في وزارة الشؤون الاجتماعية، 2014

	كلاهما متوفي	الاب فقط على قيد الحياة ويعيش في نفس المسكن	الاب فقط على قيد الحياة ولا يعيش في نفس المسكن	الام فقط على قيد الحياة وتعيش في نفس المسكن	الام فقط على قيد الحياة ولا تعيش في نفس المسكن	غير محدد
عدد المسجلين الاجمالي	356	1,411	258	15,752	702	270
المستفيدين منهم	281	1,096	176	10,521	515	213
عدد المسجلين/ قطاع غزة	255	1,060	144	9,305	439	66
المستفيدين منهم	218	945	129	7,483	374	59
عدد المسجلين/ الضفة الغربية	101	351	114	6,447	263	204
المستفيدين منهم	63	151	47	3,038	141	154

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية، 2014.

شكل 35: عدد حالات العنف والاساءة والاهمال ضد الأطفال المبلغ عنها حسب نوع الاساءة والجنس، 2014

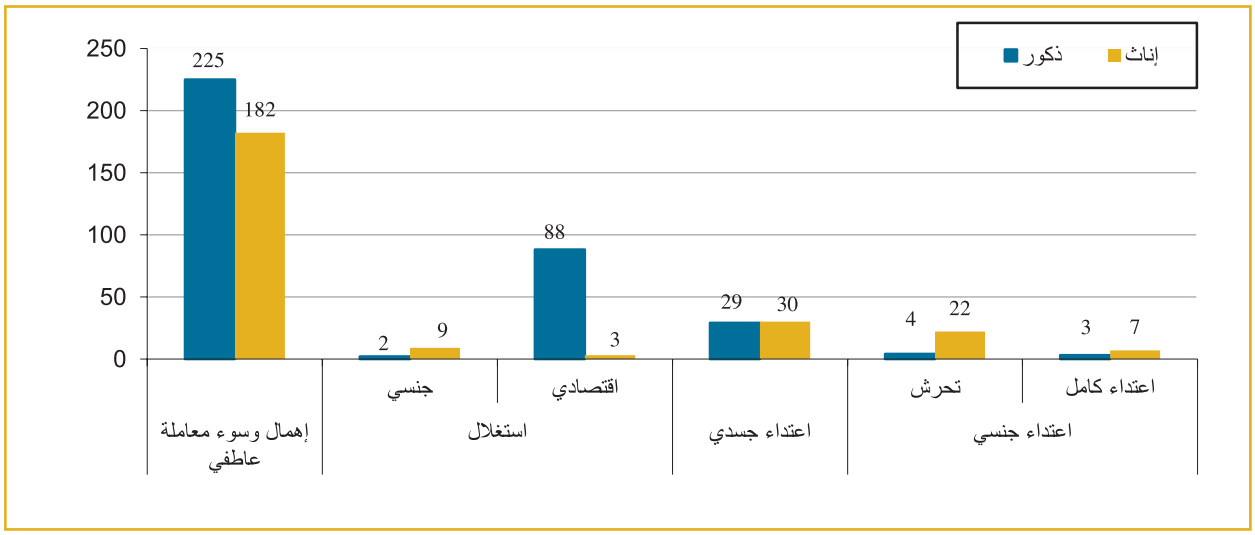

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية، 2014

ووفقاً لبيانات مسح العنف في المجتمع الفلسطيني للعام 2011، فقد كانت أعلى نسبة أطفال من الذين تعرضوا لعنف جسدي أو نفسي من قبل الأهل والمعلمين، ومن قبل الأب أكثر من الأم، وبين الذكور أكثر من الإناث، والعنف النفسي أعلى من العنف الجسدي.[53] ويدل الشكل أدناه ان الاستغلال الاقتصادي يرتفع عند سن 12 سنة، وبالتالي هنالك ضرورة لتوعية الأطفال دون سن الثانية عشرة والوالدين حول موضوع عمالة الأطفال.

وتجدر الاشارة الى انه في بعض الاحيان يتم استغلال الأطفال جنسيا للحصول على مكاسب اقتصادية وهذا ما يعنيه الاستغلال الجنسي. اما الاعتداء الجنسي فيشمل التحرش بالاضافة الى الاعتداء الكامل دونا عن ارادة الطفل، مما يلحق به الاذى الجسدي والنفسي والعاطفي.

شكل 36: عدد حالات العنف والاساءة والاهمال ضد الأطفال المبلغ عنها حسب نوع الاساءة والعمر، 2014

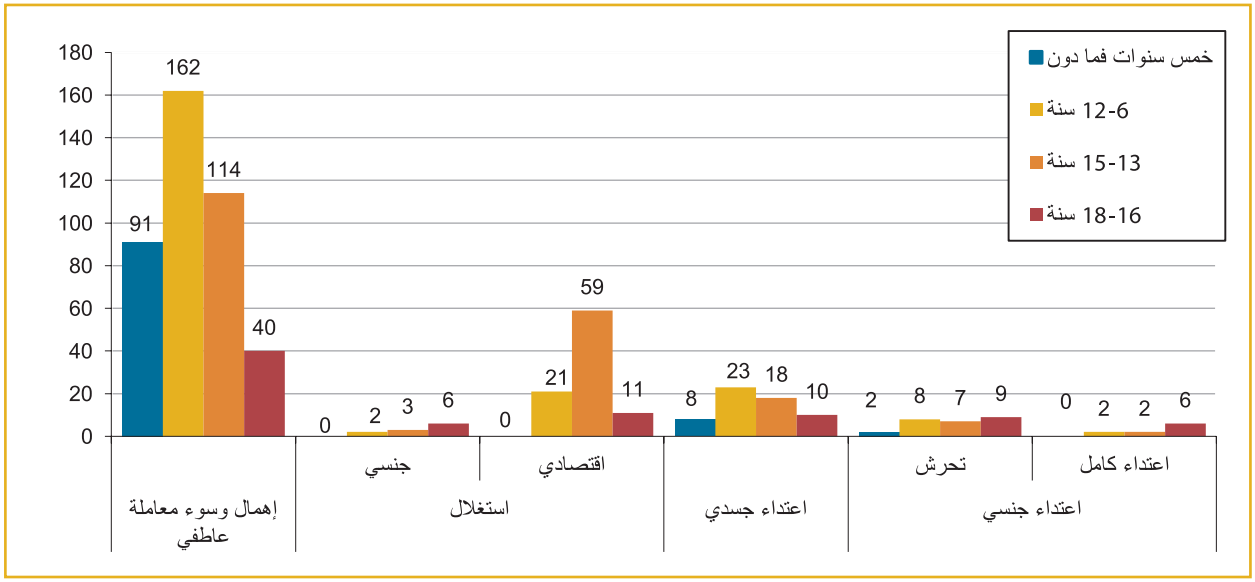

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية. الادارة العامة للأسرة والطفولة، 2014.

53 الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2011. تقرير النتائج الرئيسية.

شكل 37: عدد حالات العنف والاساءة والاهمال ضد الأطفال المبلغ عنها حسب نوع ومصدر الاساءة، 2014

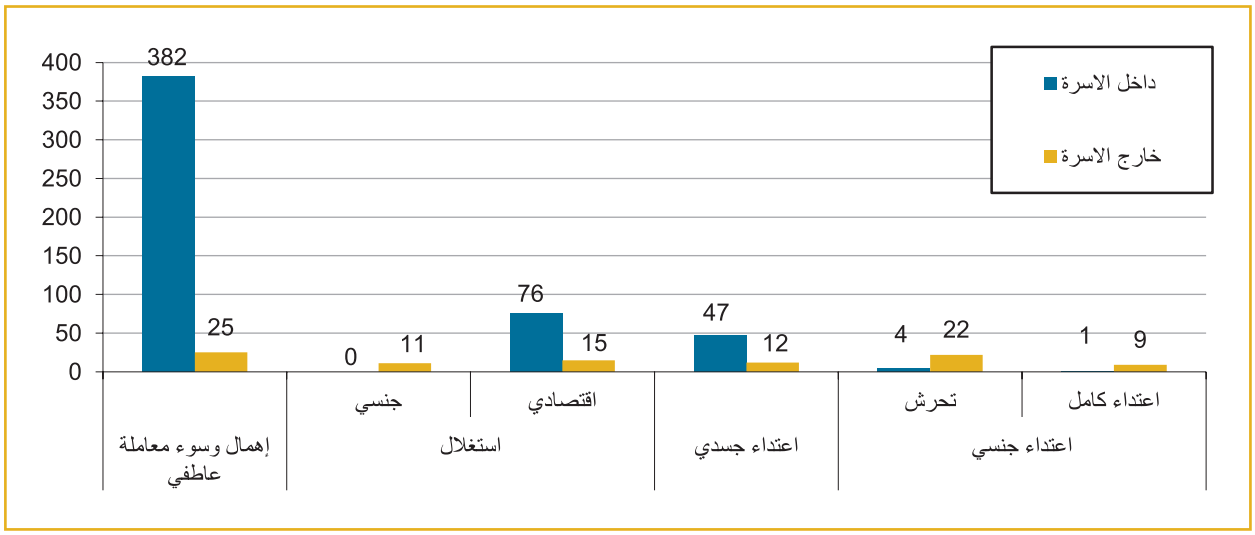

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية. الادارة العامة للأسرة والطفولة، 2014.

يدل الشكل أعلاه على أهمية التوعية للطفل والعائلة حول حماية الطفل، حيث ان معظم حالات العنف ضد الأطفال تأتي من داخل الاسرة، وهذه من الصعب مراقبتها، حيث انه لا يسهل الولوج الى البيئة الداخلية المحيطة للطفل. وهذا يشير الى أهمية تطوير تقديم الخدمات لحماية الطفل اينما كان. كما ان معظم حالات الاهمال وسوء المعاملة العاطفية هي بين الفئة العمرية دون 12 سنة. وهذا يدل على أهمية دور المعلمين في المدارس ورياض الأطفال، والمرشدين والاطباء والعاملين الصحيين في المستشفيات ومراكز الامومة والطفولة في ملاحظة هؤلاء الأطفال والتدخل لحمايتهم وفق الاليات الوطنية المتفق عليها.

يتعرض ما يقارب طفل واحد من كل 5 أطفال في فلسطين لعنف من قبل المعلمين. ويتعرض طفل واحد من كل خمسين طفلا لعنف من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين. 17 طفلا من كل 25 طفلا في فلسطين يتعرضون لعنف نفسي من قبل الأب أو الأم، و7 أطفال من كل عشرين طفلا يتعرضون لعنف جسدي من قبل الأب أو الأم. وفي قطاع غزة أعلى من الضفة الغربية، وبين الذكور أكثر من الاناث. وهذه النتائج تؤكد أهمية رفع مستوى الوعي لدى الام والاب حول أساليب التربية الصحيحة لحماية الأطفال من جهة، وأهمية التدخل من قبل الحكومة لتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتي تنعكس بالضرورة على الوضع النفسي للوالدين والأطفال والمعلمين.

شكل 38: نسبة الأطفال 12-17 سنة الذين تعرضوا لعنف جسدي خلال 12 شهرا السابقة للمسح حسب المنطقة والجنس والمعتدي، 2011

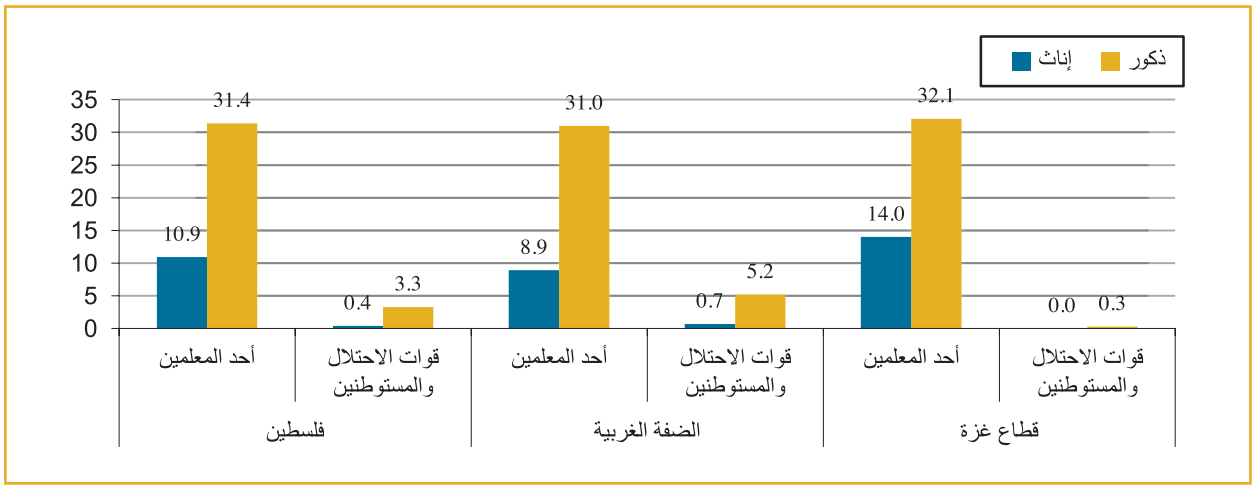

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2011.

شكل 39: نسبة الأطفال 12–17 سنة الذين تعرضوا للعنف من قبل الاب والام حسب نوع العنف والمنطقة، 2011

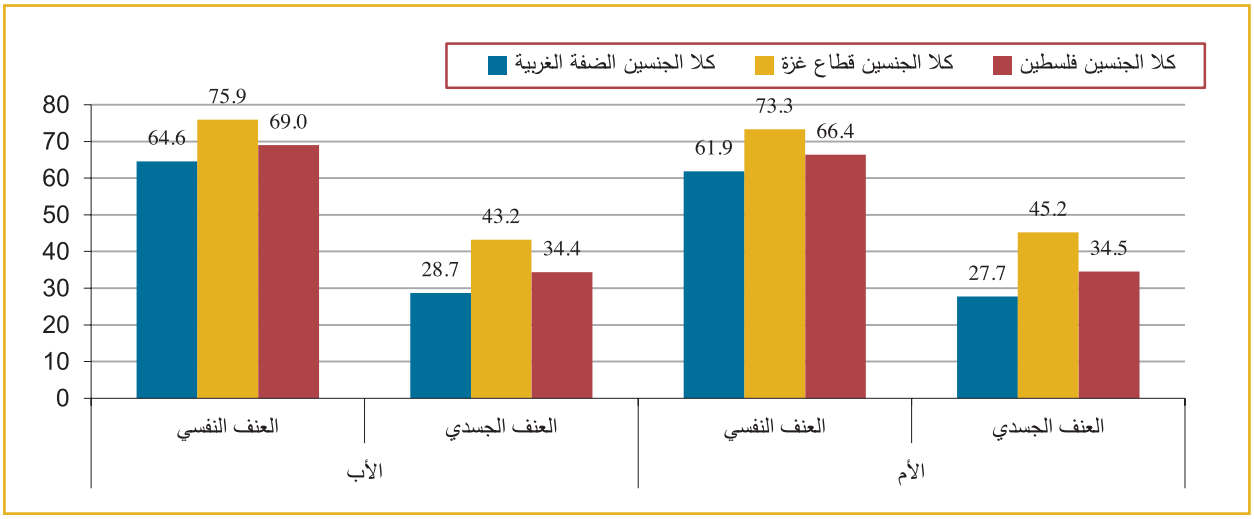

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2011.

6.6 المؤشرات الإحصائية للأطفال في الأسر الحاضنة والأطفال فاقدي الرعاية الاسرية

وفقاً لبيانات المسح الفلسطيني متعدد المؤشرات للعام 2014، فإن 2.3% من الأطفال في العمر 0–17 سنة احد والديهم او كلاهما متوفي وان 2.1% من الأطفال من عمر 0–17 يعيشون مع الأم والذين آبائهم على قيد الحياة في قطاع غزة، مقابل 1.5% في الضفة الغربية. بينما بغلت نسبة الأطفال الذين يعيشون مع الأب وأمهاتهم على قيد الحياة 1.0% في قطاع غزة في حين بلغت 0.5% في الضفة الغربية.

جدول 8 : نسبة الأطفال الأيتام في فلسطين في عمر 0–17 سنة وفقا لمكان المعيشة حسب المنطقة والجنس، 2014

المنطقة والجنس		احد الوالدين او كلاهما متوفي (1)	الذين يعيشون مع احد الوالدين (2)	الذين يعيشون مع الأب		الذين يعيشون مع الأم	
				أم متوفية	أم على قيد الحياة	أب متوفي	أب على قيد الحياة
المجموع		2.3	0.6	0.4	0.7	1.7	1.7
المنطقة	الضفة الغربية	2.0	0.3	0.3	0.5	1.6	1.5
	قطاع غزة	2.6	0.9	0.6	1.0	1.8	2.1
الجنس	ذكور	2.2	0.3	0.4	0.7	1.6	1.6
	إناث	2.4	0.8	0.4	0.7	1.8	1.9

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني 2015. المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2014. بيانات غير منشورة.

هذا يدل على أهمية دور الام في الأسرة، الا ان ما يدعو للقلق هو لجوء بعض الاسر لأن تضع ابناءها في دور الايتام لعدم قدرتهم المادية على رعايتهم.

كما يقوم الهلال الاحمر الاماراتي بكفالة بعض الأطفال الايتام، وفي العام 2014 بلغ عدد الأطفال المكفولين في الضفة الغربية 3,212 طفلاً، وبلغ أعلى عدد للأطفال المكفولين في محافظة الخليل وأقلها في محافظة سلفيت.

جدول 9: عدد الأطفال المكفولين من قبل الهلال الاحمر الاماراتي حسب المحافظة لعام، **2014**

المحافظة	عدد الأطفال	المحافظة	عدد الأطفال
اريحا	131	نابلس	273
الخليل	1099	يطا	231
القدس	209	سلفيت	28
بيت لحم	423	طوباس	78
جنين	194	طولكرم	321
رام الله	170	قلقيلية	55

المصدر: وزارة الشؤون الاجتماعية، 2014.

بلغ عدد للأطفال المحتضنين في العام 2014، 8 أطفال في حين بلغ في عام 2010، 7 أطفال، بينما بلغ العدد 4 أطفال في العامين 2009 و2011، وطفل واحد في العام 2012.

بيانات الأسر الحاضنة

1. عدد الأسر المتقدمة للاحتضان 13 أسرة
2. عدد الأسر التي حصلت على موافقة بالاحتضان 7 اسر .
3. عدد الاسر التي رفضت 2 أسرة .
4. عدد الأسر التي احتضنت 7 اسر .
5. الأسر الحاضنة حسب التجمع السكاني (5 اسر تسكن مدينة) (2 أسرة تسكن قرية).
6. عدد الأطفال المحتضنين 8 أطفال علما ان احد الأسر احتضنت توأم .
7. جنس الأطفال المحتضنين: 6 أطفال ذكور وطفلتين إثنتين.

7.6 الأطفال ذوو الإعـــاقـــــة

ان القوانين الفلسطينية وعلى رأسها الدستور الفلسطيني تؤكد على مبدأ عدم التمييز وتخص بالذكر موضوع الاعاقة. وتقوم وزارة الصحة الفلسطينية بتقديم الخدمات الصحية للأطفال ذوي الاعاقة شأنهم شأن أي طفل آخر، وتقوم ببعض الفحوصات الوقائية قبل الزواج وللطفل بعد الولادة مثل فحص الغدة الدرقية وفحص كعب الرجل (PKU)، ومتابعة الأطفال الذين يثبت ان لديهم مشاكل فيها. الا انها لا تقدم الخدمات التأهيلية للأطفال ذوي الاعاقة، وتقوم أحيانا من خلال برنامج الصحة المدرسية بتقديم بعض الدورات المساندة. الا انه لا يزال هنالك ضرورة لبعض التعديلات في قانون الصحة العامة بحيث ينظر للأطفال ذوي الاعاقة ببعض الخصوصية، والى ادراج المزيد من الفحوصات الوقائية ضمن النظام الصحي. من جانب آخر تحرص وزارة التربية والتعليم من خلال برنامج التعليم الجامع على دمج الأطفال ذوي الاعاقة (الحركية والسمعية

والبصرية والذهنية البسيطة والمتوسطة) والذين تسمح حالتهم بذلك ضمن النظام التعليمي النظامي، والى عمل المواءمات اللازمة لذلك في البيئة المدرسية وأحيانا تقديم بعض الادوات المساندة. أما وزارة الشؤون الاجتماعية فتحرص على تقديم الخدمات الاجتماعية (مساعدات عينية ونقدية والادوات المساندة وأحيانا بعض خدمات اعادة تأهيل المنازل لهم وغيرها) للأشخاص ذوي الاعاقة ومن ضمنهم الأطفال، كما قامت بوضع نظام لبطاقة المعاق ومن ضمنها نظام ادارة الحالة للأطفال ذوي الاعاقة.

يشير مسح الأفراد ذوي الإعاقة 2011 إلى أن نسبة الاعاقة بين الأطفال 0–17 سنة هي 1.5%، وهي بين الذكور 1.8% أعلى منها بين الاناث 1.3%[54]. وكانت أعلاها الاعاقة الحركية، تليها بطء التعلم ثم التذكر والتركيز. ويشير المسح أن 37.6% من الأفراد ذوي الاعاقة ممن هم 15 سنة فأكثر لم يلتحقوا أبدا بالتعليم و53.1% منهم أميون، و33.8% تسربوا. مما يدل على أنه على الأقل 40% من الأطفال الذين يعانون من الاعاقة غير ملتحقين في نظام التعليم، وهنالك ضرورة لتحديد مواقعهم والخدمات اللازم توفيرها لهم لتسهيل عملية التحاقهم بالنظام التعليمي. الا انه وبشكل عام هنالك زيادة في عدد الطلبة ذوي الاعاقة الملتحقين بالنظام التعليمي النظامي على مدى الاعوام الماضية قد يكون لزيادة في مستوى الوعي لدى مقدمي الخدمات من جهة والمجتمع من جهة أخرى. الا انه لا يوجد آليات محددة لتشخيص الأطفال الذين يعانون من اعاقات عقلية بسيطة او عسر او صعوبة تعلم[55]. ومن الممكن ان تكون اعداد الأطفال الملتحقين في النظام التعليمي الرسمي الذين يعانون من اعاقات سمعية وبصرية كلية منخفضة نسبيا بسبب توفر مراكز ومدارس متخصصة لذلك.

الشؤون الاجتماعية والمراكز الأهلية المرخصة

يلقى موضوع الاعاقة وخصوصا عند الأطفال الاهتمام الكبير من وزارة الشؤون الاجتماعية، ويتمثل ذلك بالبرامج والسياسات والانظمة التي طورتها الوزارة لتحقيق مصلحة الأطفال ذوي الاعاقة مثل قانون المعاقين، قانون الطفل وتعديلاته، بطاقة المعاق وحديثا طورت الوزارة ورقة سياسات لادارة الحالة للأطفال ذوي الاعاقة. وللمضي في هذا النظام هنالك ضرورة لتحليل الواقع ولتحديد أعداد الموظفين المؤهلين ووضع خطة عمل لتطوير القدرات والمحافظة عليها في هذا المجال. وحاليا هنالك تسعة برامج تستهدف الأطفال ذوي الإعاقة في الوزارة، وتسعة سياسات وتشريعات.

تقوم وزارة التربية والتعليم بجمع البيانات حول الأطفال ذوي الاعاقة في المراكز الاهلية المرخصة من قبلها، كما في الجدول التالي:

جدول 10: عدد الأطفال ذوي الاعاقة في المراكز الاهلية المرخصة من وزارة التربية والتعليم، 2012

الجنس	الاعاقة البصرية		الاعاقة السمعية	الاعاقة الذهنية	المجموع
	جزئية	كلية			
ذكر	83	41	295	848	1,267
أنثى	77	43	269	440	829
المجموع	160	84	564	1,288	2,096

المصدر: (الادارة العامة للارشاد التربوي– دائرة التعليم الجامع) تموز 2013.

54 تجدر الاشارة الى انه جينيا يكون الذكور أكثر عرضة للاعاقة والاصابة بالامراض.
55 مواءمات في التعليم والتقويم للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة – كانون ثاني 2009، وزارة التربية والتعليم

توزيع الاعاقات في مديريات الضفة الغربية وغزة خلال العام الدراسي 2012/2011

أولت وزارة التربية والتعليم اهتماما خاصا بالأطفال ذوي الاعاقة، وأنشأت دائرة للتربية الخاصة والتعليم الجامع في الوزارة، وقد بدأت البرامج التي تعنى بهم منذ العام 1997. الا ان المدارس والنظام التعليمي لا تزال غير مهيئة لاستقبال الأطفال الذين يعانون من اعاقة عقلية شديدة. ويشير مسح الاعاقة الى ان عدد الافراد في الفئة العمرية (6–17 سنة) الذين لديهم إعاقة (23,825) طفلا. 15,780 طفلا في الضفة الغربية، اما سجلات وزارة التربية فتشير الى أن 5,019 طفلاً من الأطفال ذوي الاعاقة 6–12 سنة ملتحقون بمدارس مديريات الضفة الغربية، 163 طفلا ملتحقين بمراكز وزارة الشؤون الاجتماعية و2096 بالمراكز الاهلية. اما في قطاع غزة فقد بلغ عدد الأطفال ذوي الاعاقة في عمر الالتحاق الالزامي 8,045 طفلا، منهم 3,816 (47 %) مدموجين في المدارس الحكومية. الا انه لا يوجد نظام وطني وموحد لرصد الأطفال الموجودين في جميع المؤسسات الأخرى التابعة للقطاع الخاص والمدني ومتابعتهم.

جدول 11: التوزيع النسبي للاطفال 6-17 سنة ذوي الاعاقة حسب المنطقة والجنس، 2011

المؤشر	الجنس		المنطقة		فلسطين
	ذكور	إناث	الضفة الغربية	قطاع غزة	
نسبة الأطفال ذوي الاعاقة (6–17) سنة	59.1	40.9	66.2	33.8	100
عدد الأطفال ذوي الاعاقة (6–17) سنة	14,072	9,753	15,780	8,045	23,825

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسح الافراد ذوي الاعاقة، 2011 (بيانات غير منشورة).

جدول 12: نسبة الأطفال 6-17 سنة ذوي الاعاقة المدموجين في التعليم النظامي حسب المنطقة، 2011

المؤشر	المنطقة		فلسطين
	الضفة الغربية	قطاع غزة	
نسبة الأطفال ذوي الاعاقة المدموجين في التعليم النظامي من العدد الكلي للاطفال ذوي الاعاقة في عمر المدرسة	31.8	37.5	33.7
عدد الأطفال المدموجين في التعليم النظامي	5,019	3,013	8,032

المصدر: وزارة التربية والتعليم 2012. الكتاب السنوي الاحصائي الضفة الغربية وغزة.

هنالك ضرورة لمعرفة عدد الأطفال ذوي الاعاقة الملتحقين في مؤسسات خاصة حسب نوع الاعاقة واسباب عدم دمجهم في النظام التعليمي حيث أمكن لمعالجة ذلك، وتحديد الأطفال ذوي الاعاقة المحرومين من الوصول الى الخدمات الخاصة بهم في جميع القطاعات.

واقع خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية للأطفال ذوي الإعاقة[56]

تضطلع الإدارة العامة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة بمسؤوليات جسيمة حددتها القوانين والتشريعات الوطنية وأكدتها اللوائح والأنظمة الداخلية السارية في وزارة الشؤون الاجتماعية فالإدارة تمثل الوزارة وتنوب عنها في حمل ملف الإعاقة على صعيد وطني ولهذا الأمر وجهان حددهما قانون حقوق المعوقين رقم 4 عندما أناط بالوزارة مسؤولية متابعة أداء الهيئات الوطنية العامة والخاصة في ملف الإعاقة من ناحية وتقديم الخدمات المباشرة للأشخاص ذوي الإعاقة من ناحية أخرى ومن هذا المنطلق اتخذت الوزارة والإدارة العامة لشؤون الأشخاص ذوي

56 وزارة الشؤون الاجتماعية. الادارة العامة لشؤون الأشخاص ذوي الاعاقة، 2014.

الإعاقة منذ أقرار القانون جملة من الإجراءات والتدابير التي تخدم قيامها بمسؤولياتها وفقا للقانون، وقد كانت هذه التدخلات في العام 2014 على النحو التالي:

تقدم الوزارة خدمات الحماية والرعاية للأطفال ذوي الإعاقة من خلال المراكز التالية:

1. مركز الشيخة فاطمة

يقدم هذا المركز خدمات التدريب المهني للأشخاص ذوي الاعاقة من كلا الجنسين للفئات العمرية (15–35) اذ يتم تدريبهم على مهن معينة مثل الالمنيوم، والنجارة، والتجميل، والحاسوب، والصيانة، وعلى الأجهزة المكتبية والخلوية، وفي العام 2014 لم يستهدف هذا المركز أطفال ذوي اعاقة.

2. مركز الدار البيضاء

يقدم هذا المركز خدمات الإيواء و العلاج الطبيعي ومهارات الحياة اليومية للأطفال من ذوي الإعاقة العقلية ذكورا وإناث من الفئات العمرية 5–15 للإناث و 5–11 للذكور. وقد استفاد 35 طفل من خدمات المركز على مدار العام 2014.

3. مركز الشيخ خليفة

يقدم هذا المركز خدمات التدريب المهني للأشخاص ذوي الاعاقة الحركية وصعوبات التعلم من كلا الجنسين للفئات العمرية (15–35) اذ يتم تدريبهم على مهن معينة مثل الألمنيوم، والنجارة، والكترونيات، والخياطة، والحاسوب، والتطريز، وقد قدم المركز خدماته لـ 17 طفل على مدار العام 2014.

4. المدرسة العلائية

تقدم المدرسة خدمات أكاديمية للطلبة الذكور من ذوي الإعاقات البصرية من عمر (6–15) سنة، إضافة إلى خدمات الإرشاد الحركي ومهارات الحياة اليومية وقد استفاد 10 طلاب من خدمات المدرسة في العام 2014.

مشروع دعم البلديات

يهدف هذا المشروع إلى ترسيخ قضايا الأطفال ذوي الإعاقة ضمن المسؤوليات الفعلية للبلديات في كل من "أريحا، يطا، السموع، اذنا، حلحول وبيت فجار" وكدعم لهذه المراكز تقوم الوزارة بشراء خدمة للأطفال ذوي الاعاقة وذلك بتحويل 130 طفل ذوي الإعاقة للاستفادة من خدمات هذه المراكز والتي تتلخص في "خدمات تأهيلية للأطفال ذوي الإعاقات الحركية الشديدة والإعاقات العقلية المتوسطه والبسيطة وتتميز هذه المراكز باستخدام منهجية (move) الحركة من اجل التعلم والحياة وتتلخص هذه المنهجية بتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة على النطق والحركة والوقوف والاستناد ومهارات الحياة اليومية.

الإعفاءات الجمركية

تأتي خدمة الإعفاء الجمركي بناءً على اللائحة التنفيذية الصادرة عن مجلس الوزراء سنة 2006 واللائحة المعدلة رقم (4) لعام 2010 وتقدم هذه الخدمة للاشخاص ذوي الاعاقات الحركية، وقد بلغ عدد الأطفال المستفيدين من هذه الخدمة في العام 2014 290 طفلاً من ذوي الاعاقة مع العلم أن أحد الأبوين يتولى القيادة نيابة عن أولادهم.

الأدوات المساعدة

تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال برامجها الطارئة بتقديم الأدوات المساعدة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة وخلال العام 2014 قدمت الوزارة بدعم من الحكومة اليابانية 100 كرسي متحرك تم توزيعها على مختلف المراكز التي تقدم خدمات للأطفال ذوي الإعاقة الحركية.

شكل 40: توزيع الطلبة ذوي الاعاقة في المدارس الحكومية في مديريات تعليم الضفة الغربية حسب نوع الاعاقة والسنة

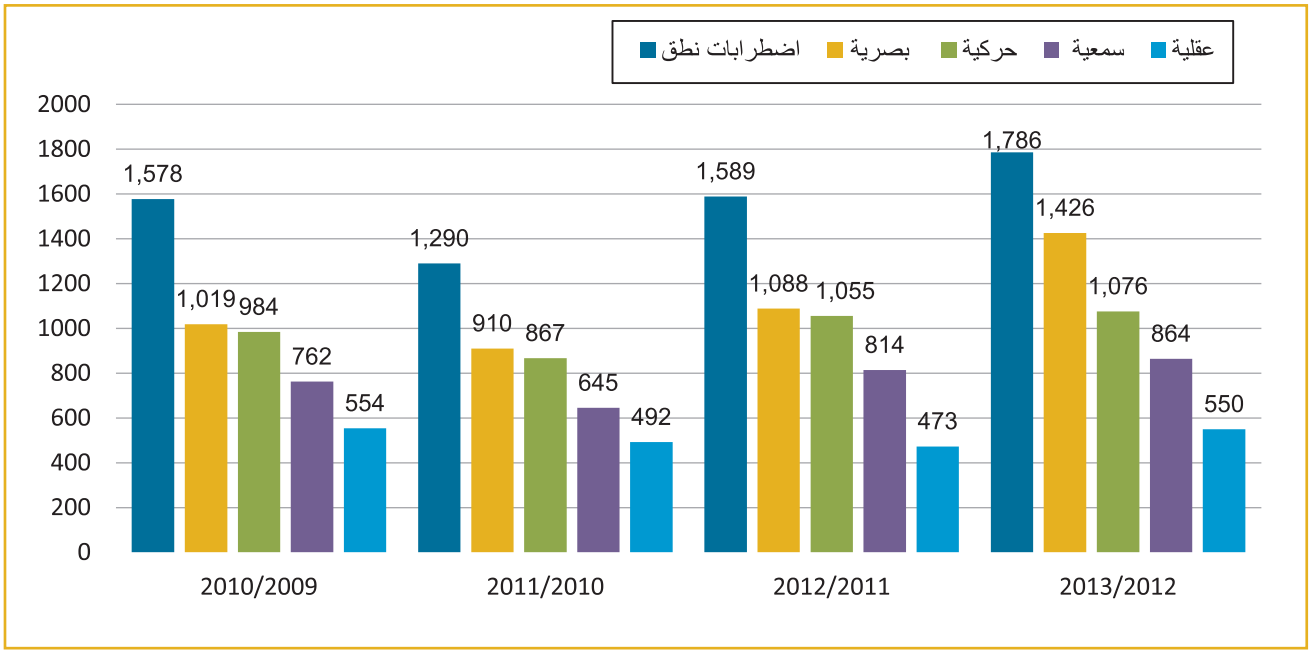

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، 2013. الكتاب الاحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2013/2012. رام الله– فلسطين.

شكل 41: عدد الطلبة ذوي الاعاقة المدموجين في مديريات الضفة الغربية حسب الجنس والسنة

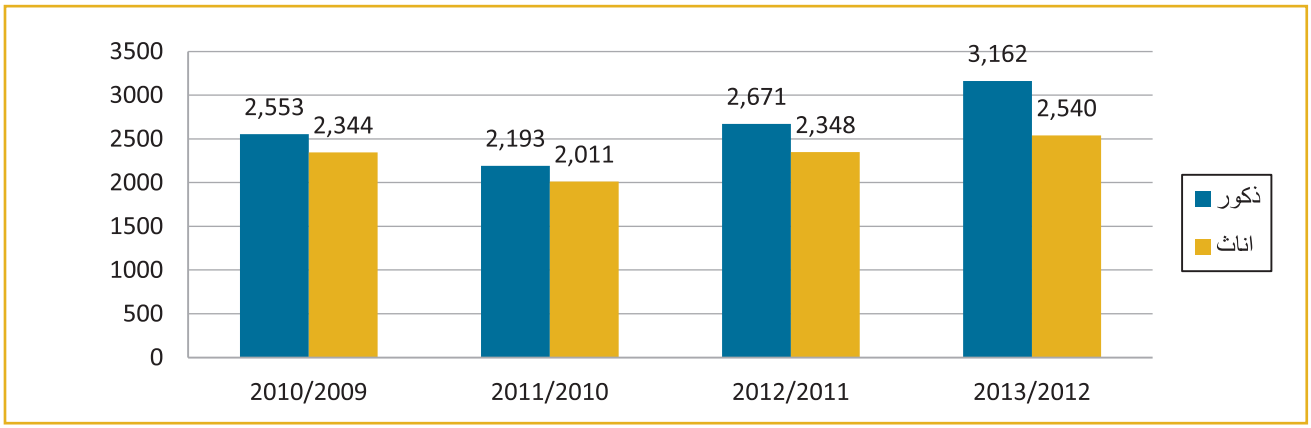

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، 2013. الكتاب الاحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2013/2012. رام الله– فلسطين.

كان معدل التحاق الطلبة ذوي الاعاقة في التعليم في الضفة الغربية متغير بشكل بسيط على مدى السنوات الاربعة الماضية (4,897 في العام 2010/2009 الى 5,702 في العام 2013/2012). ومع الأخذ بعين الاعتبار أن الاعاقة العقلية الشديدة لا يتم إلحاقها بالنظام التعليمي، وأن غرف المصادر تخدم لغاية الصف الرابع الأساسي فقط، فإن الأطفال الذين يعانون من إعاقة عقلية متوسطة وشديدة هم في الغالب من يتركون خارج النظام التعليمي لعدم توفر القدرات والكوادر والمصادر المالية والبشرية المتخصصة للتعامل معهم.

أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد الطلبة ذوي الاعاقة المدموجين في المدارس الحكومية 3,816 طالبا للعام 2013/2012، وكانت اعلى نسبة من الطلبة الذين يعانون من اضطرابات في النطق (41.6%) تليها الاعاقة الحركية (17.6%) ثم الاعاقة البصرية (20.9 %) والسمعية (19.6%)، وأقلها الذهنية (متلازمة داون) 0.3%.[57]

57 الكتاب الاحصائي السنوي. الادارة العامة للتخطيط التربوي. وزارة التربية والتعليم العالي. غزة 2012–2013

شكل 42: عدد الطلبة ذوي الاعاقة المدموجين في المدارس الحكومية في غزة حسب نوع الاعاقة، 2012

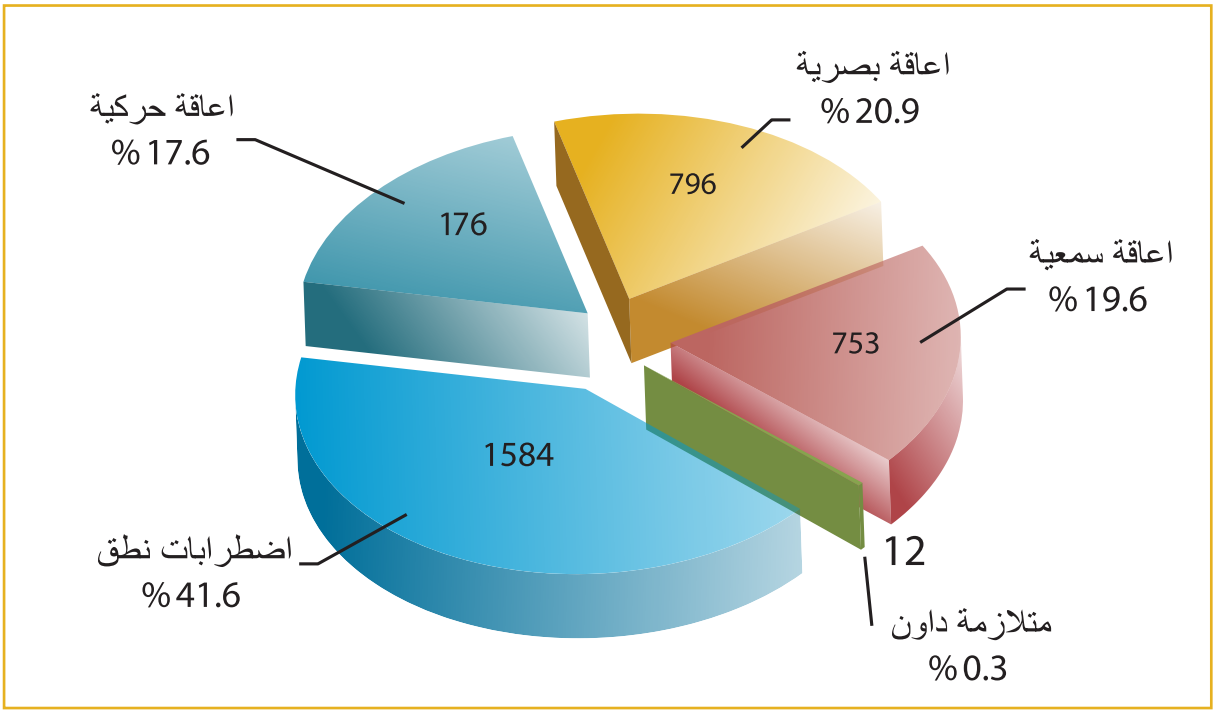

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، الكتاب الاحصائي السنوي. الادارة العامة للتخطيط التربوي. غزة 2012-2013

ويلاحظ ان عدد الطلبة المدموجين في التعليم الحكومي في غزة قد تضاعف مرتين منذ العام 2007 وحتى وقتنا هذا، حيث بلغ العدد 1,694 طالباً في العام 2007 ووصل الى 3,816 طالبا في العام 2012. بينما بلغ عدد موظفي التربية الخاصة 89 موظفا.

المواءمات الخاصة بالأطفال ذوي الاعاقة في المدارس

54.6% من مدارس الضفة كافة وغزة تتوفر فيها موائمات في المراحيض و44.0% تتوفر فيها شواحط ملائمة للأطفال ذوي الإعاقة، وفي المدارس الحكومية ووكالة الغوث أكثر من المدارس الخاصة. بالرغم من أن نصف المدارس تمتلك مراحيض وشواحط ملائمة للأطفال ذوي الإعاقة الحركية، إلا أن هنالك أنواعا أخرى من الاعاقات التي تحتاج إلى مواءمات خاصة غير متوفرة في المدارس، أو للوصول إلى المدارس مثل مواءمات في المواصلات والغرف الصفية.

شكل 43: نسبة المدارس التي تتوفر فيها شواحط 2012/2011 - 2013/2012

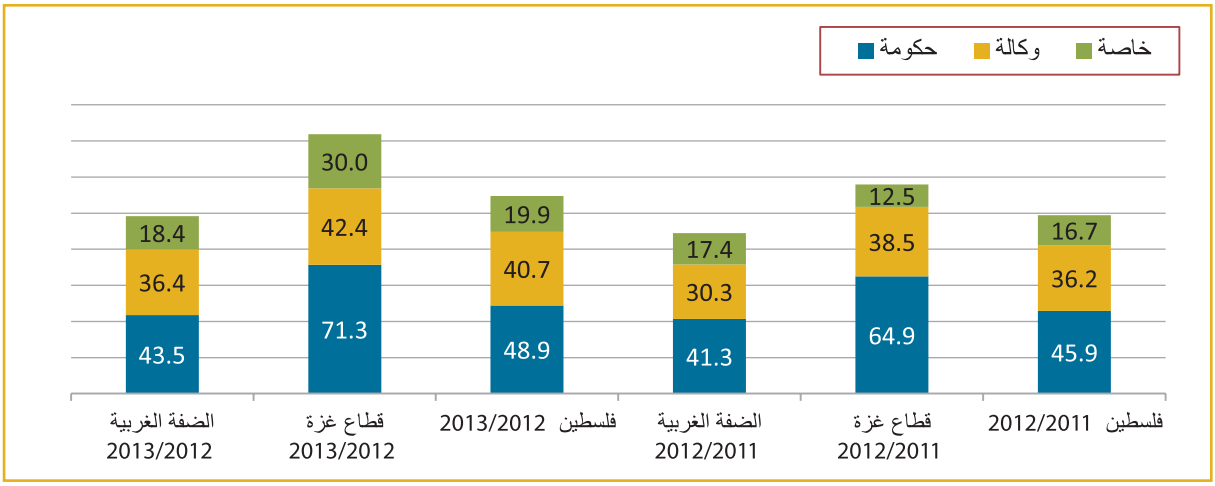

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، 2013. الكتاب الاحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2013/2012. رام الله- فلسطين.

شكل 44: نسبة المدارس التي تتوفر فيها مراحيض مخصصة للاطفال ذوي الاعاقة **2013/2012 - 2012/2011**

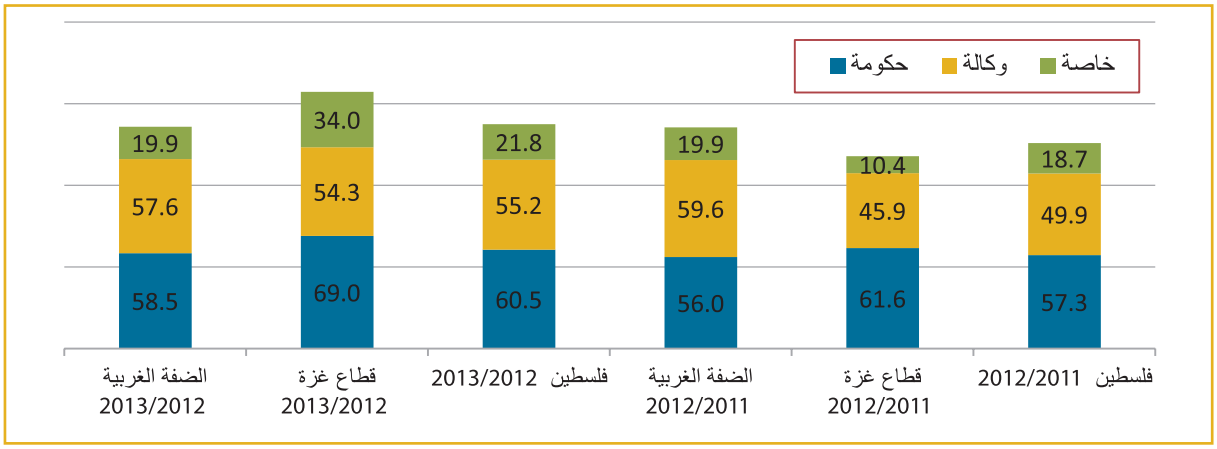

المصدر: وزارة التربية والتعليم العالي، 2013. الكتاب الاحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2013/2012. رام الله – فلسطين.

وبالرغم من قرار وزارة التربية والتعليم بضرورة مواءمة جميع المدارس الجديدة للأطفال ذوي الاعاقة منذ ما يزيد على سبع سنوات، ووجود الاطار القانوني لذلك، ووجود برنامجا خاصا وادارة مختصة بالتعليم الجامع منذ العام 1997، الا انه لا يزال هنالك ضرورة للتركيز على الاعاقات العقلية ووضع استراتيجية وطنية للتعليم الجامع، ومعرفة الأطفال ذوي الاعاقة غير الملتحقين بأي نظام تعليمي رسمي أو من خلال مؤسسات تأهيلية خاصة.

عدد غرف المصادر المتخصصة في الضفة الغربية والقدس: 82 غرفة مصادر مجهزة بمعدات وأدوات تعليمية وطاقم من المعلمين، 45 غرفة مصادر في الضفة الغربية والقدس مجهزة الا أنها دون طاقم. 40 غرفة مصادر في غزة، 10 مجهزة بأدوات تعليمية وطاقم، و30 منها مجهزة الا انها لا تملك طاقم من المعلمين. وعدد الغرف المدمجة 22.

اماعدد الطاقم المتخصص في وزارة التربية والتعليم/ الضفة الغربية: 32، منهم 3 مشرفين ويقومون بالاشراف على 16 مديرية.[58] هناك 6,461 طفلاً في الضفة الغربية من الأطفال ذوي الاعاقة يتلقون مساعدات اجتماعية نقدية و4,030 يعانون من مرض مزمن الى جانب الاعاقة في الضفة الغربية أما في قطاع غزة فهناك 7,979 طفلا من ذوي الاعاقة يتلقون مساعدات اجتماعية نقدية، و2,712 يعانون من مرض مزمن الى جانب الاعاقة.

وتشير النتائج السابقة الى التطور المستمر في توفير بيئة ملائمة للاطفال ذوي الاعاقة وزيادة مستوى الوعي حول حقوق الأطفال ذوي الاعاقة على جميع المستويات، وهي جهود تستحق جميع المؤسسات الفلسطينية الثناء عليها في ظل الظروف الراهنة وشح الموارد. الا ان هنالك حاجة لمزيد من الجهود في هذا الاتجاه لحماية الطفل ذي الاعاقة والوصول به الى الاستقلالية وأقصى امكانياته. وبالرغم من ان الصورة تبدو مشرقة، الا انها لا تزال تلبي تطلعات الموظفين العاملين في هذا المجال. وتجدر الاشارة الى انه وبشكل عام يندر ان يتوفر كادر متخصص في موضوع الاعاقة، وفي بعض الاحيان يعين بعض الاشخاص بوظيفة مرشد اعاقة الا انهم يفرغون للقيام بمهام أخرى. وهنالك مشكلة في موضوع تصنيف الاعاقات، فبعض المؤسسات تستخدم التصنيف الدولي، وأخرى تعتمد تصنيفا قديما يعود للعام 1958.

كما أن معظم المؤسسات الفلسطينية الحكومية لا تخصص بندا في الموازنة لتقديم الادوات المساندة للأشخاص ذوي الاعاقة، ويعتمد ذلك بشكل عام على توفر الدعم والذي يكون في بعض الاحيان مشروطا. مما يؤثر أيضا على استدامة غرف المصادر والغرف المدمجة والتي تم اغلاق بعضها لعدم توفر الموارد اللازمة ماليا وبشريا. وبالرغم من المحاولات الجادة لدمج الأطفال ذوي الاعاقة الا ان هذا الموضوع لا يتطلب فقط اضافة بعض الشواحط أو بعض المواءمات، هنالك حاجة ماسة لتوفير الكوادر المتخصصة في هذا الموضوع والادوات اللازمة ومعالجة بعض المعيقات التي تواجه الانظمة الفلسطينية الحكومية. فعلى سبيل المثال اذا اعتبرنا ان الاكتظاظ الصفي يعتبر مشكلة أمام الطالب الذي لا يعاني من أية مشكلة، فبالتالي سيكون مشكلة أكبر امام الطالب ذي الاعاقة وخصوصا في حال عدم توفر استاذ مساعد في الغرفة الصفية، وفي الغالب تكون المناهج غير مهيئة او مناسبة لحالة الطالب وخصوصا في حال عدم وجود معلمين مؤهلين ومتخصصين. لذا يجب العمل مع الجامعات الفلسطينية لتوفير التخصصات اللازمة، وادراج موضوع الخدمة الاجتماعية في المدارس التي تضم أطفالا ذوي اعاقة لدعم المعلم ومساعدة الطالب.

58 Baseline survey for the support to the quality education project in the OPT. Save the Children by Riyada. 2013

الفصل السابع

الأطفال ومجتمع المعلومات

الفصل السابع

الأطفال ومجتمع المعلومات

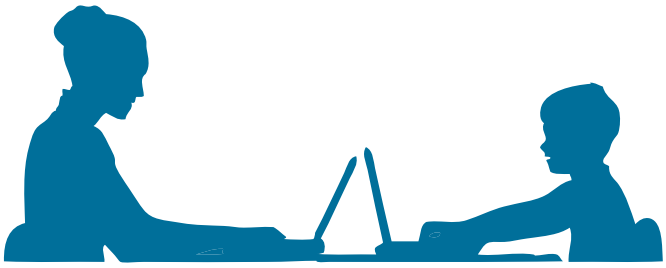

أشارت بيانات مسح الثقافة الأسري الذي نفذه الجهاز في العام 2014، أن 97.0%من الأسر تتخذ تدابير وقائية لحماية أطفالها على الانترنت، والجدول التالي يوضح هذه التدابير.

جدول 13: نسبة الأسر التي تتخذ تدابير وقائية لحماية اطفالها (5-17 سنة) على الانترنت حسب نوع التدابير والمنطقة، 2014

التدابير الوقائية	المنطقة		
	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
وضع جهاز الحاسوب في مكان عام في البيت	84.0	83.8	84.4
استخدام حماية/فلتر للانترنت	53.9	48.6	66.6
تركيب برنامج مراقبة على الحاسوب	22.5	24.0	18.7
التحدث مع الطفل حول ما يفعل على الانترنت	77.6	77.3	78.5
الجلوس مع الطفل اثناء استخدامه للانترنت	73.7	73.0	75.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014. مسح الثقافة الأسري 2014، تقرير النتائج الرئيسية. رام الله – فلسطين.

شكل 45: التوزيع النسبي للأسر حسب ضبط عدد ساعات استخدام الإنترنت اليومية للأطفال (5-17 سنة) والمنطقة، 2014

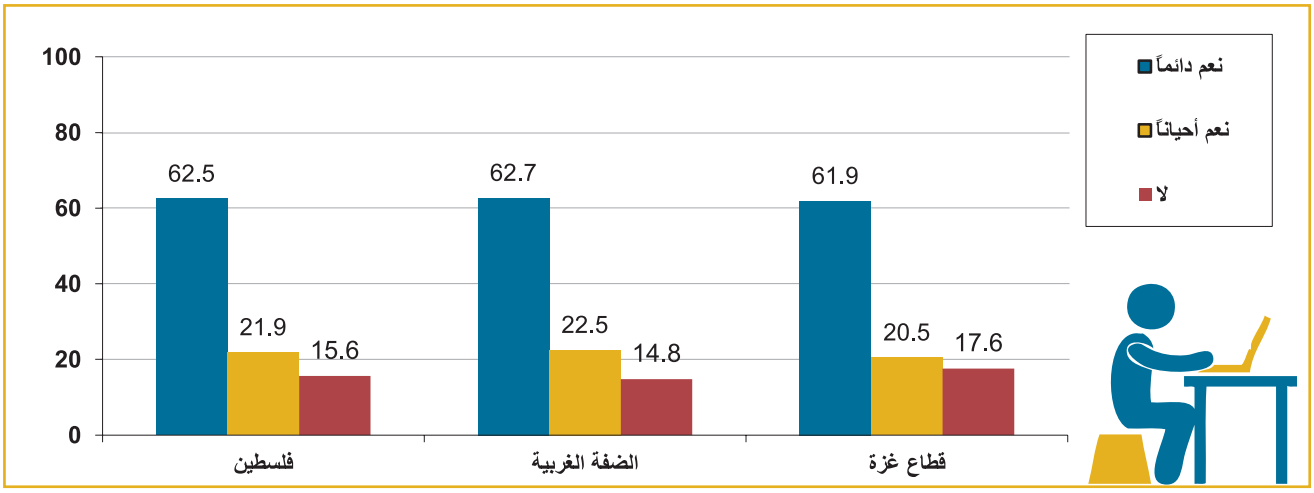

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014. مسح الثقافة الأسري 2014، تقرير النتائج الرئيسية. رام الله – فلسطين.

من جهة أخرى فإن أكثر من نصف الاسر في فلسطين تراقب ساعات مشاهدة الأطفال (5–17 سنة) للتلفاز يوميا، بنسبة أعلى في الريف منها في الحضر والمخيمات.

شكل 46: التوزيع النسبي للأسر التي لديها تلفزيون حسب مراقبتها عدد ساعات المشاهدة اليومية للتلفزيون من قبل الأطفال (5 -17 سنة) والمنطقة ونوع التجمع، 2014

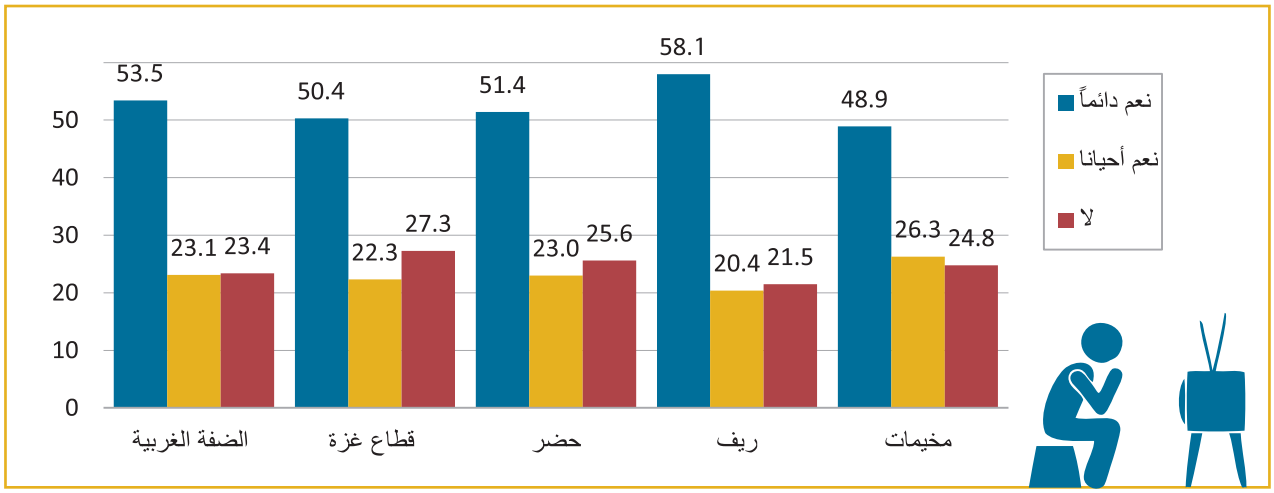

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014. مسح الثقافة الأسري 2014، تقرير النتائج الرئيسية. رام الله – فلسطين.

لا يزال هنالك حاجة لتحديد ما يعتبر من عدد الساعات المقبول للطفل ليقضيها في مشاهدة التلفاز او على الحاسوب او الانترنت. وبالرغم من ان النتائج تشير الى ان معظم الاباء يملكون فكرة عامة حول ما يشاهد أطفالهم، الا ان المراقبة الفعلية والدقيقة لمحتوى ما يشاهدونه لا يعتبر كنوع من الممارسة الروتينية.

أما فيما يتعلق بالأطفال وشبكات التواصل الاجتماعي، فإن 74.1% من الأطفال (10–17 سنة) في الضفة الغربية يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي مقابل 59.5% في قطاع غزة وقد بلغت نسبة الذكور الذين يستخدمون هذه الشبكات في فلسطين 80.6% مقابل 53.3% من الإناث.

شكل 47: التوزيع النسبي للأطفال (10-17 سنة) الذين يستخدمون الانترنت حسب استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وبعض الخصائص الخلفية، 2014

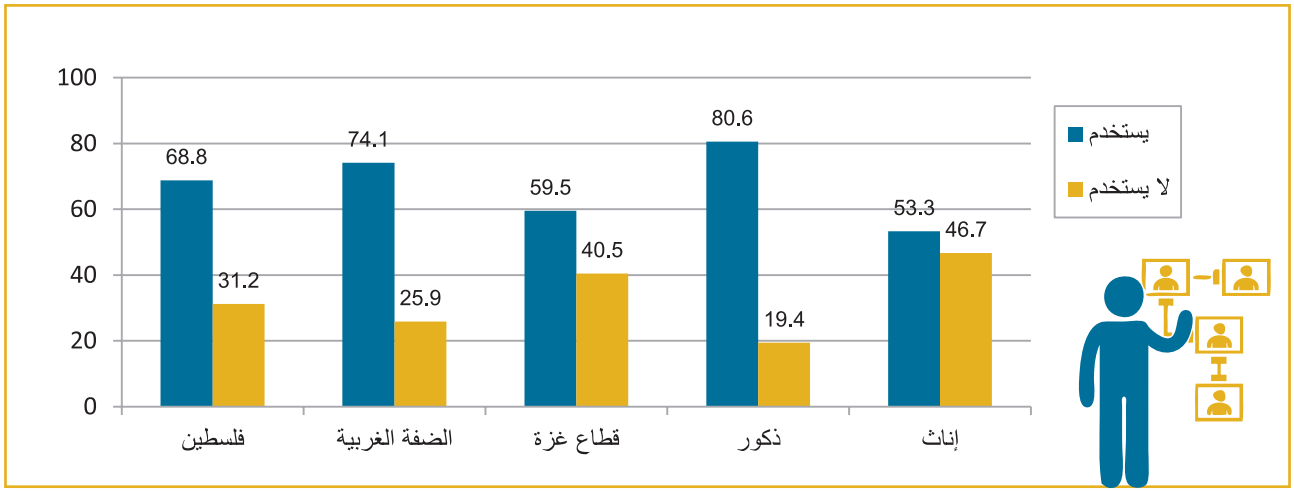

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014. مسح الثقافة الأسري 2014، تقرير النتائج الرئيسية. رام الله – فلسطين.

بلغت نسبة الأطفال (10–17 سنة) الذين يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي من أجل الالعاب والتسلية في فلسطين 89.8% و80.3% يستخدمونها من أجل التعارف و45.9% و26.1% يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي لاجراء المكالمات الهاتفية، ومن اجل النقاش والتحاور في المواضيع الثقافية والادبية.

شكل 48: نسبة الأطفال (10– 17 سنة) الذين يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي حسب غرض الاستخدام والمنطقة، 2014

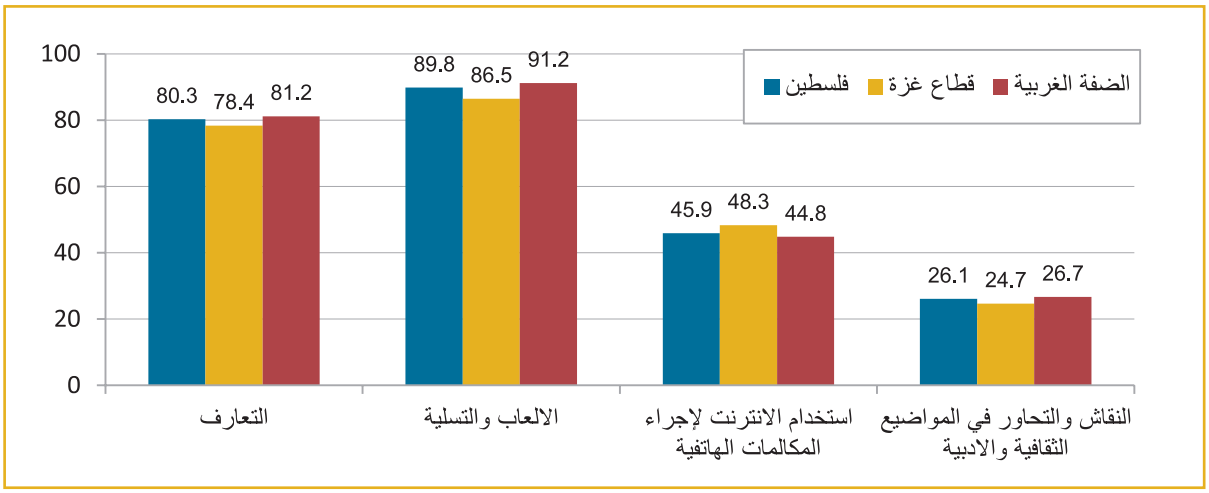

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2014. مسح الثقافة الأسري 2014، تقرير النتائج الرئيسية. رام الله – فلسطين.

الفصل الثامن

تنمية الطفولة المبكرة

الفصل الثامن

تنميـــــة الطفـــــولة المبكرة [59]

1.8 مؤشرات تنمية الطفولة المبكرة

تعرف تنمية الطفولة المبكرة بأنها عمليةٌ منظمة يمكن التنبؤ فيها وتسير في موازاة مسار مستمر، يتعلم فيه الطفل كيف يتعامل مع مستويات من التحرك، والتفكير، والكلام، والشعور والارتباط مع الآخرين أكثر تعقيداً. إن النمو البدني، ومهارات تعلّم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب، والتنمية الاجتماعية – الانفعالية/العاطفية، والاستعداد للتعلم هي مجالات حيوية للنماء العمومي للطفل؛ وهذا النماء هو أحد أسس التنمية البشرية الكلية. لحساب دليل مؤشرات تنمية الطفولة المبكرة «ECDI» يوجد بعض نقاط القياس المرجعية التي يتوقع للأطفال أن يمتلكوها فيما لو كانوا ينمون كما يتم تنمية غالبية الأطفال في تلك الفئة العمُرية. والغرض الرئيس لدليل تنمية الطفولة المبكرة هو إثراء السياسة العامة بالمعلومات بشأن الوضع القائم والتطور وتقدم النماء الراهن للأطفال في فلسطين في مجالات معرفة القراءة والكتابة – مبادئ الحساب، المجال الجسدي/البدني، وفي المجال الاجتماعي – الانفعالي/العاطفي، وفي مجال التعلم. ويحسب دليل (مؤشرات) تنمية الطفولة المبكرة على اعتبار أنه النسبة المئوية من الأطفال الذين يسيرون على المسار الصحيح إنمائيا في ثلاثة من هذه المجالات الأربعة، على أقل تقدير.

72% من الأطفال في العمر 3–4 سنوات يسيرون على المسار الصحيح نحو التطور والنماء ويوضح تحليل المجالات الأربعة لنماء الطفل أن ما نسبته 96.1 %من الأطفال يسيرون على المسار الصحيح في المجال الجسدي/البدني، ولكن نسبة أقل من الأطفال 91.7% تسير على المسار الصحيح في مجال التعلم، وكذلك في مجال معرفة القراءة والكتابة – مبادئ الحساب بواقع 22.0% وفي المجال (الاجتماعي– الانفعالي/العاطفي) بواقع 71.3%. ويرتبط المستوى المرتفع المحرز في كل مجال من المجالات منفردة بالأطفال الذين يعيشون في الأسر المعيشية الأغنى، وبالأطفال الذين ينتظمون في التعليم قبل المدرسة، وبالأطفال الأكبر سنّاً، وفي أوساط الأولاد.

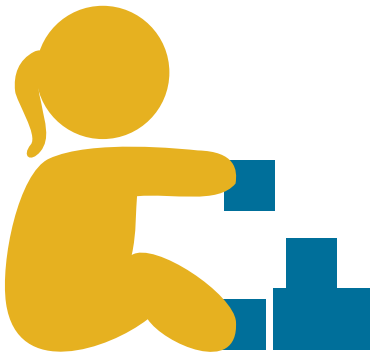

59 الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2015. المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات، 2014، بيانات غير منشورة.

شكل 49: مؤشر درجة التنمية للطفولة المبكرة حسب مؤشر الثروة، 2014

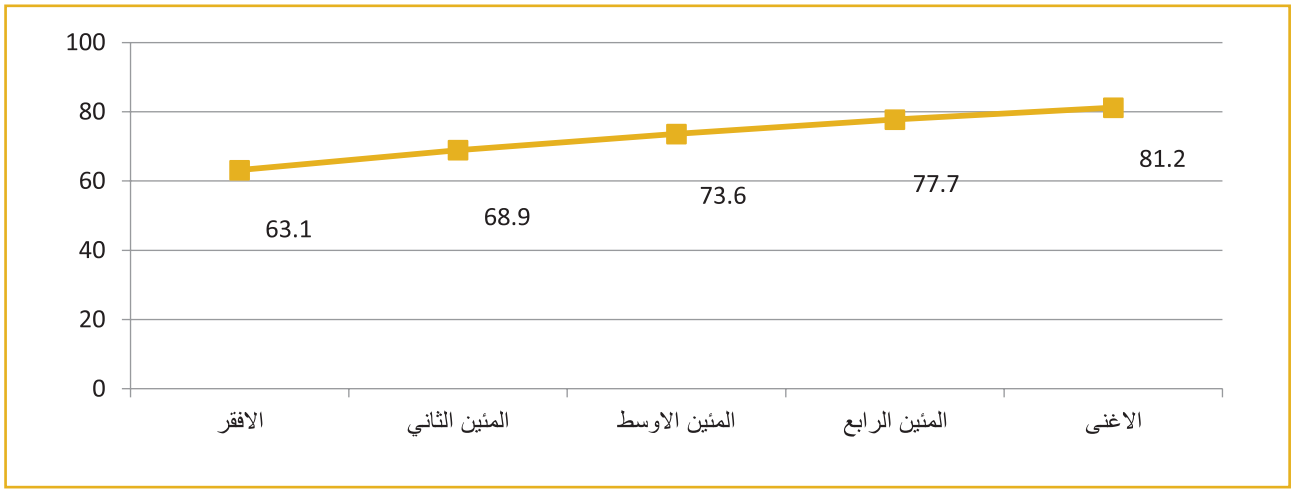

تمثل الأشكال التالية نسبة الأطفال في سن 36–59 شهرا الذين يسيرون على المسار الصحيح في القراءة والحساب، والأمور الاجتماعية والعاطفية والمادية، والمجالات التعليمية، ومؤشر درجة تنمية الطفولة المبكرة، في فلسطين 2014 حسب المنطقة، الجنس، نوع التجمع، تعليم الأم، مؤشر الثروة، العمر، الالتحاق بالتعليم المبكر.

شكل 50: مؤشر درجة التنمية للطفولة المبكرة حسب نوع التجمع والجنس والمنطقة، 2014

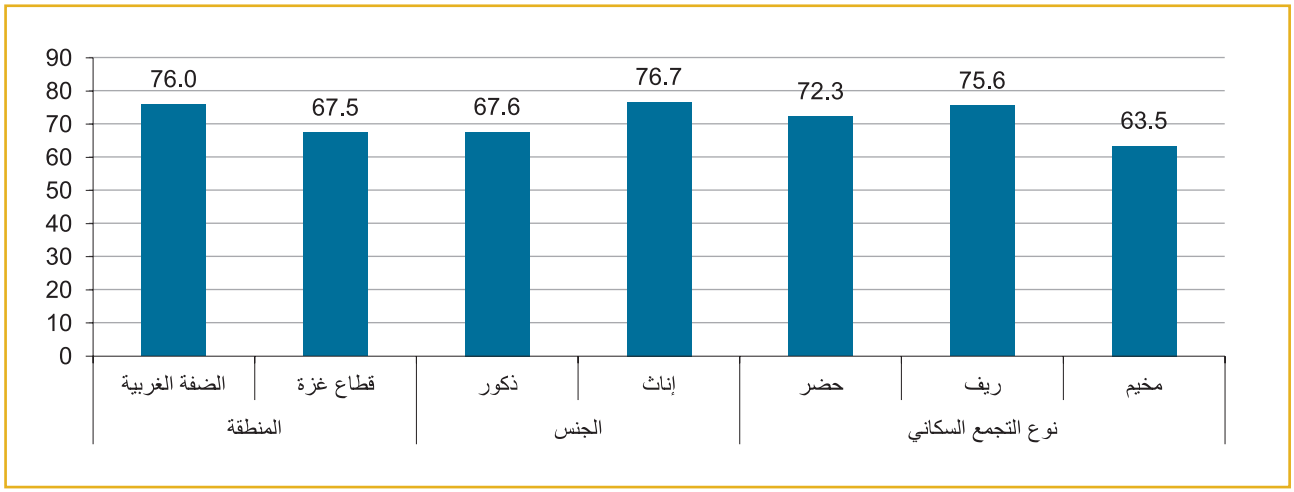

72.0% من الأطفال في الفئة العمرية بين 36 و59 شهراً يسيرون على المسار الصحيح إنمائيا، بواقع 76.7% لصالح الاناث مقارنة مع الذكور بواقع 67.6%. وتشير البيانات ان اطفال الضفة يسيرون نمائيا بشكل افضل من اطفال قطاع غزة بواقع 76.0% 67.5% على التوالي، وكذلك أطفال الريف افضل من اطفال الحضر والمخيمات بواقع 75.6% لاطفال الريف مقارنة مع 72.3% لأطفال الحضر و63.5% لأطفال المخيمات.

الشكل 51: مؤشر درجة التنمية للطفولة المبكرة حسب الالتحاق بالتعليم قبل المدرسة والعمر، 2014

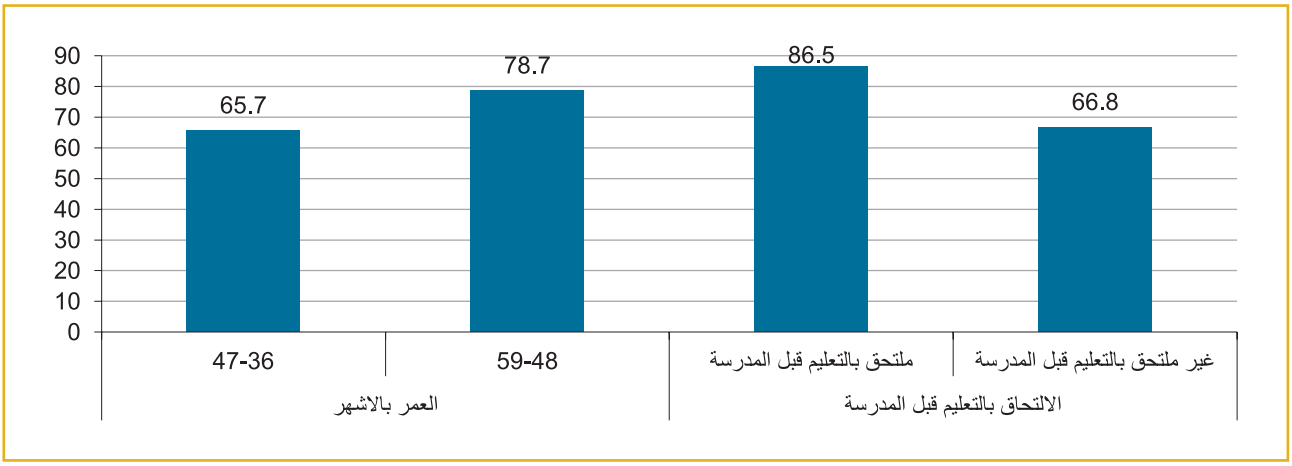

وكما هو متوقع، فإن دليل مؤشرات تنمية الطفولة المبكرة أعلى بكثير في الفئة العمرية الأكبر سنّاً بواقع 78.7% في أوساط الأطفال في الفئة العمرية 48–59 شهراً، مقارنةً بـ 65.7% بين الأطفال في الفئة العمرية 36–47 شهراً؛ لأن الأطفال يتقنون المزيد من المهارات مع تقدم العمر. ويشاهد مستوى مرتفع لدليل مؤشرات تنمية الطفولة المبكرة بين الأطفال الذي ينتظمون في رياض الأطفال (التعليم ما قبل المدرسة) بواقع 86.5%، مقارنة مع 66.8% بالنسبة إلى أولئك الأطفال الذين لا ينتظمون في رياض الأطفال.

الشكل 52: مؤشر درجة التنمية للطفولة المبكرة حسب مؤشر الثروة وتعليم الام، 2014

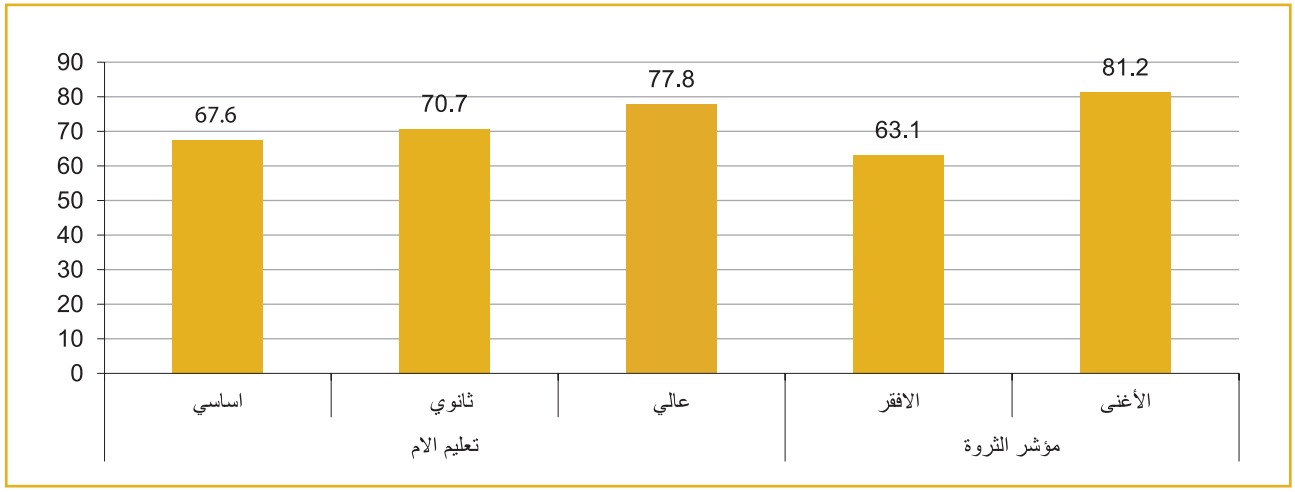

ويسجل الأطفال الذين يعيشون داخل الأسر المعيشية الأفقر مستوىً أقل على دليل مؤشرات تنمية الطفولة المبكرة بنسبة 63.1%، مقارنةً بالأطفال الذين يعيشون داخل الأسر المعيشية الأغنى بواقع حوالي 81.2%. ويلاحظ ارتفاع نسبة النمو في مجال القراءة والحساب خصوصا بزيادة مستوى تعليم الأم.

2.8 دعم الطفل من أجل التعلم

من المعترف فيه تماماً أن فترة من النماء الدماغي السريع تقع في أول 3–4 سنوات من الحياة، وأن جودة الرعاية المنزلية هي إحدى العوامل الحاسمة الرئيسة في نماء الطفل خلال تلك الفترة. وضمن هذا السياق، فإن نشاطات الكبار الراشدين مع الأطفال، وتوافر الكتب الخاصة بالأطفال في المنازل، وظروف الرعاية، هي مؤشرات مهمة على جودة الرعاية المنزلية. إذ يجب أن يكون الأطفال معافين صحياً، ويقظين ذهنياً/عقلياً، وآمنين انفعالياً وعاطفياً، ويتمتّعون بكفاءة اجتماعية، وجاهزين للتعلم.

لقد جمعت معلومات عن عدد من الأنشطة التي تدعم التعلم المبكر في المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات الذي نفذه الجهاز في العام 2014. وقد تضمنت هذه المعلومات مشاركة الكبار الراشدين للأطفال في النشاطات التالية: قراءة الكتب أو تصفح الكتب المصورة معهم، أو رواية القصص، أو نشيد الأناشيد والأغنيات، أو اصطحاب الأطفال إلى خارج المنزل أو المجمع السكني أو الساحة، أو اللعب مع الأطفال وقضاء وقت معهم في تسمية الأشياء أو عدها أو رسمها.

يحظى حوالي ثمانية من بين كل عشرة أطفال دون سنّ الخامسة تقريباً بمشاركة احد البالغين لهم بأربعة أنشطة أو أكثر تنمي التعلم والاستعداد للالتحاق بالمدرسة، بنسبة 77.5 %، وقد شارك أحد أفراد الأسرة المعيشية من الكبار الراشدين هؤلاء الأطفال وانخرط معهم في أكثر من أربعة انشطة تنمي التعلم والاستعداد للالتحاق بالمدرسة خلال الأيام الثلاثة التي سبقت إجراء المسح، تشير البيانات الى وجود تباينات واضحة حسب المنطقة الجغرافية وعمر الطفل والوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة، فقد بلغت نسبة مشاركة احد البالغين للأطفال بأكثر من 4 أنشطة في الضفة الغربية 82.7% مقارنة مع 71.5% لأطفال قطاع غزة، كما لوحظ ان أطفال الريف أفضل واقعا بمشاركة البالغين بأربعة أنشطة أو أكثر بواقع 81.2% مقارنة مع 77.6% لأطفال الحضر، و70.5% لأطفال المخيمات، وتشير النتائج أيضا إلى التأثير الواضح للوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر، فقد كانت النسبة لأطفال الأسر الأغنى اعلى منها لأطفال الأسر الأفقر، كما وتظهر الفروق الواضحة حسب المحافظة.

جدول 14: نسبة الأطفال في عمر 36–59 شهرا الذين شاركهم أحد أفراد أسرهم المعيشية البالغين أو أمهاتهم أو آبائهم بنشاطات تساعد على تحفيز التعليم والإعداد للمدرسة خلال الثلاثة ايام السابقة للمسح، في فلسطين، 2014

خصائص عامة	نسبة الأطفال الذين شاركهم أفراد أسرهم البالغين في أربعة أنشطة أو أكثر	نسبة الأطفال الذين شاركهم آبائهم الحقيقيون في أربعة أنشطة أو أكثر	نسبة الأطفال الذين شاركتهم امهاتهم الحقيقيات في أربعة أنشطة أو أكثر
المنطقة			
الضفة الغربية	82.7	14.1	59.2
قطاع غزة	71.5	9.7	48.9
الجنس			
ذكور	77.4	12.0	54.2
اناث	77.6	12.1	54.6
نوع التجمع السكاني			
حضر	77.6	11.5	54.6
ريف	81.2	15.3	59.0
مخيم	70.5	11.4	45.5
العمر بالأشهر			
36–47	76.3	12.9	55.5
48–59	78.7	11.1	53.2
تعليم الأم			
بدون	68.2	7.7	39.5
أساسي	73.2	8.9	44.6
ثانوي	77.2	11.5	55.5
عالي	82.4	16.0	63.7
تعليم الأب			
بدون	59.6	5.6	30.3
أساسي	74.9	9.0	50.4
ثانوي	77.8	12.4	53.8
عالي	82.2	17.2	61.8
مؤشر الثروة			
الأفقر	68.8	8.1	45.2
ألمئين الثاني	74.6	10.0	50.6
المئين الأوسط	77.6	11.6	53.4
المئين الرابع	83.4	16.4	60.0
الأغنى	87.5	16.3	68.0
فلسطين	**77.5**	**12.0**	**54.4**

4.5 متوسط عدد الأنشطة التي شارك فيها الكبار الراشدون الأطفال، في حين يوضح الجدول (14) أن نسبة الأطفال الذين شاركهم أفراد أسرهم البالغين في أربعة أنشطة أو أكثر بلغت 77.5%. 1.6 متوسط عدد الأنشطة التي شارك فيها الآباء الحقيقيون أطفالهم، في حين بلغت نسبة الأطفال الذين شاركهم ابائهم الحقيقيون في مثل هذه الأنشطة 12.0%. 3.6 متوسط عدد الأنشطة التي شارك فيها الامهات الحقيقيات أطفالهن، في حين بلغت نسبة الأطفال الذين شاركتهم امهاتهم في مثل هذه الأنشطة 54.4%.

لا يوفر تعرض الأطفال للكتب في السنوات المبكرة من حياتهم مستوى كبير من التفهم لطبيعة المادة المطبوعة فحسب، بل إنّه ربما يعطي الأطفال أيضاً فرصاً لمشاهدة الآخرين وهم يقرؤون، مثل مشاهدة أشقائهم الأكبر منهم سنا وهم يؤدون أعمالهم/ واجباتهم المدرسية. ووجود الكتب أمر مهم للأداء المدرسي في وقت لاحق وللدرجات المحرزة في حاصل الذكاء. وقد سئلت أمهات جميع الأطفال دون سن الخامسة والقائمات بالرعاية عليهم (ممّن شاركن في هذا المسح) عن عدد كتب الأطفال أو الكتب المصورة الموجودة لديهن للأطفال في هذه الفئة العمرية، وعن عدد الأشياء المنزلية أو الأشياء الخارجية، والألعاب المصنوعة في المنزل، أو الألعاب التي اشتريت من المحلات وهي متوافرة في المنزل.

تتوفر الكتب للأطفال في المنزل في المخيمات والتجمعات الفلسطينية، يعيش ما نسبته 19.9% من الأطفال في الفئة العمرية "منذ الولادة وحتى 59 شهراً" داخل أسر معيشية يتوافر لديها 3 كتب أطفال على الأقل. وتتراجع نسبة الأطفال الذين لديهم 10 كتب أو أكثر من كتب الأطفال إلى 4.1%. وبينما لا يلاحظ فروق تفاضلية واضحة بين الجنسين، يبدو أن لدى الأطفال في الأسر الغنية إمكانية أكبر للوصول إلى كتب الأطفال من أقرانهم الذين يعيشون داخل الأسر المعيشية الفقيرة. وتبلغ نسبة الأطفال دون سنّ الخامسة الذين لديهم 3 كتب أطفال أو أكثر 12.9% بين أطفال أفقر الأسر، مقارنةً 31.0% بين الأطفال لأغنى الأسر. إن وجودَ كتب الأطفال داخل الأسر المعيشية له علاقة ارتباط إيجابية بعمر الطفل. ففي المنازل التي يوجد فيها أطفال في الفئة العمرية "24–59 شهراً"، يوجد 3 كتب أطفال أو أكثر بنسبة 28.9%، في حين أنّ هذا الرقم يصل إلى حوالي 5.4% بالنسبة للأسر التي فيها أطفال في الفئة العمرية "0– 23 شهراً".

جدول 15: نسبة الأطفال أقل من 5 سنوات حسب عدد كتب الأطفال الموجودة في الأسرة، والأشياء التي يستخدمها الطفل باللعب، في فلسطين، 2014

خصائص عامة مختارة	الطفل يلعب في :					
	ثلاثة كتب أطفال أو أكثر	عشرة كتب أطفال أو أكثر	ألعاب مصنوعة بالمنزل	ألعاب مشتراة من المحلات	أشياء من داخل المنزل أو أشياء من خارج المنزل	لعبتان أو أكثر
المنطقة						
الضفة الغربية	20.2	3.8	16.1	88.8	70.8	71.9
قطاع غزة	19.5	4.3	17.0	82.8	70.3	65.9
الجنس						
ذكور	19.0	3.3	16.7	85.3	70.7	68.9
اناث	20.8	4.8	16.3	86.8	70.4	69.3
نوع التجمع السكاني						
حضر	19.7	4.1	16.3	85.6	70.2	68.6
ريف	21.1	2.8	18.0	88.5	74.6	74.6
مخيم	19.9	5.6	15.9	85.3	66.6	64.2
العمر بالاشهر						
0 – 23	5.4	1.4	10.5	74.2	51.5	50.5
24 – 59	28.9	5.7	20.3	93.3	82.4	80.7
تعليم الأم						
بدون	7.9	0.0	17.0	64.3	71.5	53.3
أساسي	12.6	1.4	15.2	81.9	72.5	67.6
ثانوي	16.4	2.6	16.2	85.8	69.8	68.2
عالي	29.6	7.8	17.9	89.9	69.7	71.4
مؤشر الثروة						
الأفقر	12.9	2.7	16.5	78.9	71.8	64.3
المئين الثاني	21.6	4.4	17.9	86.0	69.9	68.3
المئين الأوسط	16.6	2.5	18.1	87.7	69.6	70.6
المئين الرابع	21.2	3.6	16.3	89.4	71.2	72.9
الأغنى	31.0	8.0	13.2	91.1	69.9	71.4
فلسطين	19.9	4.1	16.5	86.0	70.6	69.1

69.1% من الأطفال في الفئة العمرية "منذ الولادة وحتى 59 شهراً كان لديهم شيئان أو أكثر يلعبون فيها داخل منازلهم. واشتملت الألعاب التي تضمنها المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات على ألعاب مصنوعة داخل المنازل (مثل الدمى، أو السيارات أو الألعاب الأخرى المصنوعة في المنزل)، والألعاب التي تشترى من المحلات، والأشياء الخاصة بالأسر المعيشية (مثل قدور/ طناجر (جمع "قدر»/»طنجرة») والزبديات / السلطانيات (جمع "زبدية"/سلطانية) أو الأشياء والمواد الموجودة خارج المنزل (مثل العصي، أو الحجارة، وصدفات أو هياكل الحيوانات أو أوراق الأشجار). ومن المثير للاهتمام ملاحظة أن نسبة 86.0%

من الأطفال يلعبون بألعاب يشترونها من المحلات. كما أن النسب المئوية لأنواع الألعاب المصنوعة في المنزل قد بلغت 16.5%. وقد لوحظ أن أطفال الضفة الغربية هم الأوفر حظا بتوفر لعبتان او اكثر بواقع 71.9%، والأقل حظا أطفال قطاع غزة بواقع 65.9%، لكن ثمة فروق واضحة حسب مستوى الثروة 64.3% من الأطفال لأفقر الأسر لديهم شيئان أو أكثر يلعبون فيها، مقابل 71.4% لأغنى الأسر.

3.8 الرعاية الكافية

إن ترك الأطفال وحدهم أو في حضور أطفال صغار آخرين يعرف بأنه أمر يزيد مخاطر وقوع الحوادث. وفي المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات الذي نفذه الجهاز في العام 2014، طرح سؤالان لمعرفة إذا ما كان الأطفال في الفئة العمرية "منذ الولادة وحتى 59 شهراً" قد تركوا وحدهم خلال الأسبوع الذي سبق اجراء المقابلة، وعمّا إذا كان الأطفال قد تركوا في رعاية أطفال آخرين دون سن 10 سنوات.

11.5% من الأطفال في الفئة العمرية "منذ الولادة وحتى 59 شهراً" تُركوا في رعاية أطفال آخرين دون سن 10 سنوات، بينما ترك 4.2% من الأطفال وحدهم خلال الأسبوع الذي سبق انعقاد المقابلة. وبالجمع بين مؤشري الرعاية معاً، فإن هناك 14.3% من الأطفال بأنهم تركوا من دون رعاية كافية خلال الأسبوع الذي سبق إجراء المسح، إما بتركهم وحدهم أو بتركهم تحت رعاية أطفال آخرين دون سن 10 سنوات، وكانت الرعاية غير الكافية اقل انتشاراً في أوساط الأطفال في الضفة الغربية بواقع 13.1% مقارنة مع 15.6% لأطفال قطاع غزة. وكانت نسبة الأطفال في الفئة العمرية 24 – 59 شهراً، الذين تركوا بمستوى غير كاف من الرعاية 17.3%، أكثر من الأطفال في الفئة العمرية "منذ الولادة وحتى 23 شهراً بواقع 9.4%.

جدول 16: نسبة الأطفال 0-59 شهرا الذين تركوا بمفردهم أو في رعاية أطفال تقل أعمارهم عن 10 سنوات خلال الأسبوع السابق للمسح حسب بعض الخصائص الخلفية، 2014

الخصائص الخلفية	النسبة المئوية للأطفال في عمر 0–59 شهرا		
	تركوا بمفردهم خلال الأسبوع السابق	الذين تركوا في رعاية أطفال تقل أعمارهم عن 10 سنوات خلال الأسبوع السابق	تركوا في رعاية غير كافية خلال الأسبوع الماضي
المنطقة			
فلسطين	4.2	11.5	14.3
الضفة الغربية	4.6	10.4	13.1
قطاع غزة	3.6	12.6	15.6
نوع التجمع			
حضر	3.9	11.1	14.0
ريف	5.2	12.4	15.3
مخيمات	4.4	12.5	14.9
العمر بالاشهر			
23–0	3.1	7.1	9.4
59–24	4.9	14.2	17.3
الجنس			
ذكور	3.8	11.1	13.5
إناث	4.5	11.8	15.1